مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

مجلة علمية مُحكمة
نصف سنوية

تصدر عن كلية الأقتصاد
جامعة بنغازي

المجلد 43 العدد الأول

السنة 2024

Legal Deposit Number 238/2017
E-ISSN 2663 - 7855
ISSN-L 2663 - 7847

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

مجلة علمية مُحكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

دراسات في الاقتصاد والتجارة، مجلة علمية مُحكمة، نصف سنوية، تصدر عن كلية الاقتصاد، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، والعلوم السياسية، والتسويق، والتمويل، والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، فضلا عن ذلك نشر أعمال المؤتمرات والندوات. وتتمتع باسم وسمعة راسخة محليا ودوليا، حيث صدر المجلد الأول منها سنة 1965.

المجلد 43 العدد الأول لسنة 2024م

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org

Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi

https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

الإيداع

جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2017/238

الترقيم الدولي الإلكتروني (E-ISSN): 2663-7855

الترقيم الدولي الموحد (ISSN-L): 2663-7847

إن البحوث والدراسات والمقالات المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي

المراسلات: باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني أو التسجيل بالموقع الإلكتروني

drasat.journal@uob.edu.ly

https://journals.uob.edu.ly/DEB

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

هيئة تحرير المجلة

رئيس هيأة التحرير	أ.د.أكرم علي زوبي
مدير التحرير	د.خالد زيدان الفضلي
عضو هيأة التحرير	د.إدريس عبد الجواد الحبوني
عضو هيأة التحرير	د.ناصر عبد العاطي الزليتني
عضو هيأة التحرير	د.خالد محمد آدم
عضو هيأة التحرير	د.محمود عبد السلام الدالي

الهيأة الاستشارية للمجلة

أد.ناصر عز الدين بوخشيم	أستاذ اقتصاد
أ.د.بوبكر فرج شريعة	أستاذ محاسبة
أ.د.عائشة عبد السلام العالم	أستاذ اقتصاد
أ.د.وائل محمد جبريل	أستاذ إدارة أعمال
أ.د.أحمد علي الحوتة	أستاذ اقتصاد
أ.د.جمال نصر الشيباني	أستاذ تمويل ومصارف
أ.د.فتحية الفرجاني الأوجلي	أستاذ اقتصاد

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org

Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi

https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية، والتسويق والتمويل والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وتقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية:

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية، ولم يسبق نشرها في أية مجلة أو مطبوعة أخرى (تعبئة النموذج المعد بالخصوص).
2. تقبل المجلة نشر مواضيع من رسائل علمية (دكتوراه) شريطة ألا يتعدى الجزء المستخدم من الأطروحة 30% من المقال أو البحث، ويشار إلى الجزء المستخدم بصفحاته صراحة.
3. تنشر المجلة عرض ومراجعات الكتب من الإصدارات الحديثة في مجالات اهتمامها، على أن تقدم مطبوعة وبما لا يزيد عن خمس صفحات.
4. تقبل المجلة نشر البحوث التي سبق وأن قدمت في مؤتمرات أو ندوات علمية إلا أنها لم تنشر، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما بتلاءم وسياسة المجلة.
5. يتعهد صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أية جهة إلا بإذن كتابي من المجلة.

6. أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية، كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح، وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه.

7. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

8. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

9. يلتزم الباحث باتباع نظام هارفرد في توثيق وإثبات المراجع.

10. توضع قائمة للمراجع في نهاية البحث، وترتب وفقا للنظام المشار إليه في الفقرة السابقة.

11. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق معنونة ومرقمة بشكل منفصل، مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.

12.تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على ملف (word) مرفقة بقرص مدمج (CD) يحتوي على البحث، أو ترسل من خلال بريد المجلة الإلكتروني.

13. يجب ، ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها.

14. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي البحث الأصلية، ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه.

15. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً وجهة عمله وبريده الإلكتروني.

16 يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتعرض البحوث على اثنين من المقيمين في مجال الاختصاص، وللمجلة

أن تطلب من الكاتب بناء على رأي لجنة التقييم إجراء أية تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة.

17. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.

18 البحوث والدراسات المقدمة وغير المقبولة للنشر لا تُعاد لأصحابها، وكذلك ملاحظات المقيمين.

19. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

20. يُمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانيتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

محتويات المجلد الثالث والأربعون العدد الأول

01 كلمة الافتتاحية 10-9

02 انعكاس تغيرات سعر الصرف في المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال الفترة (2010-2020) 39-11
د. عيسى صالح علي أ. أحمد المانع

03 أثر فجوة النوع الاجتماعي في الناتج المحلي الاجمالي : دراسة حالة السودان (2021. 1990) 70-40
د . إبراهيم على جماع الباشا

04 أثر نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح المحاسبي عن أداء الاستدامة و انعكاسه على قيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة تطبيقيه على الشركات الصناعية الأردنية 134-71
أ. د. مؤيد محمد علي الفضل

05 معوقات تطبيق المحاسبة الاكتوارية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي 164-135
أ. أحمد عمر بشير فشتول

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org

Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi

https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

محتويات المجلد الثالث والأربعون العدد الأول

06 الواقع المؤسسي لإدارة سفارات الدولة الليبية بالخارج بين النظرية ومؤشرات الأداء : تحليل تقارير ديوان المحاسبة الليبي 2012-2022م 202-165
د.أنس أبوبكر مصطفى بعيرة

07 مدي جدوى وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للسيولة النقدية في ظل أزمة السيولة في ليبيا 239-203
د. عازة سالم محمود

08 أثر المخاطر المالية على الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على مصرف الوحدة – بنغازي 261-240
أ. فاطمة عبد اللطيف الشيخي،أ. حواء محمد العريبي

09 دليل رسائل الماجستير 2024

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org

Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi

https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

كلمة المجلد الثالث والاربعون لسنة 2024 العدد الأول

بســم الله الرحمن الرحيم وبـه نســتعين والحمـد لله رب العـالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحســان إلى يوم الدين، وبعد يطيب لنا نحن اســرة تحرير مجلة دراســات في الاقتصــاد والتجارة والهيئة الاســتشــارية ان نضــع بين ايديكم المجلد الثالث والاربعون لســنة 2024 العدد الأول والذي يتضــمن الجهد المبذول من بعض البحاث والمختصــين والمهتمين بالبحث العلمي في مجالات الاقتصادية ومنها: الاقتصاد، إدارة الاعمال، المحاسبة، العلوم السياسية، التسويق، التمويل والمصارف، والإدارة العامة.

وتقوم المجلة بنشــر الدراســات والبحوث العلمية ذات العلاقة بالعلوم الاقتصادية في شتي مجالاتها مع مراعاة شروط النشر العلمي واتباع المنهجية العلمية السـليمة التي تناسـب التخصـصـات المختلفة في الأبحاث المنشــورة ، كما ســاهمت المجلة في توخي الأمانة العلمية ونشــر ثقافتها بين البحاثين والمختصين والمهتمين بالبحث العلمي في العلوم الاقتصادية.

وتضــمن المجلد الثالث والاربعون العدد الاول عدد ســبع مقالات علمية متنوعة باللغة العربية ، شارك في كتابة واعداد تلك المقالات مجموعة من الباحثين المتميزين في مجال تخصــصــهم من مختلفة الجامعات الليبية والعربية من دول مثل السـودان والعراق الشـقيقة، لذا فقد اسـتعانت هيئة تحرير المجلة ببعض أعضاء هيئة التدريس المختصين والذين لهم باع طويل في تخصــصــاتهم، حيث كان لهم الدور الحيوي للرقي بالإنتاج العلمي المراد

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

نشـره، وأخيرا عرض دليل برسـائل الماجسـتير التي تمت مناقشـتها في الكلية خلال الفترة من 2024/01/01م الى 2024/06/30م.

وترحب هيئة تحرير مجلة دراسـات في الاقتصـاد والتجارة بالبحوث والدراسـات النظرية والميدانية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصـادية بصـورة خاصـة ،واي بحوث او دراسـات اخري تهدف الى اثراء البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصـورة عامة، كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين والمختصـين والمهتمين في المجالات المذكورة، وكذلك انتقاداتهم وملاحظاتهم حول ما ينشـر من بحوث ودراسـات والتي سـيكون لها الأثر البارز في جودة منشورات المجلة.

واخيرا، كلنا امل ان تكون هذه المجلة وسـيلة للتواصـل والاتصـال العلمي بين البحاث المهتمين بالجوانب الاقتصـادية والاجتماعية في ليبيا والوطن العربي.

والله ولي التوفيق

هيئة التحرير

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

انعكاس تغيرات سعر الصرف في المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال الفترة (2010-2020)

[1].د. عيسى صالح على. [2].أ. أحمد المانع.
1.أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي، issa.ali@uob.edu.luy.
2.باحث أكاديمي بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة اختبار نفاذية سعر الصرف إلى مؤشر أسعار المستهلك، كمقياس للمستوى العام للأسعار في ليبيا، وذلك باستخدام بيانات فصلية تغطي الفترة من الربع الأول لعام 2010 وحتى الربع الرابع لعام 2020، وقد تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الموزعة (NARDL) في عملية القياس والتقدير، حيث تم توظيف ثلاثة مؤشرات رئيسية لسعر الصرف وهي، سعر الصرف الاسمي الرسمي، سعر الصرف الاسمي الموازي، وسعر الصرف الحقيقي الموازي، إضافة لتضمين متغيرات نقدية ومالية أخرى وهي عرض النقود بالمفهوم الواسع ، وأسعار النفط العالمية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود انتقال غير كامل ومرتفع لأثر التغيرات في سعر الصرف الحقيقي الموازي إلى مؤشر أسعار المستهلك في المدى الطويل. كما أظهرت النتائج الاستجابة غير المتماثلة لمؤشر أسعار المستهلك للصدمات الإيجابية والسلبية لسعر الصرف. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج انتقالًا غير كامل ومتواضع للتغيرات في سعر الصرف الاسمي الموازي إلى مؤشر أسعار المستهلك. ومن الواضح من النتائج أن نموذج سعر الصرف الحقيقي الموازي هو الأقرب في تفسير ظاهرة انعكاس التغيرات في سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.

كلمات مفتاحية: نفاذية سعر الصرف، المستوى العام للأسعار، سعر الصرف.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v43i1.7046

Quick Response Code

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

Exchange Pass-through into Price level in Libya During the period ($Q_1$2010-$Q_4$2021)

[1]Dr. Issa S. Ali, [2]Mr. Ahmed M. Almaneh.

1.Associate Professor of Economic Department, University of Benghazi, issa.ali@uob.edu.ly.

2. Academic Researcher of Economic Department, University of Benghazi.

Abstract

This study examines the exchange rate pass-through into the consumer price index, as a measure of the domestic price level in Libya, using quarterly data covering the period from Q12010 to Q42021. To test the exchange rate pass-through, the non-linear autoregressive distributed model (NARDL) was applied, where two main indicators of the exchange rate were employed as explanatory variables in two separate models, namely the parallel exchange rate and the parallel real exchange rate, in addition to including other monetary and fiscal variables, that are the money supply, and international oil prices.

The study concluded that there is an incomplete and high transmission of the effect of changes in the parallel real exchange rate to the consumer price index in the long run. The results also demonstrated the asymmetric response of the consumer price index to positive and negative shocks to the exchange rate. The results also showed an incomplete and modest transmission of changes in the parallel nominal exchange rate into the consumer price index. It is obvious from the results that the parallel real exchange rate model is the closest in explaining the phenomenon of exchange rate pass-through to the general price level in Libyan economy.

Keywords: Exchange rate pass-through, general price level, exchange rate.

1.مقدمة

إن البحث عن آلية محددة للسيطرة على استقرار سعر الصرف أصبح الشغل الشاغل لمختلف الدول في العقود الأخيرة كونه يمثل حلقة الوصل بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية والمسؤول عن امتصاص الصدمات الاقتصادية الدولية إلى الاقتصاد المحلي، وله تأثير مباشر وغير مباشر على أهم المتغيرات الاقتصادية، والتي من أهمها

المستوى العام للأسعار. إن هذا الموضوع كان ومازال محلّ اهتمام الأدبيات الاقتصادية، حيث قدّمت النظرية الاقتصادية تفسيرًا للعلاقة بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار من خلال عدة نظريات، منها نظرية تعادل القوى الشرائية Purchasing Power Parity (PPP)، المطلقة والنسبية، إلا أن هذه النظرية يشوبها العديد من العيوب، ما جعل الاقتصاديين يعملون على تطوير نظريات أخرى مثل النظرية النقدية لتحديد سعر الصرف ونظرية سعر الصرف الحقيقي، ولعل من أهم القضايا التي تناولتها هذه النظريات هي دراسة أثر انتقال تغيرات سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار من خلال مؤشرات الأسعار القياسية المختلفة مثل مؤشر أسعار الواردات ومؤشر أسعار المستهلك، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بنفاذية سعر الصرف Exchange rate pass-through (ERPT).

وقد أثبتت العديد من الدراسات حقيقة انتقال تحركات أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار، حيث يكون هذا الانتقال مباشراً أو غير مباشر من خلال العديد من القنوات المختلفة (Savoie-Chabot & Khan, 2015)، وقد يكون هذا الانتقال جزئياً أو كلياً اعتماداً على العديد من العوامل الاقتصادية الأخرى، مثل درجة الانكشاف على العالم الخارجي، ودرجة المنافسة وسياسات التسعير والبيئة التضخمية في البلد وغيرها (McCarthy, 2007)، ووفقاً لدراسة Rahimov et. al (2017) التي أجريت على ثلاثة دول من اتحاد رابطة الدول المستقلة، وهي دول نفطية، وجد أن نفاذية سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار هي نفاذية جزئية، بمعنى أن صدمة مفاجئة في سعر الصرف لا تنعكس بشكل كامل على المستوى العام للأسعار.

فيما يتعلق بالاقتصاد الليبي فهو اقتصاد أحادي الجانب غير متنوع يعتمد في دخله على الصادرات النفطية ولا يملك قاعدة إنتاجية ولا تصديرية مرنة تمكنه من المنافسة على المستوى الدولي، فنجد أن الصادرات النفطية تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، هذا بالإضافة لاعتماده على الواردات بشكل كبير سواء الواردات من

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

السلع الاستهلاكية أو السلع الرأسمالية، ما يرفع من حدّة انكشافه على العالم الخارجي، حيث بلغت درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي عام 2014 حوالي 106%، وشكلت الواردات حوالي 56% من إجمالي الناتج بالأسعار الجارية لنفس العام (مصرف ليبيا المركزي، التقرير الرقابي 2014). كل هذه العوامل تجعل المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي معرضة للتغيرات التي قد تحدث في سعر صرف الدينار والتي بدورها تنعكس مباشرة في المستوى العام للأسعار.

إن سعر الصرف من الأدوات الفعالة والمهمة في تحديد مسار السياسة النقدية، إضافة لما له من أثر مباشر وغير مباشر على المستوى العام للأسعار، وعليه استدعت الحاجة للتقصي عن أثر انعكاس تغيرات سعر الصرف (ارتفاعا وانخفاضا) في المستوى العام للأسعار في ليبيا، والذي من شأنه أن يساهم في طرح مسألة جديرة بالاهتمام في الأوساط الأكاديمية والسلطات النقدية للتوصل لسياسات أكثر موضوعية فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف.

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التقصي عن أثر انتقال تغيرات سعر صرف الدينار الليبي إلى المستوى العام للأسعار من خلال محاولة الكشف كمياً عن مدى نفاذية سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار في ليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تبنت الدراسة المنهج الكمي القياسي، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الموزعة Non-Linear Autoregressive Distributed Lags (NARDL) والذي تم تطويره على يد Shin et al (2014) لقياس وتقدير ثلاثة نماذج قياسية بغرض معرفة مدى انعكاس التغيرات في سعر الصرف الاسمي الرسمي وسعر الصرف الاسمي الموازي وسعر الصرف الحقيقي الموازي في المستوى العام للأسعار.

نفاذية سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار، تعرّف نفاذية سعر الصرف (ERPT) على أنها الظاهرة التي تجعل التغير في سعر صرف العملة المحلية ينعكس في شكل تغيرات في أسعار السلع المستوردة (Fisher, 1989)، أو أنها النسبة المئوية التي ترتفع بها أسعار

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الواردات عندما تنخفض قيمة العملة المحلية بنسبة 1% (Krugman, 2018, 199). وتعتمد درجة نفاذية سعر الصرف ERPT على عدة عوامل، منها هيكل السوق المحلي، وسياسات التسعير، والبيئة التضخمية، ونسبة الواردات من سلة المستهلك وغيرها (Naz et al. 2012). فالبلدان التي تمثل الواردات فيها نسبة كبيرة من السلع المستهلكة محلياً تكون معرضة بشكل أكبر من غيرها لصدمات سعر الصرف، وذلك لانتقال التغيرات في سعر الصرف عبر قناة الواردات بشكل مباشر وسريع، مما يرفع من درجة نفاذية سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار، لذلك سعر الصرف وأسعار الواردات يجب أن تكون من أهم المتغيرات التي تفسّر التقلبات في الأسعار المحلية خاصة مع زيادة حصة الواردات إلى إجمالي الطلب المحلي (McCarthy, 2007). وسيتم في هذا الجزء مناقشة بعض العوامل المفسرة لهذه الظاهرة.

في اقتصاد صغير مفتوح، لا شك أن التغيرات في سعر الصرف تنعكس على كثير من متغيرات الاقتصاد الكلي، على رأسها المستوى العام للأسعار، فقد ينتقل التغير في سعر الصرف بشكل مباشر إلى المستوى العام للأسعار أو بشكل غير مباشر، وذلك من خلال عدة قنوات (Laflèche, 1996). فبافتراض حدوث انخفاض في قيمة العملة المحلية، فإن الأثر المباشر يعمل من خلال قناتين رئيسيتين ينتقل عبرها الأثر إلى مؤشر أسعار المستهلك، الأولى، هي قناة الواردات من السلع النهائية، والتي تصبح أسعارها أعلى نتيجة لانخفاض القوى الشرائية للعملة المحلية، والثانية هي قناة الواردات من السلع الرأسمالية، الأولية والوسيطة، والتي تدخل ضمن عناصر الإنتاج المحلي، فانخفاض قيمة العملة يدفع بأسعارها نحو الارتفاع، الأمر الذي يرفع من تكلفة الإنتاج، فيمرر المنتجون جزء من هذه التكلفة إلى مؤشر أسعار المستهلك (Savoie-Chabot & Khan, 2015).

أما بالنسبة للأثر غير المباشر لتغير سعر الصرف على أسعار المستهلك، فهو يتم من خلال التغيرات التي تطرأ على تركيبة الطلب، ومستويات الطلب الكلي والأجور، إذ يقود انخفاض قيمة العملة إلى تغيير تركيبة الطلب، بمعنى أن ارتفاع أسعار السلع المستوردة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

سيقود إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية البديلة لانخفاض أسعارها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كلا من الطلب المحلي والأجنبي عليها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية على هذه المنتجات، ومع ارتفاع مستويات الطلب الكلي، ستتعرض أسعار السلع المحلية لضغوط تضخمية تصاعدية، مما سيزيد من الضغوط التي تؤثر بالفعل على الأسعار المحلية من خلال الواردات الأكثر تكلفة. في الوقت نفسه، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية تجعل الصادرات أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، حيث أن أسعارها مقابل العملات الأجنبية تنخفض تلقائيًا، إلا أن هذه الزيادة في الطلب الدولي على المنتجات المحلية سيؤدي من جهة أخرى إلى ارتفاع الطلب على العمالة، وربما ارتفاع الأجور، الأمر الذي سينعكس بدوره في ارتفاع معدلات التضخم (Laflèche, 1996).

بالرجوع إلى نظرية تعادل القوى الشرائية وقانون السعر الواحد، نجد أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى أنه في حالة عدم وجود قيود تجارية أو تكاليف نقل، وغياب قوى السوق، فإن تقلبات سعر الصرف ستنعكس بشكل كامل في أسعار الواردات والصادرات، بمعنى أن مستوى الأسعار المحلي "للسلع القابلة للتداول" سيستجيب بما نسبته 100% إذا تغيرت قيمة العملة المحلية بنسبة 100% (Feinberg, 1986)، وهذا يطرح سؤالاً جديراً بالاهتمام، وهو متى تنعكس تغيرات سعر الصرف بشكل كامل في المستوى العام للأسعار، ومتى تنعكس بشكل جزئي؟ وهذا ما سيتم مناقشته في أدبيات هذا الموضوع.

2.الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي اختبرت نفاذية التغيرات في أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار، ولم تختلف الدراسات كثيراً من ناحية توصيف النماذج المستخدمة عند اختيار المتغيرات التي تم الاعتماد عليها في تفسير سلوك المستوى العام للأسعار استجابة لتغيرات سعر الصرف، حيث استخدمت أغلبها أحد المؤشرات المتعارف عليها في قياس المستوى العام للأسعار وهي مؤشر أسعار المستهلك أو مؤشر أسعار الواردات كمتغير تابع، وسعر الصرف الاسمي والحقيقي لتمثيل صدمة سعر الصرف،

إضافة لعرض النقود باعتباره رد فعل للسياسة النقدية، في حين أن أسعار النفط وفجوة الناتج تمثلان صدمتي الطلب والعرض على التوالي (Campa & Goldberg 2005; Mumtaz et al. 2006; McCarthy, 2007; Farah et al. 2012; Kassi et al. 2019).

بشكل عام، تخبرنا الدراسات العملية أن البيئة التضخمية في الاقتصاد، وحدّة انكشافه على العالم الخارجي، والتغيرات التي تطرأ على تركيبة الواردات، ونظام سعر الصرف المتبع، ونظام إدارة التضخم، وتصنيف الدولة من حيث متقدمة أو نامية، هي من أهم العوامل التي تحدد درجة نفاذية سعر الصرف إلى مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية. فقد اثبتت العديد من الدراسات أن التغيرات في سعر الصرف تكون أكثر نفاذية وحدة إلى المستوى العام للأسعار في البلدان التي تمثل حصة الوزارات فيها النسبة الأكبر من الطلب المحلي، وأن البلدان النامية، خاصة تلك التي تتسم بالريعية والانفتاح على العالم الخارجي، يكون فيها انتقال التغيرات في سعر الصرف إلى أسعارها المحلية عالي أو شبة تام، بينما النفاذية في البلدان الصناعية تكون جزئية وذا أثر معتدل على المستوى العام للأسعار (Bache, 2002; McCarthy, 2007; Campa & Goldberg 2005; Barhoumi, 2006; Beirne et al. 2010; Al samara el al. 2013 and Helmy, et al. 2018).

كما توصلت دراسات أخرى إلى أن نفاذية أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار في الدول التي تطبق أنظمة سعر الصرف الثابتة أكبر من تلك الدول التي تطبق أنظمة أسعار الصرف المرنة (Beirne & Bijsterbosch, 2011)، وقد خلصت دراسة Barhoumi 2006 إلى أن نفاذية سعر الصرف إلى أسعار الواردات بين البلدان النامية على المدى الطويل غير متجانسة، ويرجع ذلك إلى نظام سعر الصرف، والقيود التجارية، وإدارة التضخم، كما أشارت الدراسة إلى أن البلدان ذات سعر الصرف الثابت والحواجز الجمركية المنخفضة تواجه نفاذية عالية لسعر الصرف إلى أسعار الواردات على المدى الطويل مقارنة بالدول ذات الحواجز الجمركية الأعلى وسعر الصرف العائم. بالإضافة إلى ما سبق فإن

نتائج الدراسات الحديثة أشارت إلى وجود علاقة غير خطية وغير متماثلة بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار، خاصة على المدى الطويل، حيث أن نفاذية سعر الصرف تكون أعلى في حالة انخفاض قيمة العملة منها في حالة الارتفاع، وقد أرجع الباحثون سبب طبيعة هذه النتائج إلى سياسات هامش الربح Mark-Up التي تتبعها الشركات المحلية المستوردة وطبيعة هيكل السوق ودرجة الانفتاح للاقتصاد المحلي (Mwase 2006; Delatte et. al 2012; Karoro et. al 2009; Brun-Aguerre et. al 2017; Adekunle et. al 2018; Kassi et. al 2019; Ho & Hafrad, 2020 ;Karaoglu & Demirel 2021).

3.مصادر البيانات ومنهجية الدراسة

1.3.مصادر البيانات

استخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من الربع الأول لعام 2010 وحتى الربع الرابع لعام 2020، وقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بمؤشر أسعار المستهلك وسعر الصرف الرسمي وعرض النقود من النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، بينما تم الحصول على أسعار النفط ومؤشر أسعار المستهلك الأجنبي الذي يتمثل في مؤشر أسعار المستهلك للاتحاد الأوروبي لحساب سعر الصرف الحقيقي الموازي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة المعلومات في الحصول على أسعار الصرف الموازية خلال فترة الدراسة.

2.3. استقرار السلاسل الزمنية

تعتبر اختبارات جذر الوحدة المنطلق الأساسي عند التعامل مع البيانات التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل عند رتب معينة تتطلبها بعض النماذج، ولما كان نموذج NARDL المستخدم في هذه الدراسة يتعامل مع المتغيرات المستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول أو مزيجا من الاثنين ويفترض عدم وجود متغيرات من الرتبة الثانية، عليه فإن الخطوة الأولى هي التأكد من خلو النموذج من متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، وقد تم الاستعانة باختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) Test باعتباره من أكثر الاختبارات استخداماً في أغلب الأبحاث الاقتصادية.

اختبار ديكي فولر الموسع ADF هو اختبار إحصائي يستخدم في تحليل البيانات الزمنية لتحديد استقرار السلسلة الزمنية من عدمه خلال فترة معينة، وهو من أهم الأدوات للكشف عن مشاكل جذر الوحدة والتأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد رتبها، ويمكن أجراء هذا الاختبار من خلال تطبيق المعادلات التالية:

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \varphi_{j+1}\ \Delta C_{t-1} + \propto + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

$$\Delta C_t = \gamma C_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \varphi_{j+1}\ \Delta C_{t-1} + \propto + bt + \varepsilon_t \dots\dots (2)$$

حيث (Δ) تمثل الفروق الأولى للسلسلة الزمنية (C_t)، propto\ تمثل الحد الثابت، t تمثل متغير الاتجاه الزمني.

يتم اختبار فرضية العدم (H_0)، أي أن المعلمة ($\gamma=0$)، والتي تشير إلى أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي تعاني البيانات من عدم السكون والاستقرار، وفي المقابل يتم اختبار الفرضية البديلة (H_1) أي أن المعلمة ($\gamma<0$)، والتي تعني أن السلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة)، ولا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

وسيتم فحص خصائص السكون لكل متغيرات الدراسة المدرجة في التحليل باستخدام المعادلات السابقة (ثابت، واتجاه وثابت)، كما سيتم تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة *lags intervals* باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي *EViews*، وبالاعتماد على معيار شوارز (Schwarz criterion) للمعلومات.

3.4. توصيف النموذ وطريقة تقديره: نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الموزعة NARDL

تم الاستعانة بعدد من الدراسات السابقة لتوضيف النموذج القياسي ومحاولة اختيار أهم المتغيرات التي تؤثر على المستوى العام للأسعار في ليبيا وهي، سعر الصرف وعرض النقود وأسعار النفط العالمية. ومن هذه الدراسات دراسة McCarthy(2000) ، ودراسة Al Samara Mohammed, K. S ودراسة et. al (2013) et. al (2015)، وبناءً على هذه الدراسات تم توصيف نموذج قياسي يختبر بشكل أساسي نفاذية سعر الصرف *ERPT* إلى المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تأثير

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

عرض النقود وأسعار النفط العالمية على المستوى العام للأسعار. وقد تم اختبار نفاذية التغيرات في نوعين من سعر الصرف وهي، وسعر الصرف الاسمي الموازي PER، وسعر الصرف الحقيقي الموازي RPER، وقد تم استبعاد اختبار نفاذية سعر الصرف الاسمي الرسمي نظراً لثباته النسبي خلال فترة الدراسة.

ويأخذ النموذج المقترح، بعد وضعه في الشكل اللوغاريتمي، الصيغة التالية:

$$LCPI = \beta_1 \mathrm{LER}^{(+)} + \beta_2 \mathrm{LER}^{(-)} + \beta_3 LMS - \beta_4 LOIL + C \ldots\ldots (3)$$

حيث، $LCPI$: اللوغاريثم الطبيعي لمؤشر أسعار المستهلك، $LER^{(+)}$: اللوغاريثم الطبيعي لقيم سعر الصرف الموجبة، LER **$^{(-)}$: اللوغاريثم الطبيعي.**

لقيم سعر الصرف السالبة، MS: معدل النمو في عرض النقود، $OILP$: معدل النمو في أسعار النفط العالمية، وC: الثابت.

ووفقا لنموذج (2014) Shin يمكن وضع النموذج السابق في صيغة نموذج $NARDL$ على الشكل التالي:

$$\Delta lCPI_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i \, \Delta lCPI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i^{+} \, \Delta ler_{t-i}^{+} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i^{-} \, \Delta ler_{t-i}^{-} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta ms_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta oilp_{t-i} + \rho lCPI_{t-1} + \varphi^{+} ler_{t-1}^{+} + \varphi^{-} ler_{t-1}^{-} + \varphi ms_{t-1} + \varphi oilp_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث $\Delta lCPI_t$ يمثل الفرق الأول للرقم القياسي لأسعار المستهلك، و ler_{t-i}^{+} تمثل التغيرات الموجبة والسالبة لسعر الصرف (الاسمي الموازي والحقيقي الموازي)، على التوالي، بعد احتساب فجوات الإبطاء، ms و $oilp$ تمثل كل من عرض النقود وأسعار النفط على التوالي، و ε_t يعبر عن عنصر الإزعاج، ويتم قياس كل من ler_{t-i}^{+} و ler_{t-i}^{-} وفقاً للمعادلات التالية:

$$er_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta er_j^+$$

$$= \sum_{j=1}^{t} max\,(er_j\,, 0) \;\ldots\ldots (5)$$

$$er_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta er_j^-$$

$$= \sum_{j=1}^{t} \min\,(er_j\,, 0) \;\ldots\ldots\ldots (6)$$

ويتطلب تقدير النموذج أربع خطوات كالتالي (Karaoglu & Demirel 2021):

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج من خلال اختبارات جذر الوحدة.

ثانياً: اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، والذي طوره Shin et al. 2014 من خلال اختبارF-Bounds الخاص بـ Pesaran et al. 2001. وفي هذا الاختبار تكون فرضية العدم هي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مع الأخذ في الحسبان مبدأ عدم التماثل، وإذا ما تم رفض فرض العدم فإن هذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وفق مبدأ عدم التماثل كما توضحه الصيغة التالية:

$$H_o\colon \rho = \varphi^+ = \varphi^- = 0$$

$$H_o\colon \varphi = 0\,, H_A\colon \varphi < 0$$

حيث يتم مقارنة القيم المقدرة بالقيم الحرجة في نموذج Pesaran et al. 2001.

ثالثاً: تقدير معلمات الأجل الطويل غير المتماثلة عن طريق قسمة القيمة الموجبة لمعلمة المتغير er_t^+ (φ^+) على معلمة المتغير CPI_{t-1} (ρ)، وقسمة القيمة السالبة لمعلمة المتغير er_t^- (φ^-) على معلمة المتغير CPI_{t-1} (ρ)، بهذا الشكل:

$$\frac{-\varphi^+}{\rho} \quad ، \quad \frac{-\varphi^-}{\rho}$$

رابعاً: إجراء اختبار *Wald* والمضاعفات الديناميكية، فإذا تم التأكد من وجود علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات يتم اختبار ما إذا كان الاختلاف بين معلمات الأجل الطويل غير المتماثلة معنوياً من خلال اختبار Wald الذي يأخذ الصيغ التالية:

$$H_o\colon \frac{-\varphi^+}{\rho} = \frac{-\varphi^-}{\rho}\,,\quad H_A\colon \frac{-\varphi^+}{\rho} \neq \frac{-\varphi^-}{\rho}$$

حيث أنه إذا تم رفض فرض العدم H_o فهذا يعني تحقق مبدأ عدم التماثل Asymmetry على المدى الطويل، بمعنى أن استجابة CPI لتغيرات سعر الصرف الموجبة er_t^+ تختلف عن استجابته لتغيرات سعر الصرف السالبة er_t^-.

ويتم قياس المضاعفات الديناميكية، التي تعبر عن سلوك المتغير التابع $lCPI$ عبر مرور الزمن في العودة لوضعه التوازني استجابة للتغيرات الموجبة والسالبة في المتغير المستقل $ler_t^+ \; ler_t^-$، وفقاً للمعادلات التالية:

$$\theta_h^+ = \sum_{j=0}^{h} \frac{\partial lCPI_{t+j}}{\partial er_t^+}, \quad \theta_h^- = \sum_{j=0}^{h} \frac{\partial lCPI_{t+j}}{\partial er_t^-}, \; h = 1,2,3 \ldots . n$$

$$h \to \infty, \; \theta_h^+ \to \frac{-\varphi^+}{\rho}, \; \theta_h^- \to \frac{-\varphi^-}{\rho}$$

بعبارة أخرى توضح المضاعفات الديناميكية مقدار استجابة المتغير التابع للتغير في التأثيرات الموجبة والسالبة للمتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

الجدير بالذكر أن نموذج NARDL قد يتميز على الكثير من أساليب التكامل المشترك الأخرى، حيث يسمح بالنمذجة المشتركة لعدم التماثل إضافة لديناميكيات التكامل المشترك، ويمكنه أيضًا تحديد علاقات التكامل المشترك بكفاءة في العينات الصغيرة، كما أنه لايتطلب أن تكون جميع المتغيرات بنفس رتبة التكامل؛ بمعنى آخر، يسمح بوجود رتب تكامل مختلفة بين *I(0)* و *I(1)*، *ولكنه لا يسمح بوجود متغيرات تتكامل من الرتبة الثانية* I(2).

5.نتائج اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك وتقدير النماذج القياسية

1.5 نتائج اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك:

تشير نتائج اختبار ADF الموضحة في الملحق رقم (1) إلى أنه لا يمكن رفض فرض العدم لجذر الوحدة لكل من مؤشر أسعار المستهلك وقيم أسعار الصرف الموجبة والسالبة عند المستوى، ما يشير إلى أنها غير مستقرة، وتستقر جميعها عند أخذ الفرق الأول، في حين نجد أن كل من النمو في عرض النقود والنمو في أسعار النفط مستقرة عند مستوياتها، وذلك عند مستوي معنوية 5%، ما يجعل

النموذج يحتوي على ثلاث متغيرات متكاملة من الرتبة الأولى (1)اوهي أسعار الصرف الثلاثة ومؤشر أسعار المستهلك، ومتغيرين من الرتبة الصفرية وهما *MS* و *OILP*، وهو الأمر الذي يمكننا من استخدام منهجية NARDL التي تشترط عدم وجود متغير يستقر عند الفرق الثاني وتسمح بوجود تشكيلة من الرتب التكاملية بين الصفر والواحد.

ويوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبار الحدود Bounds Test، والذي يهدف للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النماذج المتمثلة في سعر الصرف الموازي (PERL) و سعر الصرف الحقيقي الموازي (LEPER)، وتشير النتائج إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 7.104 و 9.64 على التوالي، بالنسبة لنموذج سعر الصرف الاسمي الموازي وسعر الصرف الحقيقي الموازي، وهي أكبر من الحدود العليا عند مستوى معنوية 1%، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تجمع بين متغيرات الدراسة لكل من النموذجين الثاني والثالث[1]. وبالتالي تؤكد النتيجة بدورها على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر أسعار المستهلك وبقية المتغيرات المستقلة المشمولة في نماذجي سعر الصرف الموازي الاسمي والموازي الحقيقي في ظل وجود مبدأ عدم التماثل

جدول (1) اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test Null Hypothesis: No Levels Relationship						
Test	Model 1 (LNER)		Model 2 (LPER)		Model 3(LRPER)	
F-statistic	0.587931		7.104751		9.645747	
	Critical Values		Critical Values		Critical Values	
Significance levels	I(0) Bounds	I(1) Bounds	I(0) Bounds	I(1) Bounds	I(0) Bounds	I(1) Bounds
10%	2.2	3.09	2.2	3.09	2.2	3.09

5%	2.56	3.49	2.56	3.49	2.56	3.49
2.50%	2.88	3.87	2.88	3.87	2.88	3.87
1%	3.29	4.37	3.29	4.37	3.29	4.37

2.5 نتائج تقدير النماذج القياسية وفقا لمنهجية N-ARDL

لاختبار نفاذية سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار في ليبيا، تم تقدير المعادلة رقم (4)، وذلك بالنسبة لنموذج سعر الصرف سعر الصرف الاسمي الموازي، سعر الصرف الحقيقي الموازي[2]. وفيما يلي نتائج تقدير هذه النماذج.

أولاً، اختبار نفادية سعر الصرف الاسمي الموازي للمستوى العام للأسعار.

جدول (2) تقدير معالم الأجل الطويل والقصير لنموذج سعر الصرف الموازي

The long-run coefficient estimates based on N-ARDL (1,0,0,0,3) and selected lag based on SCH			The short-run coefficient estimates based on N-ARDL (1,0,0,0,3) and selected lag based on SCH		
Dependent variable			D(LCPI)		
Variable	Coefficient	t-Ratio(prob)	Variable	Coefficient	t-Ratio(prob)
$LPER^{(+)}$	0.4291	13.4909 (0.0000)	$\Delta LPER^{(+)}$	0.1427	3.2157 (0.0030)
$LPER^{(-)}$	0.2549	2.88037 (0.0071)			
MS	0.3457	1.76697 (0.0871)	$\Delta LPER^{(+)}(-1)$	-0.127	-2.81852(0.0083)
OILP	-0.0367	-0.99048 (0.3296)			
C	1.9672	154.894 (0.0000)	$\Delta LPER^{(+)}(-2)$	-0.0993	-2.11382(0.0427)
R	0.74		*ecm(-1)*	-0.3238	-7.03591(0.0000)
adj R	0.72				

أما بالنسبة لباقي متغيرات النموذج فقد أوضحت النتائج عدم معنوية أسعار النفط في التأثير على المستوى العام للأسعار على المدى الطويل، كما أن معنوية عرض النقود في التأثير على مستوى العام للأسعار خلال المدى الطويل ضعيفة.

وتؤكد النتائج أيضاً القوة التفسيرية لهذا النموذج من خلال معامل التحديد، حيث بلغت 0.74 و0.72 لكل من R^2 و R^2 المعدل على التوالي، ويوضح الجدول أن معامل تصحيح الخطأ *ECM* له الإشارة الصحيحة وذو دلالة إحصائية عند المستوى 1%، حيث تؤكد هذه النتيجة على وجود ارتباط تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقدر قيمة معامل تصحيح الخطأ بحوالي 0.32، ما يعني أن سرعة العودة إلى الوضع التوازني خلال الأجل الطويل نتيجة لأي انحرافات قد تحدث خلال الأجل القصير تبلغ 32%.

وتأخذ معادلة الأجل الطويل غير المتماثلة لهذا النموذج الصيغة التالية:

$$LCPI = 0.429\text{LPER}^{+} + 0.254\text{LPER}^{-} + 0.345MS - 0.036OILP + 1.967\,C$$

ثانياً، تقدير النموذج المتعلق بسعر الصرف الحقيقي الموازي

يوضح الجدول (3) المعاملات المقدرة لنموذج سعر الصرف الحقيقي الموازي، حيث أن فترات الإبطاء التي تم اختيارها من خلال نموذج N-ARDL وفقاً لمعيار شوارز هي (1، 3، 0، 0، 0) لكل من *LCPI* و $LRPER^{(+)}$ و $LRPER^{(-)}$ و *OILP MS* على التوالي، وقد أظهرت نتائج معاملات الأجل الطويل وجود نفاذية عالية لسعر الصرف الحقيقي الموازي *LRPER* وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بالنسبة لانخفاض قيمة العملة تحديداً، حيث نجد أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الموازي $LRPER^{+}$ (انخفاض قيمة العملة) بنسبة 10% يقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 6.3% على المدى الطويل[3]، في حين أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي الموازي $LRPER^{(-)}$ (ارتفاع قيمة العملة) بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة 2.6% وهو أيضاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

جدول (3) تقدير معالم الأجل الطويل والقصير لنموذج سعر الصرف الحقيقي الموازي

The long-run coefficient estimates based on N-ARDL (1،0،0،3) and selected lag based on SCH			The short-run coefficient estimates based on N-ARDL (1،0،0،3) and selected lag based on SCH		
Dependent variable			D(LCPI)		
Variable	Coefficient	t-Ratio(prob)	Variable	Coefficient	t-Ratio(prob)
$LRPER^{(+)}$	0.634	12.0674 (0.0000)	$\Delta LRPER^{(+)}$	0.0172	0.31404 (0.7556)
$LRPER^{(-)}$	0.262	2.63389 (0.0131)			
MS	0.5242	2.13027 (0.0412)	$\Delta LRPER^{(+)}(-1)$	-0.1858	-3.2702 (0.0026)
OILP	-0.0808	-1.79688 (0.0821)			
C	1.983	136.996 (0.0000)	$\Delta LRPER^{(+)}(-2)$	-0.1108	-1.7482 (0.0026)
R	0.71		*ecm(-1)*	-0.301	-8.1981 (0.0000)
adj R	0.69				

كما أثبتت النتائج وجود علاقة موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين المستوى العام للأسعار والنمو في عرض النقود، حيث أن زيادة النمو في عرض النقود بنسبة 10% سوف تؤدي إلى زياد المستوى العام للأسعار بنسبة 5.2% ويمكن النظر للنمو في عرض النقود باعتباره صدمة طلب ليحل محل فجوة الناتج *Output Gap* والتي لا تتوفر بخصوصها بيانات ربع سنوية، خاصة وأن الحدود الزمنية للدراسة اختبرت نقص حاد في السيولة النقدية مما نتج عنه زيادة في الطلب على النقود لغرض المعاملات، وعليه، قد تعكس زيادة المعروض من العملة المحلية - بشكل أو بآخر- رد فعل السياسة النقدية استجابة لزيادة الطلب على السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي.

فيما يتعلق بأسعار النفط نلاحظ أن النمو في أسعار النفط يرتبط بعلاقة عكسية في هذا النموذج ولكنها ضعيفة مع المستوى العام للأسعار، حيث أن زيادة النمو في أسعار النفط بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة 0.8%، وهذه

النتيجة تتعارض مع افتراض الدراسة، إذ أن ارتفاع أسعار النفط يقود لزيادة حصيلة الإيرادات وبالتالي ارتفاع الإنفاق الحكومي الذي بدوره يدفع الطلب الكلي نحو الارتفاع متسببا في زيادة معدلات التضخم، ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال تتبع تطور كل من مؤشر أسعار المستهلك والنمو في أسعار النفط الموضحة في الملحق رقم (2)، فمن الواضح أن العلاقة العكسية بينهما بدأت في الظهور مع نهاية عام 2014 تزامنا مع ظهور سعر الصرف الموازي حيث ساهم الانخفاض الحاد في أسعار النفط في انخفاض حصيلة الصرف الأجنبي، فضلاً عن توقف الإنتاج في تلك الفترة، وفي نفس الوقت انهيار قيمة الدينار في السوق الموازي، وانخفض تدفق السلع من مختلف المنافذ بسبب الظروف الأمنية والعسكرية التي شهدتها البلاد. إن تداخل هذه العوامل مجتمعة أدى في نهاية المطاف إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك، بمعنى أنه تعرض لصدمتين في نفس الوقت، صدمة سعر الصرف وصدمة أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أنه خلال الربع الأخير من عام 2017 بدأت أسعار النفط في التحسن في حين أن مؤشر أسعار المستهلك شهد منذ ذلك الوقت إلى نهاية فترة الدراسة استقراراً نسبياً، وهذا ما يفسر العلاقة العكسية ما بين أسعار النفط العالمية والمستوى العام للأسعار. ومن الجدير بالذكر أنه على المدى القصير لا وجود لأثر كل من عرض النقود وأسعار النفط على المستوى العام للأسعار، في حين أن سعر الصرف الحقيقي الموازي له تأثير خلال عند فترة إبطاء الأولى والثانية.

وتؤكد النتائج أيضاً القوة التفسيرية لهذا النموذج من خلا معامل التحديد، حيث بلغت 0.71 و0.69 لكل من R^2 و R^2 المدل على التوالي، ويوضح الجدول (3) أيضا أن معامل تصحيح الخطأ *ECM* له الإشارة الصحيحة وذو دلالة إحصائية عند المستوى 1%، حيث تؤكد هذه النتيجة وجود ارتباط تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقدر قيمة معامل تصحيح الخطأ بحوالي 0.30- عند مستوى المعنوية 1%، الذي يتضمن سعر

الصرف الحقيقي الموازي، ما يعني أن سرعة العودة إلى الوضع التوازني خلال الأجل الطويل نتيجة لأي انحرافات قد تحدث خلال الأجل القصير تبلغ 30%. وتشير هذه النتيجة إلى أن سرعة التعديل متواضعة في *LCPI*، حيث بأخذ مقلوب هذه النسبة يتضح أن التعديل يستغرق حوالي تسعة أشهر (ثلاثة أرباع السنة) للعودة إلى مستوى التوازن بعد حدوث صدمة في النظام. لذلك، هناك ارتباط ثابت طويل الأجل بين *LCPI* والمتغيرات المستقلة في النموذج.

وعليه تأخذ معادلة الأجل الطويل غير المتماثلة لهذا النموذج الصيغة التالية:

$$LCPI = 0.634\text{LRPER}^{+} + 0.262\text{LRPER}^{-} + 0.524MS - 0.081OILP + 1.983\,C$$

ونظرا لأن نتائج نموذج نفاذية سعر الصرف الحقيقي الموازي للمستوى العام للأسعار كانت اقرب للواقع من نموذج نفاذية سعر الصرف الاسمي الموازي، فقد تم إجراء اختبار Wald وتقدير المضاعفات الديناميكية والاختبارات التشخيصية والاستقرار الهيكلي للنموذج الأول فقط.

3.5 اختبار Wald وتقدير المضاعفات الديناميكية

لتأكيد العلاقة غير المتماثلة خلال الأجل الطويل Long Run Asymmetry لتحركات سعر الصرف الحقيقي الموازي ومؤشر أسعار المستهلك تم استخدام اختبار والد Wald Test، وذلك كما هو موضح في الجدول (4)، حيث تشير نتائج الاختبار إلى وجود تأثيرات غير متماثلة للصدمات الإيجابية والسلبية لسعر الصرف الحقيقي الموازي، وعند النظر للقيمة الاحتمالية *Prob* لإحصاءة والد المحسوبة نجد أنها أقل من 0.05، عليه يتم رفض فرض العدم $H_o: \frac{-\varphi^+}{\rho} = \frac{-\varphi^-}{\rho}$ الذي يشير لوجود تماثل في الأجل الطويل. وتدعم هذه النتائج تباين معاملات سعر الصرف الحقيقي الموازي بالسنبة لمؤشر الأسعار، وعليه فإن المستوى العام للأسعار لا يستجيب لارتفاع وانخفاض قيمة الدينار الليبي بشكل متماثل، إذ أنه عندما يرتفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) ترتفع الأسعار بشكل أكبر منه في حالة انخفاضه.

جدول (4) اختبار Wald لعدم التماثل

Test Statistic	Model 1 (NER)	Model 2 (PER)	Model 3 (RPER)
t-statistic	91910. (0.3653)	0.2462 (0.8069)	2.8634 (0.0071)
F-statistic	0.8448 (0.3653)	0.0606 (0.8069)	8.1992 (0.0071)
Chi-square	0.8448 (0.3580)	0.0606 (0.8055)	8.1992 (0.0042)

*القيمة التي بين الأقواس تشير للمعنوية الإحصائية Prob

وتظهر المضاعفات الديناميكية كما يوضحه الشكل (1)، تطور التضخم بمرور الوقت استجابة لصدمة إيجابية وسلبية لسعر الصرف الحقيقي الموازي، حيث توضح اتجاه المستوى العام للأسعار نحو وضعه التوازني عبر الزمن، ومن الواضح أن ارتفاع سعر الصرف له الأثر الأكبر على المستوى العام للأسعار مقارنة بانخفاض سعر الصرف، إلا أنه ليس له تأثير يذكر على المدى القصير، ويصل التضخم لمستواه التوازني استجابة لصدمة موجبة في سعر الصرف خلال 12 شهر تقريباً (سنة) على المدى الطويل، وعلى النقيض من ذلك، يستجيب التضخم بشكل ضعيف لصدمة سلبية في سعر الصرف.

الشكل رقم (1): المضاعفات الديناميكية لنموذج *LRPER*

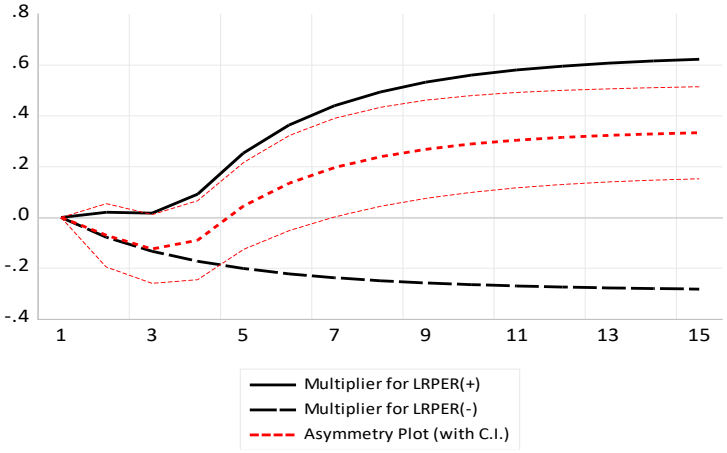

4.5.الاختبارات الشخصية والاستقرار الهيكلي:

يوضح الجدول(5) أن جميع الاختبارات الشخصية لانحدار *N-ARDL* مقبولة، حيث اجتاز نموذج سعر الصرف الحقيقي الموازي اختبارات ما بعد التقدير بنجاح، من خلال تطبيق اختبار *Breusch -Godfrey LM Serial Correlation test* المتعلق بمشكلة الارتباط الذاتي، إضافة لاختبار التوزيع الطبيعي *Normality* وجودة توصيف النموذج باستخدام *Ramsay Reset*، فقد أكدت نتائج الاختبارات ملاءمة النموذج لعملية التقدير، حيث جاءت القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من 0.05، ما يدل على عدم وجود مشاكل الارتباط الذاتي أو عدم التجانس، وأن بواقي النموذج يتم توزيعها، إضافة إلى أن نتائج *Ramsey* أكدت عدم وجود أخطاء توصيفية للنموذج.

جدول (5) الاختبارات التشخيصية

Problem	Test	Pro	Decision
SERIL CORRELATION LM TEST	Breusch-Godfrey	0.247	No Serial correlations
HETEROSKEDASTICITY TEST	Breusch-Pagan	0.234	No Heteroscedasticity
MISSPECIFICATION	Ramsay Reset	0.084	No functional form misspecification

Normality	Jarque-Bera	9690.	Error terms normally distributed

ويوضح الشكلان (2) و (3) المجموع التراكمي للبواقي لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام CUSUM وCUSUMSQ لفحص استقرار المعاملات في الأجل الطويل، حيث تبين أن النموذج مستقر ديناميكيا وبنيوياً وذلك لأن منحيات CUSUM وCUSUMSQ تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

شكل (2): المجموع التراكمي للبواقي لنموذج CUSUM(LRPER)

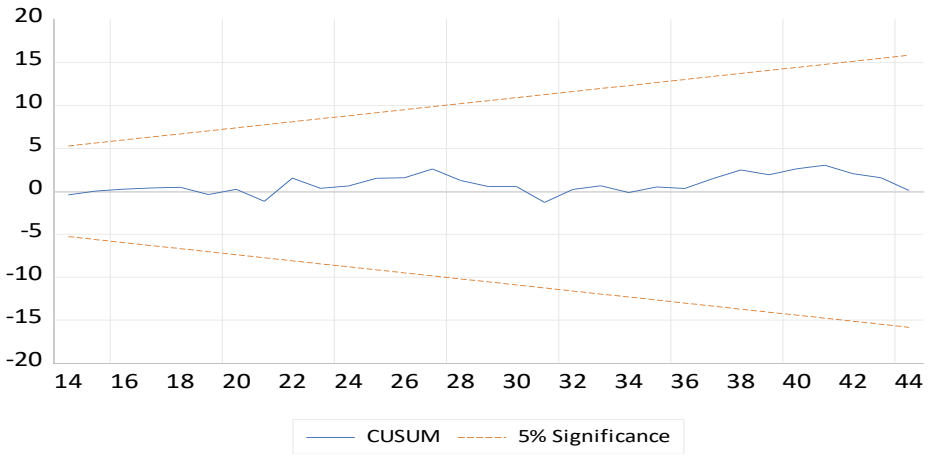

شكل (3): المجموع التراكمي للبواقي لنموذج CUSUMS-Q(LRPER)

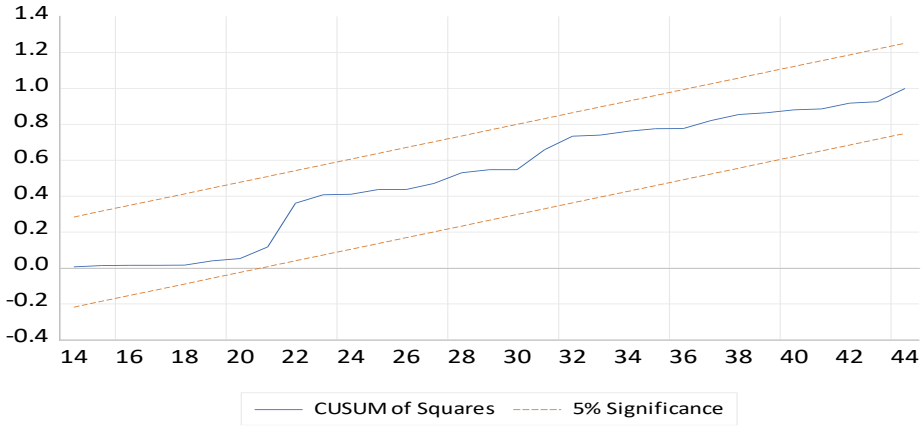

6.مناقشة النتائج والخاتمة

يتضح من خلال نتائج التقدير أن نموذج سعر الصرف الحقيقي الموازي هو الأقرب لتفسير ظاهرة نفاذية سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار، وعليه يمكن الاستناد عليه كمتغير تقريبي يعكس القيمة الحقيقية للدينار الليبي في السوق الموازية، وفي كل الأحوال فإن النتائج تعتبر متقاربة إلى حد ما بين سعر الصرف الاسمي الموازي وسعر الصرف الحقيقي الموازي في التأثير على المستوى العام للأسعار، ويمكن تفسير هذه النتائج على النحو التالي:

أولاً: إن السبب وراء استجابة المستوى العام للأسعار بشكل كبير لصدمات سعر الصرف خاصة عند انخفاض قيمة العملة، إنما يعزى لطبيعة الاقتصاد الليبي من ناحية كونه اقتصاد أحادي يعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط، ويتسم بدرجة عالية من الانكشاف الخارجي، ولا يمتلك قاعدة إنتاجية وتصديرية متنوعة تمكنه من زيادة قدرته التنافسية، فضلا عن أن الواردات تشكل الجزء الأكبر من سلة المستهلك، وبالتالي فإن الصدمات السلبية لسعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) تسبب في زيادة أسعار الواردات من السلع النهائية والوسيطة لتمر الصدمة منها إلى مؤشر أسعار المستهلك وتنعكس في شكل ارتفاع معدلات التضخم، خاصة وأن

الاقتصاد الليبي اقتصاد صغير لا يؤثر بأي شكل على الأسعار العالمية.

ثانياً: بالنظر إلى السلوك غير المتماثل لانعكاس التغيرات في سعر الصرف في مؤشر أسعار المستهلك الذي أسفرت عنه نتائج الدراسة، نجد أن انخفاض قيمة العملة له الأثر الأكبر على المستوى العام للأسعار في مقابل ارتفاع قيمة العملة، ويمكن تفسير ذلك من خلال سياسات هامش الربح Mark-Up التي تتبعها الشركات المحلية المستوردة، بمعنى أنه عند ارتفاع قيمة العملة لا تقوم الشركات المستوردة بتمرير صدمة سعر الصرف إلى أسعار الواردات لتحقيق مكاسب أعلى، بينما تقوم برفع أسعار البيع نسبياً عند انخفاض قيمة العملة لتعويض التراجع في هوامش الأرباح لديها.

ثالثاً: تشير نظرية النفاذية إلى أن معدل نفاذية سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار يكون مرتفعاً في حالة الاقتصاديات التي تطبق أنظمة سعر الصرف الثابتة وتمثل الواردات فيها نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أنها اقتصاديات نامية، وبالنظر إلى معامل ارتفاع سعر الصرف في حالة الاقتصاد الليبي نجد أنه حوالي 0.634، وهو مايشير إلى انتقال جزئي لصدمة سعر الصرف ولكنه مرتفع نسبياً مقارنة بالدول الصناعية والتي تتبع أنظمة سعر الصرف العائمة. وعلى الرغم أنه من المتوقع أن تكون نفاذية سعر الصرف في حالة الاقتصاد الليبي كاملة أو شبه كاملة إلا أن الانتقال كان جزئياً الأمر الذي يمكن تفسيره على النحو التالي:

1- التفسير الأول يتعلق بطبيعة هيكل السوق، فتحت ظروف المنافسة الاحتكارية هناك سبب منطقي وراء عدم انعكاس تغيرات سعر الصرف بشكل كامل في مستوى الأسعار المحلية وهو تجزئة السوق، والتي تسمح للشركات (الموردة) المتنافسة بفرض أسعار متمايزة لنفس المنتج من خلال عرض سلع مختلفة ومتباينة الجودة والسعر، وعليه، عند انخفاض سعر صرف الدينار الليبي، فإن الشركات الموردة تقوم بتعديل هوامش أرباحها بهدف الحفاظ على حصتها السوقية

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

وخوفاً من سيطرة شركات أخرى على أسواقها المستهدفة.

2- التفسير الثاني يتعلق بفعالية السياسة النقدية والبيئة التضخمية للاقتصاد المحلي، بمعنى أن درجة نفاذية سعر الصرف تعتمد على مدى فعالية السياسة النقدية، أي أنه كلما اتسمت السياسة النقدية بالاستقرار وكانت معدلات التضخم معتدلة كلما كانت نفاذية سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار ضعيفة (Taylor, 2000)، وهذا مالم يكن متوفراً خلال فترة الدراسة حيث اتسمت السياسة النقدية بنوع من العشوائية وكانت معدلات التضخم عالية وحساسة لكثير من المتغيرات الكلية في الاقتصاد المحلي.

3- التفسير الثالث يتعلق بمكونات سلة أسعار المستهلك التي لم يتم تعديلها وتجديد أوزانها بشكل دوري استجابة للتطورات التي شهدها الاقتصاد الليبي، ما جعل مؤشر أسعار المستهلك لا يعكس التغيرات الفعلية في المستوى العام للأسعار.

4- التفسير الرابع يتعلق بكون أن اغلب السلع الأساسية خلال فترة الدراسة، خاصة خلال الفترة التي ظهرت فيها السوق الموازية بشكل جلي 2014-2020، كانت تُستورد بسعر الصرف الرسمي عند 1.34 دينار للدولار الواحد، وبقية السلع يتم توريدها بسعر الصرف في السوق الموازي، وعليه فإن التغيرات في سعر الصرف الحقيقي الموازي لم تنعكس بشكل كامل في مؤشر أسعار المستهلك.

رابعاً: يمكن قراءة النتائج من خلال آلية انعكاس سعر الصرف في المستوى العام للأسعار، فنظرياً، صدمة سعر الصرف تُترجم أولاً في شكل ارتفاع في أسعار الواردات ومنها إلى مؤشر أسعار الجملة مروراً بقنوات التوزيع المختلفة حتى يظهر الأثر أخيراً وجلياً في معدلات التضخم، وبالتالي فإن الصدمة يتم امتصاصها بشكل مبدئي في قناة أسعار الواردات السلعية النهائية والوسيطة من السلع القابلة للتداول، وبسبب عدم توفر بيانات ربع سنوية عن مؤشر أسعار الواردات ومؤشر أسعار الجملة فضلا عن أن مؤشر أسعار المستهلك

يتضمن سلعًا وخدمات غير قابلة للتداول غير موجودة في مؤشر أسعار الجملة، إضافة إلى أن بعضها يعتبر مدعوما من قبل الدولة، فإن تقلبات أسعار الصرف في مؤشر أسعار المستهلك تؤثر فقط على السلع والخدمات المستوردة (Alkhareif et. al 2016)، فليس من المستغرب إذاً أن يستجيب المستوى العام للأسعار بشكل جزئي لصدمات سعر الصرف.

خامساً: تتأثر موثوقية هذه النتائج بعدم وجود بيانات تتعلق بمتغيرات أكثر أهمية للوصول لنتائج قابلة للتعميم مثل فجوة الناتج ومؤشر أسعار الواردات، إضافة إلى بعض المآخذ على مؤشر أسعار المستهلك من ناحية عدم تجديد سلة المستهلك والعمل على تعديل الأوزان عند حدوث تطورات على مستوى الاقتصاد الكلي، كما أن الحدود الزمانية للدراسة يشوبها الكثير من الاختلالات الاقتصادية والتشوهات على مستوى البيانات والإحصائيات، الأمر الذي يضع عوائقاً أمام دراسة هذه الظاهرة بشكل أكثر دقة.

الهوامش:

[1]. يذكر أنه تم اختبار الحدود Bounds Test لسعر الصرف الاسمي الرسمي، وبيّنت النتائج أن قيمة F المتعلقة بسعر الصرف الاسمي كانت أقل من الحد الأدنى لاختبار F ما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين متغيرات النموذج.

[2]. لقد تم استبعاد اختبار نفاذية سعر الصرف الحقيقي والحقيقي الفعال إلى المستوى العام للأسعار نظراً لأن العلاقة بينهما وبين مؤشر أسعار المستهلك كانت عكسية، عكس نظرية نفاذية سعر الصرف، وهذا ما تبين ايضا من خلال التحليل الوصفي لبيانات مؤشر أسعار المستهلك مع سعر الصرف الحقيقي والحقيقي الفعال حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال يشير إلى ارتفاع قيمة العملة وليس العكس.

[3]. لقد تم اختبار نفاذية سعر الصرف إلى أسعار المواد الغذائية باعتبار أنه يمثل النسبة الأكبر من سلة مؤشر أسعار المستهلك حيث كان معامل سعر الصرف (حجم النفاذية) حوالي

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

0.78 عند مستوى معنوية 5%، وذلك يعني أن انخفاض قيمة العملة بمقدار 10% يؤدي إلى زيادة أسعار الغذاء بنسبة 7.8% على المدى الطويل.

المراجع:

1- Adekunle, W., & Ajao, T. (2018). Exchange Rate Pass-through to Consumer Prices in Nigeria: An asymmetric approach (MPRA Paper No. 88797). University Library of Munich, Germany.

2- Al Samara, M., Moons, C., & Van Hove, J. (2013). Exchange rate pass-through: evidence from the Syrian economy. *International Economics and Economic Policy*, *10*, 405-425.

3- Alkhareif, R. M., Albakr, A. B., & Alsayaary, S. S. (2016). *Exchange Rates Pass-Through in Saudi Arabia. Saudi Arabian Monetary Agency*. Working paper, 16, 2.

4- Bache, I. W. (2002). *Empirical modelling of Norwegian import prices* (No. 2002/1). Working Paper.Norges Bank, Oslo.

5- Banerjee, A., Dolado, J., & Mestre, R. (1998). Error-correction mechanism tests for cointegration in a single-equation framework. *Journal of time series analysis*, *19*(3), 267-283.

6- Barhoumi, K. (2006). Differences in long run exchange rate pass-through into import prices in developing countries: An empirical investigation. *Economic Modelling*, *23*(6), 926-951.

7- Beirne, J. (2010). *International exchange rate dynamics and purchasing power parity* (Doctoral dissertation, Brunel University).

8- Beirne, J., & Bijsterbosch, M. (2011). Exchange rate pass-through in central and eastern European EU Member States. *Journal of Policy Modeling*, *33*(2), 241-254.

9- Brun-Aguerre, R., Fuertes, A. M., & Greenwood-Nimmo, M. (2017). Heads I win; tails you lose: asymmetry in exchange rate pass-through into import prices. *Journal of the Royal Statistical Society.*

15- Ho, S. H., & Hafrad, I. (2020). Asymmetric exchange rates pass-through: New evidence from Vietnam. Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/98651/ MPRA Paper No. 98651.

16- Karaoğlu, N., & Demirel, B. (2021). Asymmetric Exchange Rate Pass-Through into Inflation in Turkey: A NARDL Approach. *Fiscaoeconomia*, *5* (3), 845-861.

17- Karoro, T. D., Aziakpono, M. J., & Cattaneo, N. (2009). Exchange rate pass-through to import prices in South Africa: is there asymmetry? 1. *South African Journal of Economics*, *77*(3), 380-398.

18- Kassi, D. F., Sun, G., Ding, N., Rathnayake, D. N., & Assamoi, G. R. (2019). Asymmetry in exchange rate pass-through to consumer prices: Evidence from emerging and developing Asian countries. *Economic Analysis and Policy*, *62*, 357-372.

19- Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2018). *International*

Series A (Statistics in Society), 587-612.

10- Campa, J. M., & Goldberg, L. S. (2005). Exchange rate pass-through into import prices. *Review of Economics and Statistics*, *87*(4), 679-690.

11- Delatte, A. L., & López-Villavicencio, A. (2012). Asymmetric exchange rate pass-through: Evidence from major countries. *Journal of Macroeconomics*, *34*(3), 833-844.

12- Feinberg, R. M. (1986). The interaction of foreign exchange and market power effects on German domestic prices. *The Journal of Industrial Economics*, 61-70.

13- Fisher, E. (1989). Exchange rate pass-through and the relative concentration of German and Japanese manufacturing industries. Economics Letters, 31(1), 81-85.

14- Helmy, O., Fayed, M., & Hussien, K. (2018). Exchange rate pass-through to inflation in Egypt: a structural VAR approach. *Review of Economics and political science*, *3*(2), 2-19.

ct=965463 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.965463

25- Mwase, N. (2006). An empirical investigation of the exchange rate pass-through to inflation in Tanzania. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2006/150/article-A001-en.xml

26- Naz, F., Mohsin, A., & Zaman, K. (2012). RETRACTED: Exchange rate pass-through in to inflation: New insights in to the cointegration relationship from Pakistan. *Economic Modelling*, 29(6): 2205-2221.

27- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, *16*(3), 289-326.

28- Rahimov, V., Jafarova, N., & Ganbarov, F. (2017). *The exchange rate pass-through to CPI and its components in oil-Exporting CIS countries* (No. HEIDWP06-2017). Graduate Institute of International and Development Studies Working Paper.

29- Savoie-Chabot, L., & Khan, M. (2015). *Exchange Finance: Theory and Policy*. Pearson Higher Ed.

20- Laflèche, T. (1997). The impact of exchange rate movements on consumer prices. *Bank of Canada review*, *1996*(Winter), 21-32.

21- McCarthy, J. (2000), Pass through of exchange rates import prices to domestic inflation in some industrialized economies, Eastern Economic Journal, Vol. 33 No. 4, 511-537.

22- McCarthy, J. (2007). Pass-through of exchange rates and import prices to domestic inflation in some industrialized economies. *Eastern Economic Journal*, *33*(4), 511-537.

23- Mohammed, K. S., Bendob, A., Djediden, L., & Mebsout, H. (2015). Exchange rate pass-through in Algeria. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, *6*(2), 195.

24- Mumtaz, H., Oomen, O., & Wang, J. (2006). Exchange rate pass-through into UK import prices.Bank of England Working Paper No. 312, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstra

rate pass-through to consumer prices: Theory and recent evidence (No. 2015-9). Bank of Canada Discussion Paper.

30- Shin, Y., Yu, B., & Greenwood-Nimmo, M. (2014). Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework. *Festschrift in honor of Peter Schmidt: Econometric methods and applications*, 281-314.

31- Taylor, J. B. (2000). Low inflation, pass-through, and the pricing power of firms. *European economic review*, *44*(7), 1389-1408.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

أثر فجوة النوع الاجتماعي في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة حالة السودان (1990. 2021)

[1].د.إبراهيم على جماع الباشا

1.أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- السودان.

الملخص:

تناولت هذه هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين فجوة النوع الاجتماعي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوداني (1990 _ 2021). تلخصت المشكلة في السؤال: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي و الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوداني؟ افترضت وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد السوداني. استخدمت المنهج الإحصائي والقياسي. توصلت لعدة نتائج أهمها: إن هنالك علاقة عكسية تربط بين فجوة النوع الاجتماعي كمتغير مستقل و الناتج المحلي الإجمالي في السودان كمتغير تابع . أوصت بضرورة الاهتمام بمعالجة فجوة النوع الاجتماعي في فرص العمل و التعليم من خلال وضع القوانين التي تتيح للنساء فرص متساوية مع الرجال .

الكلمات المفتاحية : فجوة ، نوع اجتماعي ، عمل ، تعليم ، ناتج محلي .

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v43i1.7047

Quick Response Code

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

The impact of the domestic gender gap on the gross domestic product: Sudan Case Study (1990-2021)

[1] Ibrahim Ali Jamma Elbasha.

1. Associate Professor of Economics, Faculty Of economic& Administrative Sciences.

Abstract

The study aimed to measure the relationship between the gender gap and the GDP in the Sudanese economy (1990-2021). The problem was summed up in the question: Is there a statistically significant relationship between the gender gap and GDP in the Sudanese economy? . Suppose there is a negative, statistically significant relationship between gender gap and GDP in the Sudanese economy. Standard statistical method. The most important result is: The inverse link with linking the gender gap as an independent variable and the gross domestic product in Sudan as a dependent social variable. Ta'ali recommended, to address the gender gap in employment and education opportunities through the establishment of laws that exist for women on equal terms with men.

Keywords: gap, gender, work, education, GDP.

1.الإطار العام.

1.1: مقدمة

يتأثر النشاط الاقتصادي بعنصر العمل الذي يعد من أكثر عناصر الانتاج فاعلية في العمليات الاقتصادية لأن هنالك علاقة إيجابية بين حجم القوى العاملة و كمية المنتجات على المستوى الكلي و الجزئي مع مراعاة اشتراطات قانون تناقص الغلة كما أن زيادة معدل البطالة بين الجنسين يعد من الأمور السلبية على النمو الاقتصادي خاصة في حالات عدم التوازن في سوق العمل عندما يزيد العرض على الطلب فإن الوحدات الاقتصادية كثيرا ما تفضل استيعاب العاملين على العاملات اعتقادا منهم بأن لنوع جنس العامل ارتباطا بالإنتاج و الإنتاجية لذلك تكون فرص العمل متاحة للذكور بنسبة أكثر من الإناث الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فجوة بين الجنسين في سوق العمل حيث قدرت هذه

الفجوة في العام 2019م ب(25،00%) على مستوى العالم و (00،51%) على مستوى العالم العربي و(27،06%) على مستوى جمهورية السودان(تقارير البنك الدولي 2019م) بالتالي فإن هذه المؤشرات تدل على انخفاض معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي مقارنة بالرجال و كذلك تشير التقارير الرسمية إلى أن هنالك فجوة بين الجنسين على مستوى الخدمات التعليمية حيث لا تتساوى الإناث مع الذكور في الفرص المتاحة للتعليم الابتدائي و التعليم الثانوي و ذلك بدليل إنها قدرت في العام 2021 ب (2،22%) و (4،19) في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي على التوالي في السودان (تقارير البنك الدولي 2021) لذلك قد يترتب على فجوة النوع الاجتماعي بعض الآثار الاقتصادية السالبة .

21:مشكلة البحث

تلاحظ إن الفجوة بين الجنسين في سوق العمل دائما تكون إيجابية على الذكور و سلبية على الإناث بحسب التقارير الرسمية للبنك الدولي عن جمهورية السودان الأمر الذي يدل على تزايد معدل البطالة في الوسط الأنثوي و بالتالي سيفقد النشاط الاقتصادي القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق في حالة خلق المزيد من فرص العمل و الفرص التعليمية لصالح النساء و بالتالي الإسهام في معالجة الآثار الاقتصادية التي ترتبت على هذه الفجوة و التي يجب ان تكون محددة بأسلوب علمي دقيق ولكن بعد مراجعة العديد من المكتبات و المؤسسات التعليمية و مواقع المعلومات لم يتم الحصول على دراسة قياسية تفيد بحجم و نوع الأثر الاقتصادي لفجوة النوع الاجتماعي في جمهورية السودان لذلك كانت هنالك حاجة ملحة لإعداد هذه الدراسة من أجل تقديم حلا لمشكلة البحث المتمثلة في السؤال الرئيس التالي : هل يوجد أثر كمي معنوي لفجوة النوع الاجتماعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990 – 2021) ؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال الرئيس بعد تفريعه إلى الأسئلة الآتية :

.هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي في سوق العمل و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) ؟

.هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) ؟

.هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) ؟

3.1: دو افع البحث

.تقديم دراسة يمكن الاستفادة منها في تصحيح بعض الاعتقادات المجتمعية السالبة ناحية عمل و تعليم المرأة و ذلك بتوضيح المكاسب الاقتصادية التي يمكن تحقيقها في حالة معالجة الفجوة بين الجنسين في سوقي العمل و التعليم .

ـــ الإسهام في سد النقص في البحوث القياسية حول موضوع الآثار الاقتصادية للفجوة بين الجنسين في سوقي العمل والتعليم .

1ـــ4: فرضيات البحث . يقوم البحث على اختبار الفرضيات التالية :

ـــ توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي في سوق العمل و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) .

ـــ توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) .

ـــ توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) .

5.1: أهداف البحث

يعمل البحث على تحقيق بعض الأهداف : فبينما يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد الأثر الكمي

المعنوي لفجوة النوع الاجتماعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990 – 2021). فإن الأهداف الفرعية للبحث تتلخص في الآتي:

قياس العلاقة بين فجوة النوع الاجتماعي في سوق العمل و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) .

ـ تحليل العلاقة التي تربط بين فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) .

ـ تحديد العلاقة التي تربط بين فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) .

6.1:أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يعمل على توضيح العلاقة التي تربط بين فجوة النوع الاجتماعي و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021م) , حيث يمكن الاستفادة من نتائج هذا البحث في وضع الخطط و البرامج التنموية التي من شأنها تحقيق زيادة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاهتمام بكل العوامل التي بواسطتها يمكن معالجة مشكلة فجوة النوع الاجتماعي في سوقي العمل والتعليم الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النمو و التنمية الاقتصادية، كما إن للبحث أهمية علمية بالنسبة للدارسين إذ يمكن الاستفادة منه في إعداد بعض البحوث اللاحقة في نفس المجال أو المجالات ذات الصلة .

7.1:منهجية البحث

ينتهج البحث المنهج الإحصائي والقياسي لإجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية و التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و اختبارات المشاكل القياسية باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي E.Views12 ونماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) , حيث يتم جمع البيانات من تقارير بنك السودان المركزي و تقارير البنك الدولي , كذلك يتم الاستعانة بالمراجع

و الرسائل والدراسات العلمية لتكوين الإطار النظري للدراسة .

8.1: الدراسات السابقة: تمثلت في :

- دراسة (زيني ، 2022) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية و النمو الاقتصادي (2006 – 2021) و باستخدام منهجية المربعات الصغرى توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين معدل بطالة النساء و الناتج المحلي الاجمالي .

- دراسة (الحسن، 2020) عملت الدراسة على تحليل إسهام المرأة العاملة في القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وباستخدام التحليل القياسي توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين عمل المرأة في المجال التجاري والتأمين والنمو الاقتصادي وعلاقة سلبية بين النمو الاقتصادي وعمل المرأة في مجال الخدمات الاجتماعية .

- دراسة (Mishra ، 2020) عملت على تحليل الأثر الذي يحدث على النمو الاقتصادي في حالة التكافؤ بين الذكور والإناث من حيث الفرص في الحصول على الصحة والتعليم والتوظيف حيث طبقت الدراسة على عدد 30 دولة اسيوية (1997 – 2015) واستخدمت المنهج القياسي وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في حالة تكافؤ فرص العمل بين الجنسين

- دراسة (Rezaee ,2020) هدفت الدراسة إلى تقدير أثر العمالة النسائية على النمو الاقتصادي و التنمية في عدد من بلدان الشرق الأوسط (الأردن، إيران، السعودية، مصر، تركيا، اسرائيل، الإمارات، لبنان، الكويت، عمان، العراق ، اليمن ، البحرين) و باستخدام المنهج القياسي توصلت إلى و جود علاقة إيجابية بين توظيف

النساء و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة (الجعيد ، 2019) هدفت الى التعرف على أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي (1999 – 2015) وباستخدام المنهج القياسي توصلت إلى عدم وجود أي علاقة معنوية بين مشاركة المرأة في سوق العمل و النمو الاقتصادي بمعنى أن النمو الاقتصادي لا يرتبط بعمل المرأة .

-دراسة (شملاوي و سقف الحيط 2019م) عملت الدراسة على تحديد أثر تمكين المرأة في نسبة مشاركتها في سوق العمل في الدول العربية (2006-2015) و باستخدام المنهج الإحصائي توصلت إلى أن لتمكين المرأة أثر إيجابي معنوي على زيادة حصتها في سوق العمل و بالتالي الإسهام في النمو الاقتصادي .

- دراسة (عمارة ،2018) هدفت إلى توضيح الأثر الذي يقع على النمو الاقتصادي من فجوة النوع الاجتماعي في مجالي التوظيف و التعليم بجمهورية مصر العربية (1990 – 2014) و باستخدام التحليل القياسي توصلت إلى أن تقليص الفجوة في مجال التوظيف كانت إشارته سالبة على النمو الاقتصادي هذا يفسر بضعف إنتاجية الإناث .

-دراسة (السبتي و وراد 2017) هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار الاقتصادية التي تترتب على عدم المساواة بين الجنسين في الجزائر (1980-2014) و باستخدام المنهج القياسي توصلت إلى هنالك علاقة طردية بين تضييق الفجوة بين الجنسين و النمو الاقتصادي .

- دراسة (cuberes &teignier, 2016) هدفت الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية الكمية للفجوة بين الجنسين في سوق العمل و استخدمت المنهج الإحصائي و توصلت إلى وجود

أثر سلبي للفجوة بين الجنسين على الدخل و الإنتاجية الإجمالية .

- دراسة (Aydin &Erdem , 2014) عملت الدراسة على تقدير العلاقة بين عمل المرأة و القدرة التنافسية و النمو الاقتصادي بالتطبيق على دولة تركيا مقارنة بالدول الأكثر تنافسية على حسب بيانات المعهد الدولي للتنمية الادارية و باستخدام منهج التحليل الإحصائي توصلت إلى أن لعمل النساء أثر إيجابي على النمو الاقتصادي .

- دراسة (Baliaamoune & McGillivray , 2014) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مستوى الدخل و عدم المساواة بين الجنسين في أفريقيا و الشرق الاوسط و من خلال المنهج القياسي توصلت إلي أن عدم المساواة بين الجنسين في العمل و التعليم يؤدي إلى أثر سلبي على الدخل القومي .

_ دراسة (بخاري ، 2012م) حيث عملت على قياس الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة السعودية (1990-2010) و باستخدام المنهج الإحصائي توصلت إلى إن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي .

ـ تعليق على الدراسات السابقة :

رغم أن الدراسات السابقة تتفق مع البحث من حيث الهدف المتمثل في دراسة الأثر الاقتصادي لفجوة النوع الاجتماعي إلا أن البحث يختلف عن الدراسات من حيث اعتماد الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع أما الدراسات فقد اعتمدت على متغيرات أخرى و كذلك يوجد اختلاف من حيث تركيز البحث على نسب مئوية للفجوة بين الجنسين بشكل سلاسل زمنية مستقرة للتعبير عن المتغيرات المستقلة أما الدراسات السابقة فقد اعتمد معظمها على بيانات جمعت بواسطة

الاستبانة و كذلك يوجد اختلاف في منهج التحليل و النماذج القياسية المستخدمة و زمان و مكان تطبيق الدراسة هذه التباينات تجعل للبحث أهمية علمية للمساهمة في سد الفجوة المعرفية في هذا النوع من الدراسات .

2. الإطار النظري.

2ـ1: تعريف النوع الاجتماعي:

يقصد به التميز بين الرجال والنساء من حيث الأدوار الاقتصادية و الاجتماعية التي تحدد لكل منهما بناءً على العادات و التقاليد و الثقافات و الأديان السائدة . (كرحوت، 2018م ، 224)

بالتالي يكون للرجل الحق في ممارسة بعض الأنشطة دون المرأة (ممارسة مهنة القضاء في بعض المجتمعات) و كذلك يكون للمرأة الحق في ممارسة بعض الأنشطة دون الرجل (الأعمال المنزلية في بعض المجتمعات) وعلى هذا الأساس يتم تصنيف المجتمع إلى رجال و نساء بحسب الأدوار الاقتصادية والاجتماعية المخصصة لكل نوع حيث تمثلت أبرز التيارات التي تناولت مفهوم النوع الاجتماعي فيما يلي :

ـ التيار الليبرالي : فهو يرى أهمية أن تكون الفرص متساوية بين الرجال والنساء من أجل تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة فلا تخصص أدوار بعينها للرجال وأخرى للنساء وإنما ينظر في الكفاءة دون النوع مع احتفاظ أي من النوعين بخصائصه الجنسية .

ـ التيار الراديكالي : يرى هذا التيار إن الرجل و المرأة يمكن أن يحل بعضها محل بعض في الأدوار الاقتصادية و الاجتماعية التي رسمت لكل منهما وفقاً للثقافات أو العادات أو الدين السائد و على هذا الأساس إن النوع الاجتماعي يكون بالاختيار لأنه يختلف عن الجنس الذي يعني الاختلاف بين

الرجل و المرأة من حيث الأعضاء التي جعلها الله في أي منهما أما النوع الاجتماعي فهو مكتسب من البيئة التي يعيش فيها الإنسان . (منصور ، 2021 ، 282) .

2ـــ2: فجوة النوع الاجتماعي و مؤشراتها : الفجوة هي عدم التكافؤ بين الرجال و النساء في التعليم و الصحة والأدوار و الوظائف التي تسند لكل منهم اعتمادا على الثقافة و غيرها من العوامل المؤثرة في المجتمع . (خلاف و رضوان ، 2021 ، 18).

أما المؤشرات التي يمكن استخدامها للتعبير عن فجوة النوع الاجتماعي فتتلخص في : المشاركة و الفرصة الاقتصادية ، الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ، الحصول على الخدمات الصحية و العمر المتوقع لأي من الجنسين ، المشاركة السياسية . (عمارة ، 2018م ، 8) .

2ـــ3: أهمية دراسة مفهوم النوع الاجتماعي . تتمثل في الآتي :

ـــ زيادة مشاركة المرأة في المشروعات الإنتاجية .

ـــ الإسهام في دفع عجلة التنمية وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ـــ الإسهام في العدل بين الاطفال من الجنسين من حيث اتاحة فرص تعليمية متكافئة .

ـــ تنمية قدرات المرأة لتتحصل على المزيد من الفرص في المجالات الوظيفية المتطورة .

ـــ توفير المعلومات و العمل على تحليلها من أجل تقديم الحلول المثلى لمشكلة فجوة النوع الاجتماعي .

ـــ تعزيز فرص إمكانية تحقيق التنمية المستدامة . (خلاف و رضوان ، 2021 ، 42) .

2ـــ4: أسباب فجوة النوع الاجتماعي وفقاً للنظريات الاقتصادية .

ـــ ترى النظرية الماركسية إن السبب المباشر في اتساع

الفجوة بين الرجال و النساء في المجالات المختلفة يرجع إلى عملية تقسيم المجتمعات على نحو طبقي الأمر الذي تمخض عنه صراعات بين الطبقات و بالتالي حدث التميز ضد النساء في سوق العمل فانخفض معدل استيعابهن في الوظائف فارتفعت البطالة و زادت الفجوة النوعية في سوق العمل.

.وفقا لنظرية المدرسة المؤسسية أن سوق العمل لا يميز بين الرجال و النساء من حيث الأجور المتحصل عليها و إنما حدث التميز بناء على ما تم من تقسيم للعمل على أساس نوعي فصارت هنالك وظائف خاصة بالنساء أقل أجرا و أخرى خاصة بالرجال أكثر أجرا الأمر الذي يعني وجود الفجوة النوعية على مستوى الأجور .

.أشارت النظرية النيو كلاسيكية إلى أن الفجوة النوعية تحدث بسبب عدم اهتمام النساء بالتطور في مجالات التعليم و التدريب و التأهيل مقارنة بالرجال بسبب انشغالهن بالجوانب التربوية في الأسرة و التركيز أكثر على الأعمال و الوظائف الأقل جهدا بغرض التوفيق بينها و الواجبات الأسرية لذلك تحدث فجوة النوع في فرص العمل و كذلك الدخول التي يمكن الحصول عليها . (عوض ، 2021، 834) .

2ـــ5:الآثار الاقتصادية الكلية لفجوة النوع الاجتماعي .

ـ هذه الفجوة تؤدي إلى تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسب متفاوتة في مناطق عديدة حول العالم حيث إن العمل على زيادة معدل مشاركة النساء في سوق العمل و معالجة الفجوة بين الجنسين أسهم في زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% في الولايات المتحدة الامريكية ، 9% في اليابان ، 12% في الإمارات العربية المتحدة و 34% في مصر خلال سنوات الدراسة .

.عمل المرأة يسهم في زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس التعليمية : أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن عمل المرأة يعد من أكثر العناصر التي تسهم في تحقيق التنمية في الدول النامية خاصة إنها تنفق معظم دخلها على تعليم ابنائها و بناتها و بالتالي ستحل مشكلة الأمية و تتم معالجة فجوة النوع الاجتماعي في فرص الحصول على التعليم الابتدائي و الثانوي.

.المساواة بين الرجال و النساء في التوظيف تعين الوحدات الاقتصادية على الاستفادة من المواهب المتاحة لدى النساء في بعض المجالات الإنتاجية الامر الذي يسهم في تعزيز الإنتاج و الإنتاجية و الإيرادات و العوائد . (كاترين ، 2013م ، 5)

2ـــ6: فجوة النوع الاجتماعي في السودان : يمكن توضيح تطور فجوة النوع الاجتماعي في السودان من خلال البيانات المتوفرة في تقارير البنك الدولي حيث يتم شرح أنواعها بحسب الفجوات التي اشتملت عليها الدراسة كما يلي :

1.6.2: فجوة العمل : يعد الرجال في السودان أكثر حظاً من النساء في الحصول على وظائف الأمر الذي يعني عدم المساواة بين الجنسين و بالتالي حدوث فجوة بين الذكور و الإناث في سوق العمل بسبب زيادة عدد العاملين على العاملات حيث يمكن التعبير عن تطور هذه الفجوة من خلال الرسم البياني في الشكل رقم (1) التالي :

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

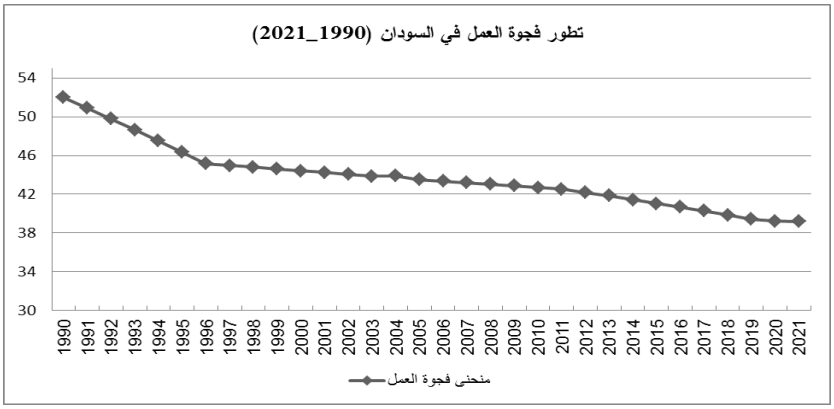

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي (1990_2021) .

من خلال الرسم رقم (2) أعلاه يلاحظ أن فجوة التعليم الابتدائي اخذت اتجاهاً سالباً حيث إن أعلى مستوياتها كان في العام 1990م بمعدل (38،15%) ثم بدأت في الانخفاض التدريجي خلال فترة الدراسة فكانت بنسبة (32،9% ، 22،2% ، 50،2% ، 70،6%) للأعوام 2000م ، 2010م ، 2020م ، 2021م على التوالي.

2_6_3: فجوة التعليم الثانوي : أشارت البيانات الواردة في تقارير البنك الدولي إلى عدم المساواة بين طلاب و طالبات المرحلة الثانوية في السودان الأمر الذي يعني وجوة فجوة نوعية بين الطلاب و الطالبات في هذه المرحلة بالتالي يمكن التعبير عن تطور الفجوة بينهما من خلال الرسم البياني في الشكل رقم (3) التالي :

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

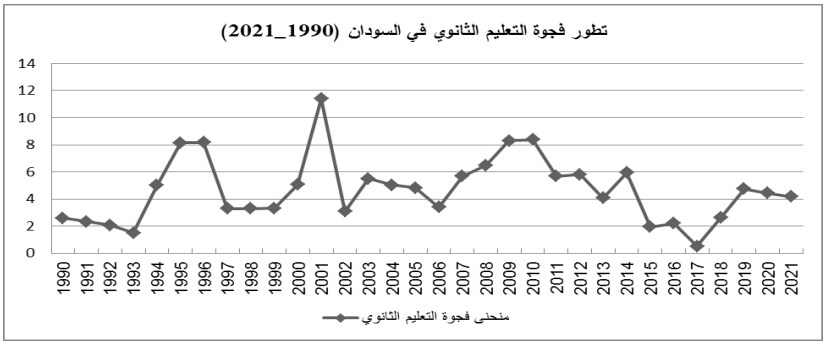

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي (1990_2021)

من خلال الرسم رقم (3) أعلاه يلاحظ أن فجوة التعليم الثانوي اخذت تتأرجح بين الزيادة و النقصان مع اتجاه عام سالب حيث إن أعلى مستوياتها كان في العام 2001م بمعدل (38،11%) ثم بدأت في الانخفاض التدريجي خلال فترة الدراسة فكانت بنسبة (40،3% ، 68،5%، 22،2 % ، 19،4%) للأعوام 2006 ، 2011م ، 2016م ، 2021م على التوالي.

4_6_2: السياسات الوطنية لمعالجة فجوة النوع الاجتماعي : عملت جمهورية السودان على الاهتمام بتنمية المرأة العاملة و إعانتها على الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك يتضح من خلال مؤتمر الاستراتيجية العشرية في العام 1990م الذي أوصى بما يلي :

ـــ ضرورة تمكين المرأة من الحصول على الإنتاج الزراعي و تسهيل إجراءات تمويل المشروعات الخاصة بالنساء .

ـــ العمل على توعية النساء العاملات في قطاع الزراعة و ذلك بنشر خدمة الإرشاد الزراعي .

ـــ تحفيز المرأة العاملة على الاشتراك في الجمعيات و الاتحادات على المستوى المحلي و القومي .

ـــ ضرورة الاهتمام بتطوير الحرف و الصناعات التقليدية التي تمارسها النساء في الريف و الحضر .

ـــ إنشاء هيئات و مؤسسات من أجل تسويق المنتجات النسائية داخلياً و خارجياً .

ـــ إدخال عدد من الصناعات الجديدة و تنمية مهارات النساء لكيفية التعامل معها و إدارتها،(النور ، 2014 ، 39).

ـ حماية النساء من الاستخدام في الأعمال الخطرة التي تحتاج إلى مجهود حسماني كبير و المضرة بصحة المرأة و الأعمال تحت الأرض أو تحت الماء و الأعمال التي تعرض المرأة للبرودة أو الحرارة العالية .

ـــ مواعيد عمل المرأة السودانية : نصت المادة 20 من قانون العمل في جمهورية السودان لسنة 1997م على حظر تشغيل النساء بين العاشرة مساءً و السادسة صباحاً مراعاة لظروف اطفالها إذ يحتاجون إليها لترتيب شؤنهم المدرسية أو المنزلية .

ـــ ساعات عمل المرأة : وفقاً للمادة 42 من قانون العمل في جمهورية السودان لسنة 1997م تقدر ساعات العمل العادية بثماني ساعات في اليوم تتخللها فترات للراحة بواقع ساعة واحدة مدفوعة الأجر و لا يجوز لصاحب العمل أن يفرض على النساء ساعات عمل إضافي إلا بموافقتهن حتى في حالات الطوارئ .

.إجازات المرأة العاملة : الإجازة هي التوقف عن ممارسة النشاط الوظيفي لفترة محددة من أجل الحصول على قدر من الراحة التي تفيد في زيادة الإنتاجية بعد استئناف العمل،(الحواتي ، 2007 ، 223).

ـ إجازة الوضع : نصت المادة 46 من قانون العمل في جمهورية السودان لسنة 1997م على استحقاق المرأة العاملة إجازة للولادة بعد ستة أشهر من تعيينها مدفوعة الأجر و تقدر هذه الإجازة بثمانية أسابيع منها أربعة قبل الولادة و أربعة بعدها .

ـ إجازة العدة : وفقاً لهذا القانون إن المرأة العاملة التي توفي زوجها تستحق إجازة عدة تقدر بأربعة أشهر و عشرة أيام مدفوعة الأجر أما إذا كانت حبلى فتستمر إجازة العدة إلى حين وضع الحمل .

ـــ إجازة الأمومة : و فقاً للمادة 103 من قانون الخدمة المدنية لعام 2007م فإن للمرأة العاملة الحق في تمديد إجازة الوضع من أجل رعاية وليدها و ذلك على النحو التالي :

.إجازة لمدة عام كامل بمرتب أساسي .

ـــ إجازة بدون أجر لمدة عامين طوال فترة خدمتها مع جواز تجزئة هذه المدة .

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

ـــ إجازة مرافقة الزوج : نصت المادة 113 من قانون الخدمة المدنية على إن للمرأة العاملة الحق في إجازة مرافقة الزوج خارج الدولة لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات،(هارون ، 2011 ، 27– 38) .

3.الإطار التطبيقي.

تعد نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive distributed lag)من أهم النماذج القياسية غير الساكنة التي تهتم بتوضيح تأثير عنصر الزمن على المتغيرات التابعة و المستقلة و هذا ما يميزها عن نماذج التحليل الساكنة التي تستبعد الاثر الاقتصادي لعنصر الزمن لذلك فإن منهجية (ARDL) تعتبر مناسبة لإجراء هذه الدراسة و ذلك لأنها مزيج من بعض النماذج القياسية المتمثلة فيما يلي:

-نماذج الانحدار الذاتي : (AR) و هي عبارة عن نماذج متحركة تشتمل على المتغيرات التفسيرية إضافة إلى القيم السابقة للمتغير التابع باعتبار إنها ذات أثر على المتغير التابع و يعبر عنها رياضياً كما يلي:

yt=f(xt , yt-p)

yt: المتغير التاب : Xt المتغير المفسر

(yt-p) : المتغير التابع في الفترة الزمنية السابقة.

- نماذج الفجوات الزمنية الموزعة : (DL) و هي تحسب من النماذج الاقتصادية المتحركة التي تأخذ في الحسبان الأثر الاقتصادي للقيم السابقة للمتغيرات المستقلة إلى جانب المتغيرات المستقلة كعوامل مفسرة للمتغير التابع و يعبر عنها رياضياً كما يلي:

yt=f(xt , yt-p)

yt: المتغير التابع : xt المتغير المفسر

(xt-p) : القيم السابقة للمتغير المفسر.

بالتالي من خلال دمج النماذج المتقدمة يمكن الحصول على الإطار العام لنماذج (ARDL)ويعبر عنها من خلال المعادلة التالية:

$$y_t=Ø+a_1y_{t-1}+...a_py_{t-p}+ b_0x_t+...b_px_{t-q}+£_t$$

b0 : الاثر قصير الأجل للمتغير (xt) على المتغير (yt) و من أجل تحديد فترة الإبطاء المثلى وفقاً لهذه المنهجية إنه يمكن الاعتماد على واحد من اختبارات (HQ , AIC , SIC)و من مميزات هذه المنهجية:

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

- يمكن إجراء التكامل المشترك بين المتغيرات رغم اختلاف رتبة سكون السلاسل الزمنية بينها لأن هذه المنهجية لا تشترط وحدة رتبة التكامل فيمكن أن يكون المتغير التابع ساكن عند المستوى و المتغير المستقل ساكن عند الفرق الأول أو كلاهما مستقران عند المستوى أو الفرق الأول دون الفرق الثاني.

- إن هذه المنهجية تتيح للباحث التعامل مع عدد من الإبطاءات لتحقيق أفضل نتائج قياسية واحصائية.

- من خلال هذه المنهجية يمكن قياس العلاقة في الأجل الطويل و الأجل القصير في نموذج واحد .(هشام، 2020م، 265-267).

لتكملة خطوات إجراء التحليل بهذه المنهجية فإنه يكون ذلك من خلال توضيح الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة متضمنة اختبار سكون السلاسل الزمنية ثم بناء النموذج القياسي و إجراء اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و اختبار الحدود بالإضافة إلى اختبارات مشاكل التحليل القياسي اعتماداً على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة . (ARDL) يمكن تناول ذلك كما يلي:

3ـــ1: الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة: اعتمدت الدراسة على بيانات المتغيرات الواردة في الجدول رقم (1) أدناه حيث تشير هذه البيانات إلى تطور متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بالمليون جنيه ، الفجوة بين الجنسين في العمل و التعليم الابتدائي و التعليم الثانوي) بجمهورية السودان (1990م – 2021م) كما يلي:

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون جنيه	الفجوة في العمل بين الجنسين(%)	الفجوة في التعليم الابتدائي بين الجنسين(%)	الفجوة في التعليم الثانوي بين الجنسين (%)
1990	0.110	51.98	15.38	2.60
1991	0.192	50.91	14.78	2.34
1992	0.421	49.80	13.10	2.09
1993	0.948	48.67	13.18	1.50
1994	1.188	47.52	7.76	5.02
1995	4.049	46.33	9.76	8.16

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

8.18	9.74	45.14	10478.1	1996
3.30	9.76	44.97	16137.4	1997
3.30	7.90	44.79	21935.9	1998
3.33	8.16	44.62	27058.8	1999
5.06	9.32	44.43	33770.5	2000
11.38	9.56	44.25	40658.6	2001
3.08	9.70	44.07	47756.1	2002
5.50	8.92	43.88	55733.8	2003
5.04	9.12	43.90	68721.4	2004
4.82	7.88	43.52	85707.1	2005
3.40	8.52	43.37	98291.9	2006
5.68	9.96	43.20	119837.3	2007
6.48	8.32	43.05	135511.7	2008
8.30	7.06	42.88	139387.5	2009
8.38	6.70	42.70	160646.5	2010
5.68	7.38	42.51	182151.3	2011
5.80	7.10	42.19	222547.9	2012
4.08	6.66	41.84	304116.7	2013
5.94	5.28	41.44	447998.2	2014
1.96	5.84	41.04	489315.4	2015
2.22	4.82	40.67	667567.6	2016
0.52	4.42	40.28	773467.7	2017
2.62	4.56	39.86	1317968.7	2018
4.74	2.64	39.44	1950330.2	2019
4.44	2.50	39.24	4727134.7	2020
4.19	2.22	39.17	11417292.2	2021

المصدر: منشورات بنك السودان المركزي (1990–2021) ، تقارير البنك الدولي (1990– 2021) .

بعد إجراء اختبارات النزعة المركزية و اختبارات التشتت و اختبارات سكون السلاسل الزمنية تبين أن لهذه المتغيرات بعض الخصائص الإحصائية التي يمكن استخلاصها من الجداول التالية :

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

- الجدول رقم (2) التالي يوضح الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة وفقا لاختبارات الإحصاء الوصفي (نتائج تحليل مقاييس النزعة المركزية والتشتت) .

	Y	X1	X2	X3
Observations	32	32	32	32
Mean	736297.8	43.80188	8.062500	4.660313
Median	91999.50	43.44500	8.030000	4.590000
Maximum	11417292	51.98000	15.38000	11.38000
Minimum	0.110000	39.17000	2.220000	0.520000
Std. Dev.	2145224.	3.244869	3.216088	2.391576

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج E-VIEWS12

تشير بيانات الجدول رقم (2) أعلاه إلى أن متغير الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بالمليون جنيه (y) قد بلغ متوسط سلسلته (736297.8) و بينما كان الوسيط لهذه السلسلة (91999.50) فإن الانحراف المعياري يقدر ب (.2145224) علماً بأن الحد الأدنى لسلسلة هذا المتغير يقدر ب (0.110000) كان ذلك في العام 1990م، و إن الحد الأعلى لها كان في العام 2021م بواقع (11417292) .

كذلك تدل البيانات على أن متغير الفجوة بين الجنسين في سوق العمل (x1) قد بلغ متوسط سلسلته (43.80188) و بينما كان الوسيط لهذه السلسلة (43.44500) فأن الانحراف المعياري يقدر ب (3.244869) علماً بأن الحد الأدنى لسلسلة هذا المتغير يقدر ب (39.17000) كان ذلك في العام 2021م و إن الحد الأعلى كان في العام 1990م بواقع (51.98000) .

أيضا تدل البيانات على أن متغير الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي (x2) قد بلغ متوسط سلسلتها (8.062500) و بينما كان الوسيط لهذه السلسلة (8.030000) فإن الانحراف المعياري يقدر ب (3.216088)

علماً بأن الحد الأدنى لسلسلة هذا المتغير يقدر ب (2.220000) كان ذلك في العام 2021م.

وإن الحد الأعلى كان في العام 1990م بواقع (15.38000) .

كما تدل البيانات على أن متغير الفجوة بين الجنسين في التعليم الثانوي (x3) قد بلغ متوسط سلسلتها (4.660313) و بينما كان الوسيط لهذه السلسلة (4.590000) فإن الانحراف المعياري يقدر ب (2.391576) علماً بأن الحد الأدنى لسلسلة هذا المتغير يقدر ب (0.520000) كان ذلك في العام 2017م و إن الحد الأعلى كان في العام 2001م بواقع (11.38000) .

- الجدول رقم (3) التالي يوضح الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة وفقا لاختبارات سكون السلاسل الزمنية ذلك من خلال نتائج تحليل اختبارات(ADF). ,

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج E-VIEWS12

At Level						
Without Constant & Trend		With Constant& Trend		With Constant		المتغيرات
t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	
-2.8723	0.0059	-2.6367	0.2686	-2.5966	0.1069	Y
-1.0610	0.2541	-4.8779	0.0024	-5.4040	0.0001	X1
-2.3014	0.0228	-3.3329	0.0797	-1.2665	0.6306	X2
-0.9250	0.3077	-3.6294	0.0435	-3.6808	0.0095	X3
At First Difference						
Without Constant & Trend		With Constant & Trend		With Constant		المتغيرات
t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	
-2.2024	0.0291	0.2244	0.9969	-1.3517	0.5898	Y
-2.1377	0.0334	-2.0274	0.5634	-1.9996	0.2854	X1
-6.5579	0.0000	-3.9143	0.0248	-7.3244	0.0000	X2
-7.3487	0.0000	-7.1347	0.0000	-7.2263	0.0000	X3

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

من خلال نتائج التحليل المبينة في الجدول رقم (3) أعلاه يستفاد أن المتغيرات جميعها مستقرة عند المستوى كما يلي :

_متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (y) : تشير نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية إلى أن القيمة المحسوبة لسلسلة هذا المتغير بلغت (2.87-) بمستوى معنوية (0.005) و هي أقل من (5%) الأمر الذي يدل على استقرارها عند المستوى و بالتالي فإن هذا المتغير لا يعاني من مشاكل جذور الوحدة .

ـ متغير الفجوة بين الجنسين في سوق العمل (x1) : تشير نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت(5.40-) بمستوى معنوية (0.000) و هي أقل من (5%) الأمر الذي يدل على استقرارها عند المستوى و بالتالي فإن هذا المتغير لا يعاني من مشاكل جذور الوحدة .

_متغير الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي (x2) : تشير نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت(6.55-) بمستوى معنوية (0.000) و هي أقل من (5%) الأمر الذي يدل على استقرارها عند المستوى و بالتالي فإن هذا المتغير لا يعاني من مشاكل جذور الوحدة .

ـــ متغير الفجوة بين الجنسين في التعليم الثانوي (x3) : تشير نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت(3.68-) بمستوى معنوية (0.009) و هي أقل من (5%) الأمر الذي يدل على استقرارها عند المستوى و بالتالي فإن هذا المتغير لا يعاني من مشاكل جذور الوحدة .

23: النموذج القياسي:

بعد استخدام أسلوب التجريب تبين أن الدالة التالية تمثل أفضل شكل رياضي للنموذج حيث تم التعبير عنه بالعلاقة الآتية :

$$y = a1 + a2\,x1 + a3x2 + a4x3 + c$$

(y) = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية . (x1) = الفجوة بين الجنسين في سوق العمل .

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

(x2) = الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي . (x3) = الفجوة بين الجنسين في التعليم الثانوي

(C) = متغير عشوائي .

تحديد الإشارات المسبقة للمعالم وفقاً للنظرية الاقتصادية فإنه يتوقع أن تكون على النحو التالي:

a1 : مقدار الثابت يتوقع أن تكون إشارته موجبة .

a2 : نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عند ما تتغير الفجوة بين الجنسين في سوق العمل بوحدة واحدة يتوقع أن تكون إشارتها سالبة.

a3 : نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عند ما تتغير الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي بوحدة واحدة يتوقع أن تكون إشارتها سالبة .

a4 : نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عند ما تتغير الفجوة بين الجنسين في التعليم الثانوي بوحدة واحدة يتوقع أن تكون إشارتها سالبة .

3ـــ3: تقييم النموذج :تأسيساً على نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم(4) التالي يمكن تقييم النموذج كما يلي:

c	X3	X2	X1	y	Variable
-3.70	3.38	2,47	3.35	16.23	t-Statistic
0.001	0.038	0.024	0.003	.0000	Prob
Adjusted R-squared= 0.99 , R-squared = 0.99 , Durbin-Watson = 2.19 , F-statistic =2213.96 , Prob(F-statistic) = 0.000					

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج E-VIEWS

ـ معنوية المعالم المقدرة : ثبوت معنوية كل من الثابت و معاملات المتغيرات المستقلة حيث جاءت قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية 5% حيث نجد إن قيمة (t) للثابت بلغت (-3.70) بمستوى معنوية(0.001) و إن قيمة (t) لمعامل متغير الفجوة بين الجنسين في سوق العمل بلغت (3.35) بمستوى معنوية (0.003) و إن قيمة (t) لمعامل متغير الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي بلغت (2.47) بمستوى معنوية (0.024) و إن قيمة

(t) لمعامل متغير الفجوة بين الجنسين في التعليم الثانوي بلغت (3.38) بمستوى معنوية (0.038) و إن قيمة (t) لمعامل متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت (16.23) بمستوى معنوية (0.000) . بالتالي فإن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من 5% و هذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع خلال الفترة (1990م _ 2021م) .

ـ معنوية الدالة : تلاحظ ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% و يتضح ذلك من خلال قيمة F و القيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (2213.96) بمستوى معنوية (0.000).

ـــ جودة توفيق المعادلة : يدل معامل التحديد R2(R-Squared) على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد المعدل للدالة (0.99) و هذا يعني إن 99% من التغيرات في المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990 _ 2021). يتم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة بينما (1%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج .

3ـ4: نتائج اختبار تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين الطويل و القصير

يتضح ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (6) التالي :

Variable	Coefficient	Prob
CointEq(-1)	-0.777806	0.0000
X1	-93059.93	0.0081
X2	-50846.07	0.0339
X3	-92523.72	0.0179
C	5105854.	0.0059

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج E-VIEWS

تشير نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (6) أعلاه إلى وجود علاقات ذات دلالة احصائية بين متغيرات النموذج في فترة الدراسة و ذلك من

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

خلال موافقة إشارات معاملات المتغيرات للنظرية الاقتصادية . إضافة إلى إن نتائج التحليل تشير إلى أن جميع المتغيرات جاءت تحت مستوى المعنوية 5% و كدلك تدل البيانات على إن قيمة معامل التكيف بلغت (-0.77) و هي تمثل المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ و هي معتمدة إحصائياً مع الإشارة السالبة المتوقعة و هذا يدل على تأكيد العلاقة التوازنية طويلة الأجل كما إنها تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عندما ينحرف عن مستوياته التوازنية في المدى القصير فإنها تُصحح بنسبة (0.77%) من هذا الانحراف في المدى الطويل.

5.3: اختبار المشكلات القياسية .

يتضح ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (7) التالي :

تدل نتائج التحليل التي في الجدول رقم (7) أعلاه إلى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين و ذلك من خلال القيمة الاحتمالية (prob Of F.Statistc) لهذا الاختبار حيث أنها تساوي (0.6419) و هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين . و أيضاً تشير إلى أن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي و ذلك لأن قيمة (Prob.) F ابلغت (0.1104) و هي أكبر من (0.05) . كما إنها تفيد بأن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي و الدليل على ذلك قيمة (prob) التي بلغت (0.88) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما يدل على أن البواقي موزعة طبيعياً.

6.3: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

يمكن توضيح مدى الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدرة باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM حيث جاءت نتائجه كما في الشكل رقم (1) التالي:

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

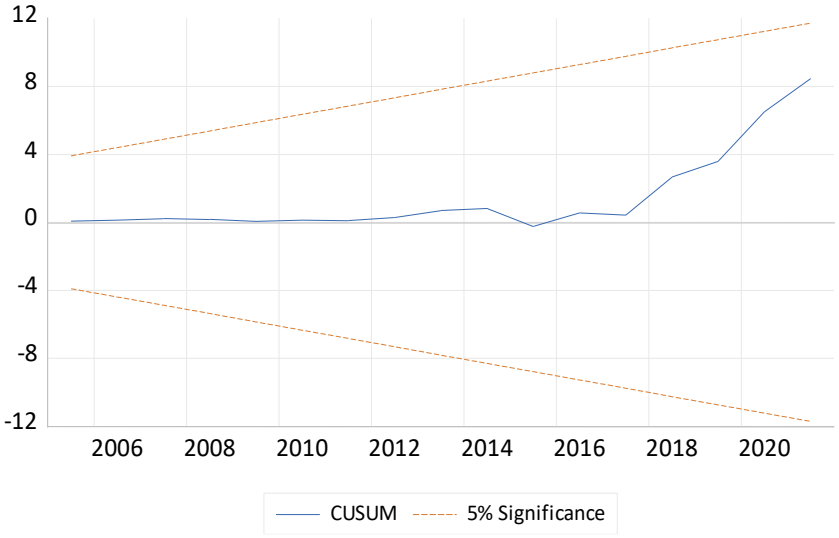

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eveiws12

تشير نتائج التحليل الواردة في الشكل رقم (1) أعلاه إلي أن معلمات النموذج لا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار الهيكلي حيث وقع الخط البياني المعبر عن الاستقرار الهيكلي داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل على الاستقرار الهيكلي للنموذج وكذلك الانسجام بين نتائج التحليل في الاجلين الطويل و القصير .

عليه نستنتج وفقا" لنتائج التقدير وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة(فجوة النوع الاجتماعي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) خلال الفترة (1990م _ 2021م).

4. نتائج البحث ومناقشتها:

يتم ذلك بربط كل نتيجة مع الفرضية التي تقابلها في البحث ثم مقارنتها بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة حيث خلص البحث إلى النتائج التالية :

ـــ إن هنالك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل فجوة العمل و الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوداني (1990م _ 2021م) حيث إن الزيادة في فجوة العمل تؤدي إلى

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI debv42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل (93059.93-) وحدة . هذه النتيجة تدل على قبول الفرضية الأولى للبحث حيث تنص على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي في سوق العمل و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021)، هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية لأنه يجب أن تكون العلاقة سلبية بين فجوة النوع الاجتماعي في سوق العمل و الناتج المحلي الإجمالي لأن للمرأة إسهام في نتائج أعمال المشروعات الاقتصادية لذلك إن تقليل فرصة مشاركتها في تلك المشروعات يعني فقدان القيمة المضافة التي كانت ستدعم الاقتصاد في حالة استيعاب العناصر النسائية ضمن القوى العاملة و بالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي و إلا فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتناقص كلما اتسعت الفجوة بين الجنسين في سوق العمل . هذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (زيني ، 2022) ، نتائج دراسة (الحسن ،2020م) ، نتائج دراسة (Rezaee ,2020) و نتائج دراسة (cuberes ,2016 &teignier) من حيث إيجابية العلاقة بين متغيرات العمالة الأنثوية التي تؤدي إلى معالجة الفجوة في سوق العمل كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع .

ـــ إن هنالك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل فجوة التعليم الابتدائي و الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوداني (1990م _ 2021م)، حيث إن الزيادة في فجوة التعليم الابتدائي تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل(-50846.07) وحدة، هذه النتيجة تدل على قبول الفرضية الثانية للبحث حيث تنص على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021)، هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية من حيث سلبية العلاقة بين عدم تلقي خدمة التعليم الابتدائي و الناتج المحلي الإجمالي لأن

التعليم في هذه المرحلة يفيد في إمكانية ممارسة بعض الانشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى عامل يحسن القراءة و الكتابة الأمر الذي يترتب عليه الحصول على أجر أفضل من الأجور التي يتقاضاها العمال الأميين لذلك فإن حدوث الفجوة بين الجنسين في هذه المرحلة يدل على تسرب التلاميذ من المدارس أو عدم الالتحاق بها أصلاً لأسباب قد تكون اقتصادية (عدم القدرة على سداد الرسوم الدراسية) أو أسباب اجتماعية، لذلك إن اتساع الفجوة بين الجنسين في هذه المرحلة يدل على تفشي الأمية و بالتالي التسبب في تراجع الناتج المحلي الإجمالي، هذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (السبتي و وراد 2017) ، نتائج دراسة (Baliaamoune & McGillivray , 2014) و نتائج دراسة (عمارة ،2018) من حيث إيجابية العلاقة بين التعليم كمتغير مستقل و النمو الاقتصادي كمتغير تابع .

ـــ إن هنالك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل فجوة التعليم الثانوي و الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوداني (1990م _ 2021م) حيث إن الزيادة في فجوة التعليم الثانوي تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل (92523.72-) وحدة، هذه النتيجة تدل على قبول الفرضية الثالثة للبحث التي تنص على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي و الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية السودان خلال الفترة (1990م _ 2021) هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية من حيث إيجابية العلاقة بين دراسة مرحلة التعليم الثانوي و الناتج المحلي الإجمالي لأن بعد إكمال هذه المرحلة يتاح للطلاب إمكانية الالتحاق ببعض الوظائف الراقية التي لم يكن له الحق في المنافسة عليها إن لم تكن عنده شهادة التعليم الثانوي التي تعد معيارا للتمييز بين عناصر القوى العاملة و تقسيمهم إلى عمال وموظفين : فمن عنده شهادة ثانوية يعد موظفاً و من لم يتمكن من الحصول عليها يتم استيعابه في درجة

عمالية أقل أجراً و رتبة بالتالي فإن الأشخاص الحاصلين على الشهادة الثانوية يكون إسهامهم في الناتج المحلي الإجمالي أفضل من سواهم لذلك إن اتساع الفجوة بين الجنسين في المرحلة الثانوية يرتبط بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، هذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (السبتي و وراد 2017) ، نتائج دراسة (عمارة ،2018) و نتائج دراسة (cuberes &teignier , 2016) من حيث إيجابية العلاقة بين التعليم كمتغير مستقل و النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

5. خاتمة البحث .

ختاماً توصل البحث إلى النتائج المتمثلة في : إن هنالك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل فجوة العمل و الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990م _ 2021م) . كما إن هنالك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل فجوة التعليم الابتدائي و الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990م _ 2021م)، و من النتائج أيضاً إن هنالك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل فجوة التعليم الثانوي و الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990م _ 2021م).

يوصي البحث بضرورة الاهتمام بمعالجة الفجوة بين الجنسين في سوق العمل و ذلك بوضع التشريعات والقوانين التي تجبر الوحدات الاقتصادية على ضرورة تخصيص نسبة معينة من فرص العمل للعنصر النسائي و توقيع العقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بتلك النسبة المحددة، كما يوصي بضرورة الاهتمام بمرحلة التعليم الابتدائية من حيث تأهيل المدارس و جعلها أكثر جاذبية للتلاميذ و زيادة حجم الانفاق العام على التعليم الابتدائي حتى تنتشر المدارس في كل الأحياء و القرى و البوادي و أيضاً يوصي بضرورة العمل على تنمية المجتمع الريفي من حيث التوعية بأهمية تعليم المرأة و السماح لها بتكملة مسيرتها العلمية إلى المرحلة الثانوية و المراحل التي تليها من أجل أن تكون أكثر نفعا لأبنائها و أسرتها و المجتمع.

المراجع

اولاً : المراجع العربية .

(1) الجعيد ، شوق حباب . (2019) . العلاقة السببية بين تمكين المرأة السعودية و النمو الاقتصادي (1999

– 2015) . مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية و القانونية ، المركز القومي للبحوث – غزة ، 03 (07) ، 101 – 120 .

(2) الحواتي ، بركات موسى . (2007) . تشريعات الوظيفة العاملة في الوطن العربي . منشورات المنظومة العربية للتنمية الادارية ، دار الكتاب المصرية ، مصر.

(3)الحسن ، تماضر . (2020) . قياس اثر مساهمة المرأة العاملة في القطاع الخاص على النمو الاقتصادي (2017-2005) ، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية و القانونية ، جامعة الجوف ، 04(07) ،112-127 .

(4) النور ، وفاء احمد محمد . (2014) . دور برامج بناء القدرات بإدارة الإرشاد ونقل التقانة في تمكين و المرأة . رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

(5) السبتي و وراد ، لطيفة احمد و طالب محمد عوض ، 2017م ، عدم المساواة بين الجنسين و اثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2014) ، الاردن ، الجامعة الاردنية ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، 04(02) ، 151-170 .

(6) بخاري :عبلة بنت عبد الحميد محمد (2012) . التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية و أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 2010) ، مصر ، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مجلة البحوث الإدارية ، 30(03) ، 90-146.

(7) هارون ، ضو البيت محمد ابراهيم . (2011) . حقوق المرأة العاملة في القانون السوداني و الاتفاقيات الدولية . رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون ، جامعة الخرطوم .

(8) زيني ، رغد عبد المعين ، (2022) ، اثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية على النمو الاقتصادي (2021-2006) ، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات ،00 (49) ، 1-27 .

(9) كاترين إيلبورغ-فويتيك ومونيك نوياك وكالبانا كوتشار وستيفانيا

فـابريزيو وكـانغني كبودار وفيليـب وينجنـدر وبنـديكـت كليمنتس وغيرد شـــوارتز ، 2013م ، المرأة والعمـل والاقتصـاد: مكاسـب الاقتصـاد الكلي من المسـاواة بين الجنسـين ، صـندوق النقد الدولي .

(10) كرحوت : عـذراء عبـد حمـد ، 2018م ، التبـاين المكاني لفجوة النوع الاجتماعي في العراق ، مجلة حوليات آداب ، جامعة عين شـمس ، ج 46 ، 222_249 .

(11)منصـــور : هالة ، 2021م ، النوع الاجتماعي و التنمية دراســة ميدانية على عينـة من المنظمـات النســائيـة بـالقليوبيـة ، مجلـة حوليـات آداب ، جامعة عين شمس ، ج46 ، 274_305

(12)خلاف و رضـــوان : شـــعبـانـة و اســـمـاء ، النوع الاجتماعي وعلاقتـه بالأداء الوظيفي ، رســالة ماجســتير (غير منشـــورة) ، جـامعـة محمـد الصـــديق بن يحي ، كليـة العـلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2021م .

(13)عوض : ايمـان احمـد احمـد ، 2021م ، اثر الشمول المالي على تمكين المرأة في مصـــر ، مجلـة الـدراســـات التجـاريـة المعـاصـــرة ، جـامعـة كفر الشيخ ، 7(12) ، 826_861 .

(14) عمارة ، اميرة محمد . (2018م) . تـأثير فجوة النوع الاجتمـاعي في النمو الاقتصـــادي في مصـــر ، مجلة كلية الاقتصـــاد و العلوم الســـيـاســـيـة . جامعة القاهرة ، 9 (01) ، 3 – 36 .

(15) شملاوي و سقف الحيط ، حنان عطا و نهيل اســماعيل (2019) ، اثر تمكين المرأة في نســبـة مشـــاركتهـا في القـوى العـاملـة في الـدول العـربيـة (2006-2015) ، الامـارات ، مـجـلـة جامعة الشـارقة للعلوم الانسـانية و الاجتماعية ، 16(01) ، 1-20 .

ثانياً : المراجع الانجليزية .

(1) Aydin , Fatma &Erdem , Ekrem . (2014) . The effect of women's employment on competitiveness and economic growth ; a comparison of turkey and the most competitive countries , Erciyes Universities iktisadi ve idari B ilimler Fakultesi Dergisi , 59-71

(2) Baliaamoune & McGillivray , Mina & Lutz Mark . (2015) . the impact of gender inequality in Africa in education on income in

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Africa and the Middle East , Economic Modeling , (47) ,1-11

(3) cuberes & teignier , David , Marc. (2016) . Aggregate effects of gender gaps in the labor market ; A quantitative estimate, Journal of Human capital, 10(01) ,1-32.

(4) Mishra , PK and SK Mishra and MK sarangi . (2020) . Do women's advancement and gender parity promote economic growth ?Evidence from 30 Asian countries , Millennial Asia , 11 (01) , 5-26 .

(5) Rezaee , Hoda . (2020) . Investigating the Impact of Women's Employment on Economic Growth in selected Middle East countries ; Using the panel Data ,
Quarterly Journal of Women and society , 11(42) , 207-226

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

أثر نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح المحاسبي عن أداء الاستدامة و انعكاسه على قيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة تطبيقيه على الشركات الصناعية الأردنية

[1].أ.د.مؤيد محمد علي الفضل.

1.أستاذ بقسم إدارة الأعمال، كلية دجلة- جامعة بغداد - العراق،

.mouaud.alfadhel@duc.edu.iq

الملخص:

تستهدف الدراسة تقديم ادلة مستمدة من واقع التطبيق في البيئة الأردنية عن أثر نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن أنشطة الاستدامة وانعكاسه على قيمة الشركة في ضوء مضامين نظرية الوكالة، وذلك لدحض أو تأكيد فكره مفادها (أن أهميه الإفصاح عن أداء الاستدامة في التأثير على القيمة السوقية للشركة، ترتبط بنفوذ المديرين الذي يحدد مستوى كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية) وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 38 شركة صناعية للفترة من 2017_2021،حيث تشكل 52.8٪ من مجموع شركات القطاع الصناعي الأردني. وقد توصلت الدراسة إلى أن 77.6٪ من التغيير في مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة تفسره المتغيرات المرتبطة بنفوذ المدير التنفيذي المتعلقة بنسبة الملكية الإدارية ومدة بقاء المدير بمنصبه والفصل بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة أما متغير استقلالية مجلس الإدارة فلم تظهر النتائج أي تأثير له على مستوى الإفصاح عن الاستدامة في تفسير التغير في القيمة السوقية للشركة. كما بينت النتائج أن قوة مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة في تفسير التغير في القيمة السوقية للشركة عند إدخال متغيرات نفوذ المدير التنفيذي في نموذج الاختبار، وقد زادت بشكل واضح عما كانت عليه قبل تضمين نموذج الاختبار بتلك المتغيرات مما تدعم رأي الباحث بشأن تأثير عناصر نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة ومن ثم القيمة السوقية للشركة.

كلمات مفتاحيه: نفوذ المدير التنفيذي ، الإفصاح عن أداء الاستدامة، قيمة الشركة

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v43i1.7048

Quick Response Code

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

The impact of the Chief Executive Officer Power on the level of accounting disclosure of performance and its reflection on the company's value in light of agency theory - an applied study on Jordanian industrial companies

[1] Prof. Muayad Mohammed Ali Al-fadhel

1. Dijlah University Business Administration department.

Abstract

This study aims to provide evidence derived from the reality of the Jordanian environment application about the impact of the CEO's influence on the level of disclosure of sustainability activities and its reflection on the company's value in light of the contents of agency theory. This is to refute or confirm the idea that the importance of disclosing sustainability performance in influencing the market value of the company linked to the influence of managers, which determines the level of quantity and quality of information disclosed in financial reports. This study has been conducted according to a sample of 38 industrial companies for the period 2017–2021. It constitutes 52.8% of the total number of companies in the Jordanian industrial sector. The study has been found that 77.6% of the change in the level of disclosure of sustainability performance has been explained by variables related to the influence of the CEO that are related to the percentage of administrative ownership. Also, the duration of the director's stay in his position and the separation between the positions of CEO and Chairman of the Board of Directors. Concerning the variable of the board directors' independence, the results do not show any effect on the level of sustainability disclosure in explaining the change in the company's market value. The results are also shown that the level of disclosure about sustainability performance is powerful in explaining the change in the company's market value when the CEO influence variables are entered into the test model. It has clearly increased more than it was before the test model included these variables, which supports the researcher's opinion regarding the impact of the elements of the CEO's influence on the level of disclosure of sustainability performance and then the market value of the company.

Key words: CEO power, sustainability, disclosure performance, Firm value.

1.المقدمة

مع تزايد الوعي المجتمعي وتطور ثقافته الذي جُسد في تغير مفهوم المشروع المقبول اقتصاديا بمفهوم المشروع المقبول اجتماعيا وبيئيا، بجانب هدف تعظيم الأرباح، وظهور المستثمر الأخلاقي بدلاً من المستثمر الاقتصادي و إحلال مفهوم الوحدة المجتمعية محل مفهوم الوحدة الاقتصادية باعتبار أن المجتمع هو الذي يمنح الشركة الشرعية لمزاولة أنشطتها .. إضافة إلى الاهتمام العالمي بموضوع الاستدامة بدأً من لجنة برونلاندا مروراً بتوصيات مؤتمر الأرض عام 1992 وصولاً إلى المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة، بعد ذلك التطور أصبحت المجتمعات أكثر اهتماماً بمعرفة الدور الذي تلعبه الشركات في مجال التنمية المستدامة وتقييم قدرة المديرين في إحداث التوازن المطلوب بين هدفي تعظيم الأرباح والمنافع الاجتماعية والبيئية على أساس أن ممارسة هذه الأنشطة تستند على فكرة العقد الاجتماعي التي تفيد أن الشركة كيان اقتصادي واجتماعي تستمد أركانها من نظرية أصحاب المصالح (Alshehhi et al 2018). كما أن إدراك المديرين للآثار الإيجابية لممارسة هذه الأنشطة على الأداء التشغيلي وتعزيز العلاقات داخل الشركة وتحسين سمعه الشركة داخل المجتمع.

(Oware.and.Worae,2023)(Lawati .and.Hussalne,2022)(Hummela.d Szekely,2022)(Zimaon.and.Saleh i, 2022).

ذلك كان سبباً وراء تنامي شعور المديرين بأهميةإفصاح عن أنشطتهم المرتبطة بالاستدامة في التقاريرالمالية الخارجية لشركاتهم للتواصل مع أصحاب المصلحة الأساسيين والبيئة المحيطة بالشركة لضمان فرص النمو والنجاح في المدى الطويل، وهو ما أشارت إليه دراسة قنديل (2016) حينما أوضحت أن الاتجاه المتنامي عند المديرين نحو عملية الإفصاح عن أنشطة الاستدامة إنما يشتق من عاملين رئيسين هما زيادة إدراك أصحاب المصالح للقضايا المرتبطة بالاستدامة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي

للشركة ، وحاجة ودوافع الشركات ذاتها للاستجابة بصورة ملائمة لقضايا الاستدامة الإفصاح عنها.

وبالرغم من أهمية الإفصاح عن الاستدامة في بناء اواصر الثقة والشفافية مع مختلف اصحاب المصالح بما يقدمه من اشارات لتلك الأطراف عن مدى مساهمة الشركات في عملية التنمية الاقتصادية وفهم أكثر شمولية للقضايا التي يتم التعامل معها من قبل الاطراف الفاعلة وبالشكل الذي ينعكس أثره ايجابياً على ميزتها التنافسية ومن ثم حصتها السوقية وبالتالي ربحيتها التي ستسهم في تعزيز النمو الرأسمالي الضامن لبقاء واستمرار الشركة في المدى البعيد، فضلاً عن كونه (أي الإفصاح عن الاستدامة) يعد وسيلة فاعلة لإدارة مخاطر السمعة للشركات بفعل ما يقدمه من دلالات عن الإدارة المنضبطة والحوكمة الفاعلة وسلامة موقف الشركة من الامتثال للوائح والقوانين وبما يعزز من صورة الشركة في السوق المالي (بخيت واخرون ، 2021) (عبيد ،2020) (المطارنة ،2019) بالرغم من تلك الاهمية، الا ان مستوى الافصاح عن انشطة الاستدامة وبأبعادها الثلاثة (بيئي ، اجتماعي ، اقتصادي) لازال ضعيفاً في شركات معظم دول العالم انظر على سبيل المثال : (Wahyunin grumetal, 2022) (Shoob et al, 2022) (Chouaibi et al, 2022) (Al-amaedeh.(2021)،(احمد،2020)

وذلك بسبب كون عملية الإفصاح عن الاستدامة لا زالت اختيارية وبإرادة واختيار المديرين، الأمر الذي وفر مساحة من الحرية والمرونة للمديرين لاستغلال نفوذهم في تحديد كمية ونوعية معلومات الاستدامة المفصح عنها وذلك عن طريق ممارسة ما يعرف بالفكر المحاسبي المعاصر بالإفصاح ب" أدارة الانطباعات" التي باتت تعد واحدة من اشكال الانتهازية الإدارية Chong et al.,(2019) حيث لاحظ (Azzan et al,2020) أن GarciaSanche et al (2019) استراتيجيات إدارة الانطباعات أصبحت تستخدم وبنطاق واسع في

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

الإفصاح عن الاستدامة للشركات ذات الأداء الضعيف فعن طريقها تختار الشركة أسلوباً إفصاحياً منخفض الجودة قادر أن يخفى بين طياته ووضعها الحقيقي ويساعدها في المحافظة على شرعيتها في المدى الطويل، وذلك بتقديم معلومات سطحية غير مكتملة وغامضة وانتقائية وغير قابلة للمقارنة باستخدام نغمة متفائلة للتعبير عن أدائها بحيث يكون محتوى الإفصاح عن أداء الاستدامة قادرا على التلاعب بانطباعات أصحاب المصالح وبخاصة المتعاملين في السوق المالي... وهذا ما أشارت إليه دراسة (Wu and Pupovas,(2019 حينما بينت أن إدارة الانطباعات تحدث عندما تقوم الإدارة باختيار المعلومات المراد عرضها وتقديمها بطريقة تهدف إلى التلاعب بتصورات أصحاب المصلحة عن أداء الاستدامة للشركة للحصول على الدعم المجتمعي وتجنب مخاطر السمعة . وتتفق الدراسات التي أجريت بهذا الخصوص على أن السبب الأساس وراء استخدام المديرون لاستراتيجيات إدارة الانطباعات في الإفصاح عن أداء الاستدامة، هو لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب أصحاب المصالح (الرشيدي واخرون،2021)، (Diouf and Boiral,2017) وأن هذه الممارسة تظهر بشكل واضح في الشركات التي يتمتع مديرونها بالسلطة القوية والنقود الكبير ، ذلك ما أشارت إليه دراسة kanbaty et al (2020) فيما أوضحت أن للتحصين الإداري دوراً بارزاً في ممارسة إدارة الانطباعات عند إعداد التقارير المالية.

وعلى أساس الفهم السابق فإن مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة يرتبط بمدى نفوذ المدير التنفيذي للشركة، الذي يتسق تأثيره مع فرض نظرية الوكالة بخصوص الحصانة الإدارية التي يمكن تعريفها بالقوة الإدارية التي يكتسبها المديرين التنفيذيين لتقليص نفوذ أصحاب المصالح في الشركة (Codrignes and Antonio,2011)

أو كما يعرفها أبو سالم و علوان (2018) بأنها المدى الذي يستطيع

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المديرون إسقاط الحنكة الانضباطية لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب مصالح حملة الأسهم. لذلك وصفها عبد المنعم (2021) بأنها المسبب الأساس لواحدة من أهم مشاكل الوكالة والمتمثلة في فجوة المعلومات، حيث إن تزايد نفوذ المدير التنفيذي يؤدي إلى خفض جودة الإفصاح، ومن ثم إلى تفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات التي يترتب عليها انخفاض القيمة السوقية للشركة: وعليه فإن دراسة العلاقة بين الإفصاح عن أنشطة الاستدامة والقيمة السوقية في ظل تجاهل ما يعرف بالتحصين الإداري أو نفوذ المدير التنفيذي قد يؤدي إلى نتائج غير واضحة ولا يمكن الاستدلال بها في فهم تلك العلاقة ،وهو ما أكدته دراسة. Han et al (2016) عندما بينت أن وجود متغير نفوذ المديرين ضمن نموذج اختبار العلاقة بين تلكما المتغيرين قد يتسبب في زيادة أو خفض شدة العلاقة أو تغير في اتجاهها ، وما أكدته دراسة الدسوقي، (2023) حينما أوضحت أن تزايد نفوذ المدير التنفيذي في الشركة يشكل مصدر قلق لدى المستثمرين بفعل ما قد يمارسه من انتهازية إدارية ينعكس أثرها على جودة الإفصاح في التقارير المالية والتي بدورها تؤدي إلى تقييم أسهم الشركة بأكثر أو أقل من قيمتها السوقية العادلة.

2.مشكلة الدراسة

يعد المدير التنفيذي ، وفقاً لنظرية الوكالة ، أعلى منصب إداري تنفيذي في الشركة و المسؤول المباشر عن إدارة الموارد المالية المتاحة للشركة والتفاوض نيابة عن حملة الاسهم مع كل الاطراف المهتمة بالشركة التي لها علاقة مصلحية معها، بطريقة تحقق نواتج إيجابية تفوق كلفة الفرصة البديلة وتعظم من ثروة حملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة السوقية لأسهم الشركة، بوصفه (أي المدير التنفيذي) الصانع الأساس للقرارات الاستراتيجية في الشركة باعتبار أن مهامه الوظيفية والصلاحيات المخولة له بموجب عقد الوكالة، تخوله من رسم وتخطيط استراتيجية الشركة في الأجل الطويل. لذلك يرى Bangmek,

(2020) أن عقد الوكالة بين حملة الأسهم والمدير التنفيذي، هو مصدر قوته في الشركة التي عند تعارض المصالح بينهما، قد تصبح سبباً لمشاكل الوكالة وبخاصة مشكلة عدم تماثل المعلومات بدلاً من أن تكون مصدراً لتحقيق أهداف الشركة و تعظيم ثروه حملة الأسهم ذلك ما أكدته دراسة عبد المنعم ،(2021) التي أوضحت أن الشركات التي تعاني من زيادة نفوذ المديرين التنفيذيين غالباً تكون أكثر انحرافاً في الممارسات الانتهازية. وما ذهبت إليه دراسة Lee et al (2022) التي رأت أن تحقيق أهداف الشركة وتعظيم ثروة حملة الأسهم مرهوناً بنفوذ المدير التنفيذي الذي عرفته الدراسة على أنه قدرة المدير وقوته في التأثير على قرارات مجلس الإدارة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافه ... وان ذلك النفوذ يمكن ان يستمد من النفوذ الهيكلي أو نفوذ الملكية أو من الخبرة ويوضح Lee وزملائه (2022) في معرض شرحه لتأثير نفوذ المدير التنفيذي، بان مثلما له آثار إيجابية على قيمة الشركة في السوق المالي، فإنه من المحتمل أن تظهر بسببه الميول السلوكية الانتهازية للمديرين نحو تعظيم مصالحهم الذاتية على حساب دالة منافع حملة الأسهم، فينحرف أداؤه عن السلوك الوظيفي من منظور علاقة الوكالة وذلك عن طريق تزايد عمليات الترابح الإداري التي لا تستهدف زيادة ربحية الشركة، ومن ثم قيمتها السوقية. ولعل من أهم هذه الممارسات اللا أخلاقية للمديرين، وهي استغلال نفوذهم للإخلال بجودة الإفصاح في التقارير المالية بهدف التأثير على أسعار أسهم الشركة في السوق المالي باتجاه تقييمها بأكثر او أقل من قيمتها العادلة، وذلك عن طريق خلق فجوة معلومات من شأنها أن تجعل سلوك حملة الأسهم والمستثمرين في السوق باتجاهين متعارضين يقودان في النهاية إلى فشل السوق وبالتالي إلى الإضرار بمصلحة حملة الأسهم نتيجة ردود فعلهم غير الرشيدة نحو أسعار أسهم الشركة .وعليه فإن ما جاء بهذه الدراسة تأكيدا لما ذكره Noviynti and

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Agusfing, (2021) حينما قالا أن التحصين الإداري يقوم على فرضية مفادها أن المديرين عادة يسعون لإيجاد طرق وأساليب مختلفة لزياده نفوذهم من أجل حمايه مصالحهم وضمان زياده قوتهم وسيطرتهم على مفاصل الشركة بما يؤثر لهم السلطة الكافية للتحكم في قرارات مجلس الإدارة بغض النظر عن كفاءه أداءهم ومساهمتهم في تحسين قيمه الشركة. ولعل من أهم استراتيجيات التحصين التي تسمح للمدير بزياده نفوذهم عن أصحاب المصالح هي فجوة المعلومات. وتأسيساً على ما تقدم يتضح أن الإفصاح عن أداء الاستدامة ، بوصفه المصدر المهم والحيوي للمعلومات التي يستند عليها أصحاب المصالح في حكمهم على أداء الشركة ودورها في تحقيق الرفاهية المجتمعية ويتضح أنه باتت وسيلة يستخدمها المديرون وفقاً لما يتناسق مع مصالحهم الذاتية بدلالة أولاً النتائج المتباينة للدراسات التي فحصت العلاقة بين مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة والقيمة السوقية للشركة التي يمكن تبويبها بثلاث مجاميع الأولى الدراسات التي وجدت علاقة إيجابية بين كلا المتغيرين مثل دراسة (Abdi etal.,2022)، (Zarefar et al.,2022) (Nwaigwe etal., 2022) أما المجموعة الثانية فهي تلك التي لم تجد أي أثر للإفصاح عن أداء الاستدامة على القيمة السوقية مثل دراسة Constantinescu, 2021).(Harymawan etal.,2020))(Nurdin etal.,2023) أما المجموعة الثالثة التي توصلت إلى نتائج سلبية بين المتغيرين مثل دراسة (Dai etal.,2019),(Zhang et al.,(2019), وكذلك التباين في نتائج اختبار تلك العلاقة ضمن المجتمع الواحد فمثلاً تباين نتائج دراسة Mutiba,(2022) عن نتائج دراسة Nurdin etal.,(2023) اللتين أجريتا على عينة من الشركات الإندونيسية، وتباين نتائج دراسة Emeka_Nwokeji and Osisioma (2019) مع نتائج دراسة (2023) Olagunju and Ajiboye اللتين أجريتا على عينة في الشركات

النيجيرية أما الدليل الثاني فيمثل نتائج الدراسات التي اختبرت آليات التحصين الإداري على قيمة الشركة والتي أظهرت وجود تأثير معنوي لآليات التحصين على القيمة السوقية للشركة أنظر على سبيل المثال دراسة (عبد الرحيم،2019)(ابو سالم، 2018) والتي من خلالها يستنتج الباحث وبشكل غير مباشر تأثير تلك الأليات على محتوى الافصاح عن أداء الاستدامة بأعتبار أن قيمة الشركة دالة للمعلومات المحاسبية وبناءً علية يمحور الباحث مشكلة دراسته بالسؤالين الآتين :

هل يتأثر مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة بنفوذ المدير التنفيذي ؟.

ما هو أثر الدور التفاعلي لنفوذ المدير التنفيذي ضمن نموذج قياس اتجاه العلاقة بين مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة والقيمة السوقية للشركة ؟.

3.هدف الدراسة

جاءت الدراسة الحالية لتستهدف بالتحليل والاختبار الإحصائي تقديم أدلة مستمدة من واقع التطبيق في البيئة الأردنية عن اثر نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن أنشطة الاستدامة وانعكاسه على قيمة الشركة وذلك في ضوء مضامين نظرية الوكالة.

4.اهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الجوانب الاتية :

1.تميزها عن سابقاتها التي اختبرت العلاقة بين مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة والقيمة السوقية للشركة، وذلك بأنها تحاول تقديم تفسير لنتائجها في ضوء المضامين الفكرية لنظرية الوكالة التي تفيد بأن المديرون غالباً يسعون إلى التأثير على قرارات المستثمرين في السوق المالي عن طريق الرسائل التي تنطوي عليها التقارير المالية للشركة والتي في ضوئها يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر المصاحبة لها(الشاهد وآخرون ،2022) الأمر الذي يضفي على الدراسة جانباً من الاصالة خاصة بفقره التأصيل الفكري للدور التفاعلي للمدير التنفيذي في العلاقة

بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة.

2.قلة اهتمام المعنيين بالفكر المحاسبي والتطبيق العملي له في الأردن بدراسة هذا الجانب الحيوي من النظرية المحاسبية المعاصرة، فالندرة واضحة في الدراسات التي تناولت سواءً قياس مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة او التي اختبرت أثره على القيمة السوقية للشركة ناهيك عن أن جميع الدراسات التي اجريت قد تجاهلت الدور التفاعلي لنفوذ المدير التنفيذي، الأمر الذي يضفي على هذه الدراسة اهمية إضافية كونها الأولى من نوعها في الأردن والثانية، بحسب علم الباحث في الوطن العربي.

3.إن لنتائج هذه الدراسة أهمية بالغة لحملة الأسهم ومجلس الإدارة، على حد سواء في تقييم أداء الاستدامة المديرين التنفيذيين وإعادة النظر في الصلاحيات المخولة لهم وبخاصة في حالة النتائج السلبية لأثر دور نفوذ المدير التنفيذي في العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الاستدامة وقيمة الشركة، فضلاً عن أهميتها لجمهور المتعاملين في سوق عمان المالي في ذلك الخصوص.

5.الإطار النظري للدراسة

أولا:- التأصيل الفكري لدور نفوذ المدير التنفيذي في الإفصاح عن أداء الاستدامة وانعكاسه على القيمة السوقية للشركة وفقاً لمضامين نظرية الوكالة :- يعرف Chouaibi etal. (2022) عملية الإفصاح عن الاستدامة على أنها نشر معلومات مالية وغير مالية عن أداء الشركة تجاه الجوانب البيئية والاجتماعية والمالية والاقتصادية لمساعدة أصحاب المصالح من تقييم مساهمة الشركة في تحقيق التنمية المستدامة، أما دراسة Lopatta etal.(2022) فقد عرفت الإفصاح عن الاستدامة بأنها عملية طوعية تقوم بها إدارة الشركة انطلاقاً من التزاماتها الأخلاقية والشرعية تجاه أصحاب المصالح وتشمل نشر معلومات مالية وغير مالية عن إسهاماتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية بهدف إضفاء الشرعية على أنشطتها.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

أما دراسة Mgmmal and AL-Matari,(2022) فقد عرفت الإفصاح عن الاستدامة بأنها عملية عرض للمعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية ودور الإدارة في تحقيق التوازن بين ادائها الاقتصادي وتلك الانشطة وبما يكفل تعزيز الثقة والشفافية مع أصحاب المصالح ويزيد من قدرتها في النمو عن طريق الشروع في أنشطة جديدة أو دخول أسواق جديدة إلى جانب سعيها الحثيث لتحسين صورة الشركة في السوق المالي وبما ينعكس أثره إيجاباً على قدرتها بجذب الاستثمارات والحصول على الأموال اللازمة لتمويل توجهاتها الاستثمارية بأنسب الكلف، أما دراسة يونس،(2021) فترى إن الإفصاح عن أداء الاستدامة هو أداة لتحقيق التواصل بين الشركة والمجتمع للحفاظ على مشروعيتها من خلال تبنيها لاستراتيجيات متعددة تكسبها الشرعية وتعكس مدى وعي الشركة لمسؤوليتها تجاه المجتمع، بالإضافة إلى إعلام أصحاب المصلحة بشأن التغيرات المتعلقة بأداء أنشطة الشركة، فضلاً عن كونه (أي الإفصاح) يمثل نوعاً من الضغوط المؤسسية على الشركة . ويتضمن الإفصاح عن الاستدامة ثلاثة أبعاد أساسية هي، (البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي)، أما البعد البيئي فيهتم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتأثير الشركات على البيئة وكيفية التعامل معها. اما البعد الاقتصادي فيختص بالمعلومات المتعلقة بالأداء التشغيلي من حيث قدرة الشركة في اشباع رغبات المسهمين والعملاء والموردين ورفع كفاءة أداء العاملين وتطوير قدراتهم وتنميتها عن طريق التدريب والتعليم، أما البعد الاجتماعي فيركز على مدى قدرة الشركة على تلبية احتياجات المجتمع وتوفير الخدمات لهم وتحقيق عدالة التوزيع والمشاركة المجتمعية وتعبئة الطاقات لتحقيق مستقبل أمن، وتوفير معلومات عن الممارسات والمعايير الأخلاقية للتنمية المهنية والممارسات الخاصة بالتبرعات الخيرية وغيرها.

ويوصف الإفصاح عن الاستدامة بأنه شكلاً من أشكال الإفصاح الاختياري، لأنه يمثل عرضاً لمعلومات وتحليلات إضافية للتقرير المالي للشركة بشكل طوعي وبقرار إداري خارج نطاق المتطلبات القانونية والمهنية للمعايير المحاسبية بهدف:

اولاً: دعم المستوى الإدراكي لأصحاب المصلحة وتحسين توزيع الموارد الاقتصادية في السوق المالي سيما بعد تزايد أهمية الإفصاح الاختياري كأحد عوامل التخصيص الكفء لرأس المال.

وثانياً: دعم الشفافية والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المديرين وفئات أصحاب المصالح لتخفيض مخاطر الاستثمار ،إذ تسهم هذه الإيضاحات الاختيارية في دعم الصورة الذهنية لدى أصحاب المصالح عن الشركة مما ينعكس أثره إيجابياً على كل من كلفة رأس المال والقيمة السوقية للشركة في السوق المالي، ولذلك يعد الإفصاح عن الاستدامة أحد خيارات المديرين للتأثير على تقييم المستثمرين لأداء الشركة الحالي والمستقبلي، ومن ثم التأثير على أسعار أسهمها وبالتالي قيمتها السوقية (Nurdin, 2023)

وفي ظل عدم توافق الفكر المحاسبي على مؤشر واحد للإفصاح عن الاستدامة، فقد توفر للمديرين مساحة من الحرية للاختيار من بين بنود أنشطة الاستدامة للإفصاح عنها وفقاً لمقتضيات مصلحتهم الشخصية لاسيما في حالة تعارض المصالح إذ في مثل هذه الأحوال يمكن أن يستغل المدير التنفيذي سلطته الممنوحة له بموجب عقد الوكالة ويمارس ضغط على المدير المالي من أجل التأثير على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من عدمه، وبما ينسجم مع مصلحته الشخصية على حساب مصلحة حملة الأسهم ضمن إطار ما يعرف بالأدبيات بالانتهازية الإدارية التي وفقاً لمضامين نظرية الوكالة، هي وليدة نفوذ المديرين التنفيذيين (الصائغ الجعيد,2023) إذ تسهم الانتهازية الإدارية في خلق ميول ورغبة لدى المديرين للبحث عن استراتيجيات للتحرر من رقابة أصحاب المصلحة وتهيئ لهم الحصانة

الإدارية، لذلك يرى Jensen (1993) أن نشأة التحصين الإداري تقوم على السلوك الانتهازي للمديرين ويؤيده في ذلك Pige (1998) الذي يرى أن التحصين الإداري يكون ضد مصلحة حملة الأسهم وفاعلية الشركة في تحقيق أهدافها، وغالباً ما يترتب عليه زيادة سلطة وقوة ونفوذ المديرين مقارنة بأصحاب المصالح الآخرين في الشركة .. ويضيف Bangmek , (2020) أن التحصين يتم بنائه بسلسلة من الآليات التي تمكن المديرين من توظيفها تجاه زيادة نفوذهم داخل الشركة بالشكل الذي يجعلهم يسيطرون على سدة القرار في مجلس الإدارة وتوجيهه نحو أهدافهم المرجوة .. وإن بناء تلك الآليات يكون بعضها من خلال النفوذ الهيكلي والبعض الآخر من خلال هيكل الملكية للشركة ، وبعضها الثالث من الخبرة والتأثير.

أما الآليات المرتبطة بالنفوذ الهيكلي فتتمثل بالدرجة الأساس في ازدواجية دور المدير التنفيذي، التي تشير إلى الحالات التي يتم فيها الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من قبل ذات الشخص ، ووفقاً لنظرية الوكالة فإن وجود الازدواجية في دور المدير التنفيذي تعد إشارة على غياب الفصل بين إدارة القرار ورقابة القرار. الأمر الذي يقوض من منصب رئيس مجلس الإدارة ويقلل من فاعليته في أداء دوره المنوط به بشأن توجيه ومراقبة تصرفات الادارة التنفيذية، مما يجعل المديرون يميلون للسلوك الانتهازي وينغمسون في تحقيق منافعهم الخاصة على حساب مصلحة حملة الأسهم، وعليه فإن ازدواجية الدور يكون غير مرغوب فيه ،وفقاً لهذا المنظور لأنها تمنح سلطة إضافية للمدير التنفيذي تجعله في موقع قادر على إضعاف مراقبة رئيس مجلس الإدارة لأداء المدير التنفيذي بما يعزز من حصانته الإدارية وينعكس أثره سلبا على أداء الشركة، ولقد أكدت ذلك نتائج العديد من الدراسات حينما وجدت آثار سلبيه لآليه ازدواجية الدور على مستوى

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الإفصـاح عن أداء الاسـتدامة انظر للدراسات التالية:
(Choudhury.and.Ahmed,2023) (Anyigbah etal, 2023)(Voineaetal,.2022) (Alabdulla et al, 2019)
كما أن من الآليات الأخرى المرتبطة بالنفوذ الهيكلي، هي، استقلالية مجلس الإدارة، فمجلس الإدارة من وجهة نظر حملة الأسهم يعد الآليات الحاكمة لأداء المديرين في الشركة، إذ يتولى مهمة الرقابة على أداء المديرين للحد من السلوكيات غير المرغوبة ووضع الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم، لذلك توصف استقلالية مجلس الإدارة بأنها المحدد الأساس لكفاءة مجلس الإدارة وقدرته في ممارسة مهامه الرقابية الإشرافية، لذلك فهو أحد آليات الشركة للتغلب على مشكلة الوكالة وبخاصة فيما يتعلق بفجوة المعلومات وجودة الإفصاح الاختيار) (Ardillah,2022،ووفقاً لنظرية الوكالة فإن وجود أغلبية من المديرين غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة سوف تجعله يبدو أكثر فاعلية في الحد من الانتهازية الإدارية باعتبار أن المديرين غير التنفيذيين يتوافر لديهم الحافز لبناء سمعة جيدة من خلال مراقبة الإدارة التنفيذية بسبب وجود المنافسة بينهم في سوق العمل، لذلك يعد استقلال مجلس الإدارة من اكثر الآليات التي تحد من مشكلة تعارض المصالح (أبو سالم ، 2018) ،لذلك يسعى المديرين التنفيذيين إلى تقويض استقلالية المجلس من خلال تقليص عدد الأعضاء المستقلين فيه، إذ يعد ذلك المسعى من آليات التحصين إلهامه للمديرين التنفيذيين، فعن طريق تخفيض نسبة الأعضاء المستقلين قياساً بالأعضاء غير المستقلين داخل مجلس الإدارة، سوف يتم السيطرة على مجلس الإدارة والتأثير على قراراته وتوجيهها نحو أهدافهم المرجوة (عبد المنعم ، 2021) ولقد بينت العديد من الدراسات الآثار السلبية لتدني درجة استقلالية مجلس الإدارة حيث، أوضحت أنه كلما قل عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة كلما كان

أثر ذلك سلبياً على مستوى الإفصاح والعكس صحيح أنظر لدراسة: (Peng etal.,2023), (Anyigbah et al.,2023) ,(Chouaibi etal.,2022) ,(Ardillah,2022)

أما آليات نفوذ المديرين المرتبطة بهيكل الملكية، فمن أبرزها نسبة الملكية الإدارية والتي يقصد بها حصة أو نسبة امتلاك المديرين التنفيذيين لأسهم الشركة، وهي بحسب رأي Tanui,(2022) ذات تأثيرين متعارضين على أداء الشركة وتعظيم ثروة حملة الأسهم، فهي قد تكون صور من صور الحوافز والإثابة للمديرين للعمل على تحسين الأداء وزيادة قيمة الشركة وذلك بفعل قدرتها على تحقيق الاتساق والتقارب فيما بين مصالح حملة الأسهم والمديرين، حيث تبرز هذه الصورة للملكية الإدارية عندما تكون نسبتها متدنية بينما تظهر الصورة المعاكسة لها وتصبح آلية من آليات التحصين الاداري للمديرين، عندما تزداد تلك النسبة ،إذ في هذه الحالة سيكون المديرون قادرون على التحكم في مجلس الإدارة وبالتالي ستسود استراتيجية التحصين، وهو ما أكدته نتائج دراسة Al-Amosh and khatib(2021)

عندما أشارت إلى الملكية الإدارية بأنها مثلما يمكن ان تكون صورة من صور تحفيز المديرين نحو الأداء المتميز والإنتاجية العالية، يمكن أن تصبح وسيلة لممارسة السلوك الانتهازي، إذ عن طريقها يستطيع المديرين من تحقيق مصالحهم الشخصية وتعظيم منافعهم على حساب منافع الأطراف الأخرى وذلك باستخدام استراتيجيات انتهازية مثل التلاعب بالنتائج المحاسبية للتأثير على أسعار الأسهم أو التعامل مع الإفصاح عن المعلومات العامة وبخاصة تلك المتعلقة بالاستدامة لتناسب تواريخ التخصيص الأكثر ملائمة لمصالحهم، أو استخدام معلومات مميزة للحصول على ميزة في البيع أو لضمان منافع شخصية .. وأن هذه السلوكيات غير المرغوبة ستتصاعد مع تزايد نسبة الملكية الإدارية. و تشير نتائج عدد من

الدراسات التي فحصت تأثير الملكية الإدارية على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة إلى وجود علاقة عكسية بين نسب الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح [(Dogan and Kevser, 2021), (Taui,2021), (Al 2022,Amosh and Khatib)]

اما آليات نفوذ المديرين المتعلقة بالخبرة والتأثير، فمن أبرزها فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه حيث توصلت الدراسات أن التحصين الإداري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفترة بقاء المدير التنفيذي في وظيفته، حيث لاحظت أن كلما طالت فترة بقاء المدير التنفيذي في وظيفته كلما كان أكثر تحصناً، وذلك لعدة اسباب منها : أن المدير التنفيذي الذي يشغل منصبه لفترة طويلة سيكون ملماً وعلى دراية كبيرة بجميع المعلومات الداخلية والحساسة في الشركة، والتي قد تساعده في السيطرة على مجريات الأمور داخل الشركة، والتحكم في خطط واستراتيجيات مجلس الإدارة وقراراته .. كما أن بقاء المدير التنفيذي في منصبه لفترة طويلة تجعله قادراً على التحكم في تشكيل مجلس الإدارة واختيار اعضائه وإقامة التحالفات مع المسهمين الرئيسين (لكبار حملة الأسهم) في الشركة وإقامة علاقات مع شركاء مختلفين من شأنها ان تزيد عنده الشعور بالأمان الوظيفي والاستقرار، تجعله في موقع لا يخشى فيه من الاثار السلبية للإفصاح عن أداء الاستدامة، لذلك فالعلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وفترة بقاء المدير بمنصبه هي علاقة إيجابية. (Gallego Alvarez.and pucheta_martinez,2021)، (Ratri etal.,2021) (Alifah and Harto,2021)

وتشير نتائج الدراسات التي أجريت على تأثير آليات نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة إلى اتجاهين متضادين، يفيد الأول أن نفوذ المدير يؤثر سلباً على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، إذ كلما زاد نفوذ المدير كلما كان أكثر ميولاً نحو ممارسة الانتهازية والعكس صحيح (Behbahaninia and

(Chu etal.,2023)،Golbidi,2020)
أما الاتجاه الثاني فيرى أن تمتع المدير بنفوذ قومي يعد عاملاً إيجابياً إذ كلما زادت قوة المدير كلما انخفضت ميوله نحو ممارسة الانتهازية (Risty,2023) (Pucheta_martine and ، Gallego_Alvaroz,2021)،و عليه فإن الإفصاح عن أداء الاستدامة باتت وسيلة من الوسائل المتاحة للمدير للتأثير على أسعار أسهم الشركة في السوق المالي ،باعتبار أن المعلومات المالية وغير المالية التي تفصح عنها الشركات تعد الركيزة التي يستند عليها المتعاملين في السوق المالي عند اتخاذ قراراتهم بخصوص محافظهم الاستثمارية. بمعنى أن القيمة السوقية لأسهم الشركة التي تتحدد بشكل او بآخر في ضوء المعلومات المفصح عنها أصبحت بمثابه المرأة التي تعكس استراتيجية المديرين بشأن تفضيلاتهم للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، إذ عند توفر الميول الانتهازية عند المدير، فإنه يلجأ إلى استخدام استراتيجية التشويش الإداري التي يقصد بها قدرة المديرين على استخدام أسلوباً في الإفصاح يؤدي إلى تضليل المستثمرين بهدف اضعاف قدراتهم في تقدير التدفقات النقدية المتوقفة من محافظ استثماراتهم في الشركة التي ستؤثر على مستوى رشد وكفاءه قراراتهم الاستثمارية، وتشير الدراسات أن استخدام هذه الاستراتيجية يكون عادة في حالات تدني الأداء أو في حالات الدوافع الإدارية للمديرين، أما في حالة عدم وجود مشكله تعارض المصالح بين أطراف عقد الوكالة وتحقيق الشركة أداء متحيزاً أو عند تمتع المديرين بقدرات إدارية عالية ،فإن غالباً ما يلجأ المديرون إلى استخدام استراتيجية الإشارة التي تستهدف تحقيق الجودة في التقارير المالية وتعوض من مشكلة عدم تماثل المعلومات، [(المزراقي (2023) (سليمان والجواهري (2023)] ،وفي ضوء ذلك يمكن القول إن محتوى الإفصاح عن أداء الاستدامة مرتبطاً باستراتيجية المدير بشأن تفضيلاته لمحتوى المعلومات والتي تعتمد على

دوافعه من الافصاح والتي أشار إليه (Jensen and Meckling (1976 في معرض شرحهما لمشكلة الوكالة وتتمثل في الحوافز الإدارية وعقود المديونية والتكاليف، ولما لهذه الدوافع من تأثير واضح على مستوى الإفصاح الذي ينعكس بشكل مباشر على أسعار وأسهم الشركة ومن ثم قيمتها السوقية، فإنه يمكن الاستنتاج أن تأثير نفوذ المدير التنفيذي على القيمة السوقية للشركة يكون من خلال المحتوى المعلوماتي، وبالتالي فإن دراسة العلاقة بين نفوذ المدير التنفيذي و قيمة الشركة لا تستطيع تقديم تفسير منطقي لتلك العلاقة ما لم يربط بالمحتوى المعلوماتي، وكذلك الحال مع دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي لأداء الاستدامة وقيمة الشركة، لذلك جاءت الدراسة الحالية التي تستهدف وفقاً للتحليل السابق اختبار تأثير نفوذ المدير على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة.

ثانياً: الدراسات السابقة :

منذ بضع سنين تتجه جهود الباحثين في الفكر الإداري والمحاسبي نحو دراسة تأثير الدور التفاعلي لنفوذ المدير التنفيذي ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة، وذلك على خلفية نتائج الدراسات التي اختيرت تأثر نفوذ المديرين على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة في السوق المالي والمشار إليها في الجزء السابق من هذه الدراسة، ولأهمية تلك الجهود في اشتقاق وصياغة فرضيات الدراسة ، يحاول الباحث استعراضها ، وعلى النحو الآتي:

ـــــ دراسة حشاد (2023) وتستهدف فحص خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة وانعكاسه على قيمة الشركة، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 48 شركة غير مالية مسجلة في البورصة المصرية ومدرجة بمؤشر الاستدامة المصري خلال الفترة 2015-2021، وقد عبرت الدراسة عن خصائص مجلس الإدارة بخمسة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

متغيرات هي: الحجم وتنوع الجنس واستغلالية المجلس والجمع بين منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة واخيراً نشاط مجلس الادارة، أما مستوى الإفصاح فقد استخدمت درجات الاستدامة التي توفرها البورصة المصرية للإفصاح عن أداء الاستدامة، ومقياس Tobin's Q لقياس قيمة الشركة، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي بخاصيتي تنوع الجنس في مجلس الإدارة والاستقلالية على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة، بينما لم تظهر أي تأثير لبقية الخصائص على مستوى الإفصاح، كما بينت النتائج عدم وجود تأثير معنوي للإفصاح عن أداء الاستدامة المعدل بخصائص مجلس الإدارة على قيمة الشركة بأستثناء خاصية استقلالية المجلس التي كان تأثيرها إيجابي .

ـــــ دراسة Almaqtari et.al (2022) سعت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير مؤشرات الاستدامة على قيمة الشركة مقاسة بأسعار أسهمها وبمقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية ونسبة Tobin's Q مع أخذ خصائص مجلس الإدارة في الاعتبار ممثلة في حجم المجلس واستقلالية وخبرته والتنوع الجنس، وقد أجريت هذه الدراسة على 319 شركة موزعة على 81 شركة تركية و 238 شركة بريطانية خلال الفترة 2016-2021، وتوصلت إلى أن مؤشرات الاستدامة ترتبط بشكل كبير بقيمة الشركة وخاصة البعد البيئي والاجتماعي مقارنة ببعد الحوكمة وأن ذلك الارتباط يظهر بشكل أوضح عند التعبير على قيمة الشركة بمقياس Tobin's Q مقارنة بأسعار الأسهم ومقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، كما بينت الدراسة أن جميع خصائص مجلس الإدارة تؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركة باستثناء خاصية حجم مجلس الإدارة التي كان تأثيرها سلبي.

ـــــ دراسة Pucheta-Martines Gallego- Alvarez and (2021) أجريت هذه الدراسة على عينة مؤلفة

من 9182 شركة موزعة على 16 شركة أوربية وأسيوية وأمريكية، واستهدفت ابتداءاً اختبار العلاقة بين نفوذ المدير التنفيذي ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة ، ثم اختبار أثر تعديل نفوذ المدير التنفيذي بمستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على العائد، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لنفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح، كما توصلت أن أثر تعديل نفوذ المدير التنفيذي بمستوى الافصاح عن أداء الاستدامة على العوائد الرأسمالية لأسهم الشركة، كان أثراً ايجابياً . وقد عبرت الدراسة على نفوذ المدير التنفيذي بمتغيرين هما : ازدواجية الدور وحدة بقاء المدير بمنصبه.

ـــ دراسة Alifah and Harto (2021) وتهدف اولاً الى معرفة تأثير نفوذ المدير التنفيذي على أداء الشركة، وثانياً اختبار التأثير التفاعلي لنفوذ المدير التنفيذي ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة، وقد قاست الدراسة نفوذ المدير التنفيذي بمؤشرين هما: نسبة الملكية الإدارية ومدة بقاء المدير بمنصبه، وقاست أداء الشركة بمعدل العائد على الاستثمار، واستخدمت الدراسة بيانات 89 شركة صناعية مسجلة في بورصة اندونيسيا للفترة 2018-2020 بواقع 256 مشاهدة ، وقد توصلت إلى أن نفوذ المدير التنفيذي سواءاً كان مقاساً بنسبة الملكية الإدارية او مدة بقائه في المنصب، له تأثير إيجابي على أداء الشركة، أما عند تعديل نموذج الاختبار بمستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة فقد تغيرت نتيجة تأثير مؤشر بقاء المدير بمنصبه، حيث لم تظهر له أي تأثير معنوي على أداء الشركة، أما مؤشر نسبة الملكية الإدارية فقد انخفضت قوته دون تغير اتجاه تأثيره.

ـــــ دراسة عبد الجليل والفرجاني (2020) تهدف إلى وضع ثلاثة نماذج محاسبية للتكامل بين حوكمة الشركات والإفصاح عن أداء الاستدامة كمدخل لتعظيم قيمة الشركة، يقيس النموذج الأول أثر حوكمة الشركات على مستوى

الإفصاح عن أداء الاستدامة، أما الثاني فيقيس أثر حوكمة الشركات على قيمة الشركة، بينما يقيس النموذج الثالث أثر التفاعل المشترك بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة، وقد تم اختبار النماذج الثلاثة على بيانات شركات التأمين العاملة في الاقتصاد الليبي للفترة 2012-2016، وقد جاءت نتائج الدراسة تفيد بعدم وجود أثر لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة او قيمة الشركة، أما تأثير التفاعل المشترك لحوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة فقد أظهرت النتائج وجود أثر جوهري ذا دلالة إحصائية معنوية على قيمة الشركة.

ـــــ دراسة عبده (2020) وتهدف إلى تحليل واختبار أثر نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية على العلاقة بين مستوى وجودة الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة، بالإضافة إلى اختبار أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة وتفاعله المشترك مع نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية على القيود المالية التي تواجه الشركة، وقد استخدمت الدراسة دليل الإفصاح عن أداء الاستدامة الذي أصدرته المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (4G) لقياس مستوى وجوده الإفصاح عن أداء الاستدامة باتباع أسلوب تحليل المحتوى، أما نفوذ المدير التنفيذي فقد قيس بمقاييس هما: ازدواجية دور المدير التنفيذي ومدة بقائه في المنصب، بينما عبرت الدراسة عن هيكل الملكية بنسبة الملكية الادارية وتركز الملكية، اما قيمة الشركة فقد تمثلت في نموذج الاختبار بثلاث مقاييس هي Tobin's Q ومعدل العائد على السهم، والقيمة السوقية المضافة، وتوصلت الدراسة التي أجريت على عينة قوامها ثمانون شركة مصرية للفترة 2014-2018، إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية جوهرية بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة، وأن نفوذ المدير التنفيذي او هيكل الملكية (أياً كانت طريقة قياسها) كمتغيرين تفاعلين لا يغيرا من اتجاه العلاقة بين

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة ولكنهما يغيرا من شدة العلاقة .

ـــ دراسة Javeed and Lefen (2019) وتهدف إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة وأثر التفاعل المشترك لنفوذ المدير التنفيذي ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة، وقد استخدمت الدراسة دليل الإفصاح عن أداء الاستدامة الذي أصدرته المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة 4G وبأسلوب تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة، أما قيمة الشركة فقد عبرت عنها الدراسة بمقياسين هما: معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حق الملكية، وقاست نفوذ المدير التنفيذي بمقياسين هما: ازدواجية دور المدير التنفيذي ومدة بقائه في المنصب، وعبرت عن هيكل الملكية بنسبة الملكية الإدارية وتركز الملكية وجاءت نتائج الدراسة التي أجريت على 99 شركة باكستانية تنتمي لثمانية قطاعات اقتصادية وللفترة 2008-2017، جاءت مدعمة لفرضياتها ، حيث أظهرت وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة، وأن تعديل مستوى الإفصاح عن الاستدامة بنفوذ المدير التنفيذي أو هيكل الملكية، قد ترتب عليه زيادة قوة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة ولكن دون تغير في اتجاهها.

ـــ دراسة LI et al. (2018) وتهدف الى اختبار أثر نفوذ المدير التنفيذي كمتغير تفاعلي على العلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة وقد أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من 367 شركة بريطانية للفترة من 2004-2013، بواقع 2415 مشاهدة ، وقد استخدمت مؤشر ESG ذو الابعاد الثلاثة (البيئي والاجتماعي والحوكمة) لقياس مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وبإتباع أسلوب تحليل المحتوى، أما نفوذ المدير التنفيذي فقد قيس من خلال قيم مجموعة المؤشرات مجتمعة تضم ازدواجية الدور، ومدة

بقاء المدير في المنصب، والخبرة ودرجة استقلالية مجلس الإدارة، أما قيمة الشركة فقيست بمقياس Tobin's Q، وخلصت الدراسة إلى أن نفوذ المدير التنفيذي كمتغير تفاعلي يساعد عن زيادة قوة أو شدة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة.

ـــــ دراسة بدوي (2017) وسعت هذه الدراسة إلى اختبار ثلاثة فرضيات أساسية هي: الأولى أثر هيكل الملكية على قيمة الشركة والثانية أثر مستوى الافصاح عن الاستدامة على قيمة الشركة، أما الفرضية الثالثة فقامت بفحص الأثر التفاعلي لهيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة، وقد تم التعبير عن هيكل الملكية بالملكية المؤسسية، أما مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة فقد قيست باستخدام Tobin's Q ،وقد أجريت الدراسة على عينة مؤلفه من 31 شركة مصرية موزعة على جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع المالي والمصرفي والاتصالات، وغطت الدراسة مدة سنة واحدة فقط هي 2015، وتوصلت إلى عدم معنوية العلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة، حيث أظهرت نتائج استطلاع آراء المستثمرين عدم اهتمامهم بمستوى إفصاح الشركات المملوكة من قبل المؤسسات عن دورها الاجتماعي في المجتمع، أما الأثر التفاعلي لهيكل الملكية ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة كان أثراً إيجابياً خفيفاً جداً، إذ لم يتجاوز الزيادة في قوة تأثير المتغيرين على قيمة الشركة أكثر من 2% حيث ارتفعت القوة التفسيرية للنموذج من 38% قبل التفاعل المشترك الى 39.9% بعد التفاعل المشترك.

الفجوة البحثية والإضافة العلمية:

يظهر التحليل المقارن للدراسة الحالية مع نظيرتها من الدراسات السابقة أنها تمثل امتداد لها من حيث الفكرة ولكنها تختلف عنها في:

اهتمامها في جانب التأطير الفكري للعلاقة بين نفوذ المدير التنفيذي ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة وفقاً لمضامين نظرية الوكالة، حيث يلاحظ المتتبع للجهود البحثية، سواءً في العالم الغربي أو العربي، مدى التغافل عن الاهتمام بهذا الجانب من النظرية المحاسبية المعاصرة، مما خلق فجوة بحثية تتطلب ضرورة دراستها، كما أن الندرة الواضحة في الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع بالعرض والتحليل أوجدت حاجة ملحة لرفد المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات وتقديم أدلة مستمدة من واقع التطبيق في المنطقة العربية وبخاصة في الأردن إذ لم يجد الباحث أي دراسة تناولت اختبار دور نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وانعكاسه على قيمة الشركة.

بخلاف الدراسات السابقة ، يرى الباحث من الأهمية بمكان تضمين نموذج اختبار أثر التفاعل المشترك بين نفوذ المدير التنفيذي ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة, تضمينه القيود المالية باعتبارها أحد أهم محددات قيمة الشركة في السوق المالي وأهم دوافع الإفصاح عن أداء الاستدامة في سوق رأس المال (Lopatto et al 2022).

6.منهجية الدراسة

اولاً: فرضيات الدراسة :

في ضوء التأصيل الفكري للعلاقة بين نفوذ المدير التنفيذي ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة، وتحليل نتائج الدراسة السابقة وسؤالي مشكلة الدراسة ، صاغ الباحث الفرضيتين الاتيتين:

1Ho: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية معنوية لقيم عناصر نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة.

2Ho: لا يوجد اختلاف جوهري في قوة او اتجاه (او كلاهما) تأثير مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة المرجح بقيم عناصر نفوذ المدير التنفيذي على قيمة الشركة عن قوته (أي

مستوى الإفصاح) أو اتجاهه أو كلاهما عند عدم ترجيحه بقيم عناصر نفوذ المدير التنفيذي.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المسجلة في سوق عمان المالي للفترة 2017-2021 والبالغ عددها 72 شركة، وقد تم اختيار هذا المجتمع لاعتبارين اولهما اهميته في الاقتصاد الاردني حيث يشكل القطاع الصناعي نسبة 43.6% من مجمل الشركات المسجلة في السوق، وبالتالي يعد اكبر القطاعات الاقتصادية في الأردن، أما الاعتبار الثاني فينسب إلى أهمية أداء الاستدامة في هذا القطاع للمجتمع بفعل طبيعة نشاطه وما يترتب عليه من ضرورة ممارسة الاستدامة وبخاصة في البعد البيئي. وقد تم سحب من هذا المجتمع عينة قوامها 38 شركة وفقاً للشروط التالية:

أن لا تكون الشركة قد اندمجت مع شركة أخرى خلال نافذة الحدث وان تداول أسهمها في السوق مستمر خلال فترة الدراسة.

وجود نفوذ حقيقي للمدير التنفيذي في هذه الشركات على الأقل في عنصرين من عناصر نفوذ المدير التنفيذي ذلك لضمان سلامة نتائج الدراسة وإمكانية القياس عليها وقد توفر هذا الشرط كما يتضح عند عرض متغيرات الدراسة انظر الجدول رقم (1) الذي يؤكد توفر هذا الشرط في عينة الدراسة.

أن يكون مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة في الشركات عينة الدراسة وفقاً لدليل الإفصاح عن أداء الاستدامة 4G، لا يقل عن 35% وبخلافه بعد الإفصاح الشركة عن ادائها للاستدامة غير ذي أهمية استناداً لإجماع آراء الباحثين في هذا الشأن [(Voinea etal., 2022، (Christopher et al 2022)].

ثالثاً: متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

المتغيرات المستقلة: وفقاً لفرضيات الدراسة تتمثل المتغيرات المستقلة بعناصر نفوذ المدير التنفيذي، التي يتم قياسها على النحو الآتي:

ازدواجية دور المدير التنفيذي (BDU) : ويقاس هذا العنصر بقيمة وهمية ثنائية، حيث تعطى القيمة صفر في حالة الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والقيمة واحد بخلاف ذلك، وعلى أساس هذا المؤشر فإن نسبة الشركات التي تفصل بين المنصبين تشكل 68.4% من إجمالي مشاهدات الدراسة البالغة 190 مشاهدة، وأن أعلى نسبة كانت في سنة 2021، حيث بلغت 73,5% وأدنى نسبة كانت في سنة 2017، حيث بلغت 65.4%، كما يوضح الجدول رقم (1) تنامي عدد الشركات التي تفصل بين الدورين وهو، مؤشر جيد لحوكمة الشركات في الأردن.

مدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه (TEN) : ويقاس هذا العنصر باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات بقاء المدير التنفيذي بمنصبه اعتباراً من تاريخ تعيينه بغض النظر إن كان هذا التاريخ قبل نافذة الحدث أو خلالها [(عبد المنعم، 2021)، (Mahdi et al 2018)]، ويوضح الجدول رقم (1) أن متوسط مدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه (7) سنوات خلال نافذة الحدث، وأن أعلى مدة بقاء كانت (11) سنة، وأقل مدة بقاء كانت (1) سنة، أما نسبة عدد الشركات التي كان مدة بقاء مديرها أكبر من المتوسط فقد بلغت 81.9% على مستوى نافذة الحدث، مما يعني ذلك أن المديرين في أغلب الشركات عينة الدراسة هم ممن لديهم الخبرة والدراية بشؤون الشركة التي من المحتمل أن تساعدهم في توفير الحصانة الإدارية لهم والسيطرة على سُدت القرار داخل الشركة، ناهيك عن الأثر الإيجابي للتقادم الزمني في البقاء بالمنصب على طبيعة علاقته مع مختلف الشركاء.

استقلالية مجلس الإدارة (BIND): ويقاس هذا المتغير بنسبة الأعضاء غير التنفيذين إلى إجمالي اعضاء مجلس الإدارة، ويعد من المؤشرات الهامة لحوكمة الشركات، إذ كلما ارتفعت نسبة استقلالية مجلس الإدارة كلما كان ذلك مؤشراً لفاعلية مجلس الإدارة في الرقابة على

سلوك المدير التنفيذي ، لذلك يسعى المديرون التنفيذيون في الشركات جاهدين إلى خفض هذه النسبة بقدر الإمكان وذلك لإضعاف فاعلية مجلس الإدارة في الرقابة على تصرفاتهم وتوفير الحصانة اللازمة لهم للتأثير على قرارات المجلس، ويشير الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة استقلالية مجلس الإدارة خلال نافذة الحدث بلغت 36,2% وإن أدنى نسبة كانت 20% مما يعني ضعف استقلالية مجالس إدارات الشركات في الأردن

ذلك ما كشفت عنه دراسة AL-Amosh and Khatib (2021) التي اختبرت العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة في الشركات الأردنية، كما يبين الجدول المذكور أن نسبة عدد الشركات التي كانت فيها نسبة الاستقلالية أقل من المتوسط بلغت 73.7% مما يعني أن أغلب الشركات عينة الدراسة لا تتمتع مجالس إداراتها بالاستقلالية اللازمة لتفعيل دورها في الرقابة على تصرفات الإدارة.

جدول رقم (1):الوصف الإحصائي لعناصر نفوذ المدير التنفيذي للشركات عينة الدراسة

العناصر	التفاصيل	2017	2018	2019	2020	2021	نافذة الحدث
BDU	% عدد الشركات التي تفصل بين المنصب	65.4	66.8	67.1	69.2	73.5	68.4
	% عدد الشركات التي تمارس ازدواجية الدور	34.6	33.2	32.9	30.8	26.5	31.6
TEN	أعلى مدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه	1ستة	7سنة	8سنة	11سنة	9سنة	11سنة
	أدنى مدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه	3سنة	1سنة	2سنة	3سنة	1سنة	1سنة
	%عدد الشركات التي كانت مدة بقاء مديرها في المنصب أكبر من المتوسط	84.2	81.6	81.6	79.5	82.6	81.9
	%عدد الشركات التي كانت مدة بقاء مديرها أقل من المتوسط	15.8	18.4	18.4	20.5	17.4	18.1
BIND	أعلى نسبة لاستقلالية مجلس الإدارة	35.4	35.2	28.7	36.2	33.9	36.2
	أدنى نسبة لاستقلالية مجلس الإدارة	20.7	22.2	19.8	23.1	21.6	19.8
	عدد الشركات التي كانت نسبة استقلالها أقل من المتوسط	73.7	70.1	76.4	72	76.3	73.7
	عدد الشركات التي كانت نسبة استقلالها أعلى من المتوسط	26.3	29.9	23.6	28	23.7	26.3

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

ME	أعلى نسبة ملكية إدارية	12.8	11.7	23.9	13.8	14.7	14.7
	أدنى نسبة ملكية إدارية	5.4	5.8	6.2	5.2	5.6	5.2
	عدد الشركات التي كانت نسبة ملكيتها الإدارية أعلى من المتوسط	73.7	81.6	73.7	76.3	89.2	78.2
	عدد الشركات التي كانت نسبة ملكيتها أقل من المتوسط	26.3	18.4	26.3	23.7	10.8	21.1

نسبة الملكية الإدارية (ME):

وتقاس بنسبة ما يمتلكه المديرون التنفذيون من أسهم الشركة إلى إجمالي عدد أسهم رأس مال الشركة، ويبين الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة ملكية إدارية بلغت 14,6% خلال نافذة الحدث، وإن أقل نسبة كانت 5.2%، أما نسبة عدد الشركات التي كانت نسبة ملكيتها أعلى من المتوسط بلغت 78.9%.

وأن متوسط نسبة الملكية الإدارية في هذه الشريحة من الشركات تبلغ 8.6%، مما يعني أن للمديرين التنفيذيين في هذه الشركات دوراً مؤثراً في قرارات وتوجهات مجلس الإدارة بفعل ما توفره تلك النسبة من حصانة لهم تساعدهم في اتخاذ قرارات تزيد من فجوة التوقعات بينهم وبين حملة الأسهم من خلال ما يعرف بإدارة الأرباح أو استخدام نغمة معينة في الإفصاح عن أنشطتها في تقاريرها المالية الخارجية.

المتغيرات التابعة: وتشمل على متغيرين هما: مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة، وفيما يلي عرض لطريقة قياس كلاً منهما:

مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة (SR) : يعتمد الباحث دليل الإفصاح عن أداء الاستدامة التي أصدرته المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة (GU) لقياس مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة في التقارير المالية للشركات الأردنية، وذلك لشيوع استخدامه على المستوى العالمي في مجال الاستدامة (Shahwan et ،Meutio et al., 2022) ([(Hummel and Szekely،al., 2022)] 2022).

ويتضمن هذا الدليل على 91 مؤشراً للاستدامة موزعة على ثلاثة أبعاد هي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وقد قام الباحث بإسقاط بنود هذا الدليل على تقارير الاستدامة

للشركات عينة الدراسة خلال نافذة الحدث ووفق أسلوب تحليل المحتوى، وأعطى القيمة (2) للشركة التي تفصح عن البند، والقيمة (1) للشركة التي لا تفصح عن البند بشكل متطابق مع الدليل، أما في حالة عدم إفصاح الشركة عن البند بشكل نهائي فتعطى القيمة (صفر)، ثم قام الباحث بجمع القيم التي حصلت عليها الشركة وتقسيمها على الحد الأقصى لقيم بنود الدليل والبالغة 182 نقطة للحصول على مستوى إفصاح الشركة عن أدائها للاستدامة، ويبين الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة إفصاح خلال نافذة الحدث كانت 55.4% بينما أدنى نسب إفصاح كانت 35.8%: مما يعني ذلك ضعف مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة في الشركات الأردنية، على الرغم من تنامي مستوى الإفصاح عبر سنوات نافذة الحدث الذي يعكس تزايد إدراك المديرين بأهمية الإفصاح عن أداء الاستدامة، كما يمكن الاستنتاج من الجدول المذكور مدى التباين في مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة بين الشركات حيث بلغ معامل الاختلاف (التشتت) لمستوى الإفصاح والدرجة المعيارية 0.415 خلال نافذة الحدث مما يرجح فرضية تأثير نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح ويدعم ضرورة اختباره.

جدول (2): الوصف الإحصائي لمستوى الإفصاح عن الاستدامة للشركات عينة الدراسة

التفاصيل	2017	2018	2019	2020	2021	نافذة الحدث
أعلى نسبة افصاح	40.2	44.6	51.7	53.8	55.9	55.9
أدنى نسبة افصاح	36.4	35.5	36.7	40.6	40.45	35.5
المتوسط الحسابي X	37.7	38.4	40.3	42.8	45.8	51.1
الانحراف المعياري	16	18.7	20.35	22.8	24	23.4
التشتت CV	0.425	0.487	0.505	0.535	0.525	0.612
الدرجة المعيارية Z	0.283	0.315	0.368	0.385	0.394	0.415

القيمة السوقية: يستخدم الباحث مقياس Tobin's Q لقياس القيمة السوقية للشركة بوصفه المقياس الاكثر شيوعاً في الاستخدام في مثل هذه الدراسات [Li et al (2018),(Javen and Lefen (2019),

عبده (2020)] إلى جانب توفر البيانات اللازمة لاحتسابها ووفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{Tobin's Q} = \frac{MVS + BNL}{BVA}$$

حيث أن:

MVS: القيمة السوقية للأسهم العادية للشركة ممثلة بسعر الإغلاق في نهاية السنة مضروباً في عدد الأسهم المصدرة للشركة.

BVL: القيمة الدفترية للديون في نهاية السنة.

BVA: القيمة الدفترية لأصول الشركة في نهاية السنة.

ويبين الجدول رقم (3) أن أعلى قيمة سوقية بلغت 1.48، وأدنى قيمة بلغت 0.852، وأن قيمة معامل التشتت CV والدرجة المعيارية تشير إلى أن التباين الواضح في القيمة السوقية بين الشركات عينة الدراسة خلال نافذة الحدث، مما يرجح ذلك احتمالية تأثرها بمستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة ويدعم أهمية اختبار العلاقة فيما بينهما.

جدول (3):الوصف الإحصائي للقيمة السوقية للشركات عينة الدراسة

التفاصيل	2017	2018	2019	2020	2021	نافذة الحدث
أعلى قيمة سوقية	1.28	1.31	1.39	1.34	1.38	1.48
أدنى قيمة سوقية	0.875	0.935	0.887	0.852	0.911	0.852
المتوسط الحسابي	1.17	1.23	1.24	1.21	1.29	1.33
الأنحراف المعياري	0.183	0.213	0.192	0.288	0.304	0.278
التشتت CV	0.156	0.173	0.155	0.238	0.236	0.210
الدرجة المعيارية Z-score	0.156	0.131	0.135	0.142	0.138	0.147

المتغيرات الرقابية : وتنقسم المتغيرات الرقابية إلى مجموعتين هما:

المجموعة الأولى وتضم المتغيرات الرقابية الخاصة بنموذج اختبار أثر نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وهي:

حجم الشركة (SIZE): ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي أصول الشركة، وقد اعتمده الباحث استناداً

إلى نتائج الدراسات السابقة التي أوضحت بأن حجم الشركة يعد واحد من المحددات المهمة لمستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة Nguyen and Nguyen (2020)[(عبدة، 2020)، (يوسف واخرون، 2018)، (بدوي، 2017)] ،ولقد أعطى الباحث القيمة (1) للشركات التي يكون حجمها أعلى من متوسط حجم العينة، والقيمة (صفر) للشركات التي يكون حجمها دون المتوسط، ويظهر من الجدول رقم (4) أن نسبة الشركات الكبيرة تبلغ 61.4%.

نسبة مصاريف أنشطة الاستدامة (SRE): لقد استخدمت بعض الدراسات مثل (عبده، 2020) و(Louhichi and Zreik (2015) اللوغاريتم الطبيعي لنفقات البحث والتطوير السنوية، بوصفها احد الحوافز المشجعة للإفصاح عن أداء الاستدامة، بيد أن الباحث يرى أن اختزال مصاريف أنشطة الاستدامة بمؤشر نفقات البحث والتطوير لا يعكس أداء الاستدامة الحقيقي للشركة لذا سيعتمد الباحث نسبة مصاريف أنشطة الاستدامة في الأبعاد الثلاثة للاستدامة إلى مجموع الإيرادات التشغيلية للشركة، إذ تعكس هذه النسبة مدى اهتمام الإدارة بالأنشطة المستديمة، وقد أعطى الباحث قيمة (1) للشركات التي تكون فيها نسبة مصاريف أنشطة الاستدامة أعلى من المتوسط الحسابي لهذه النسبة، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك، ويلاحظ من الجدول رقم (4) التطور المهم في هذه النسبة في الشركات عينة الدراسة خلال نافذة الحدث، مما يدل على تنامي اهتمام إدارات الشركات الأردنية بأنشطة الاستدامة، حيث بلغت نسبة النمو في مصاريف أنشطة الاستدامة لسنة 2021 حوالي 97.1% قياساً لما كانت عليه في سنة 2017، كما يمكن الاستنتاج من الجدول تباين الشركات في إنفاقها على أداء الاستدامة، حيث بلغت الدرجة المعيارية للعينة ككل 0.118 ومعامل التشتت 0.215.

السلوك الإداري تجاه الإفصاح عن أداء الاستدامة (EMB): أوضحت عدد من الدراسات أن الإفصاح عن أداء الاستدامة قد يخفي السلوك الانتهازي للمديرين، فاهتمام

الشركات بممارسة أداء الاستدامة يمكن أن يؤدي إلى تضخيم مشكلة الوكالة ويحفز على إدارة الأرباح، حيث أن اهتمام الشركة بأصحاب المصالح يجعل لها أهداف متعددة تدفع المديرون لتحقيقيها باستخدام المعلومات الداخلية المتاحة لديهم لاتخاذ قرارات تساعدهم في اخفاء سلوكهم الانتهازي، ولعل من هذه القرارات هي الإفصاح عن أداء الاستدامة(عبدالمقصود،2022)،(الجرف وموسى، 2019)، (عرفه ومليجي، 2016)، (رضوان، 2015)]، لذا رأى الباحث من المهم اعتبار هذا السلوك أحد العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة، ولهذا الغرض يستخدم نموذج Miller الذي يقوم على الصيغة الآتية Miller (2009):

$$EM = (\Delta WC / CFO)\, t - (\Delta WC / CFO)\, t\text{-}1$$

حيث أن:

ΔWC: التغير في رأس المال للسنة t.

CFO: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسنة t.

t-1: بيانات السنة السابقة.

ووفقا لقانون Hiller عندما تكون قيمة EM= O فإن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح وعندما تكون قيمة EM ≠ O فإن الشركة تمارس إدارة الأرباح: وعلى أساس ذلك استطاع الباحث أن يميز بين الشركات التي تمارس إدارة الأرباح من عدمه، حيث أعطى القيمة (1) للشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح والقيمة (صفر) بخلاف ذلك، ويبين الجدول رقم (4) أن الجزء الأكبر من الشركات عينة الدراسة تمارس عمليات إدارة الأرباح.

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

تعد القيمة الاقتصادية المضافة من أفضل مقاييس خلق القيمة وأكثرها شيوعاً في الاستخدام لكونها تأخذ في الاعتبار كلفة رأس المال الممتلك والمقترض، فضلاً عن قدرتها في تخصيص كافة التكاليف التي تتحملها الشركة لتحقيق الإيرادات مما يجعل الربح المتبقي يعكس الربح الحقيقي لحملة الأسهم، وعليه فهي مؤشر للعوائد الاقتصادية الحقيقية الناتجة من تظافر جميع مكونات رأس المال

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb\v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

المستثمر الملموس وغير ملموس بما في ذلك أداء الاستدامة، وبالرغم من أن الجزء الأكبر في شركات عينة الدراسة تمارس عمليات إدارة الأرباح، إلا أن الباحث يرى من الاهمية تضمين نموذج الاختيار على هذا المتغير الرقابي، بوصفه واحداً من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح في الشركات (فهمي وعلي، 2022) ويقاس EVA بالصيغة الأتية:

EVA= NOPARA – WACC*C1

حيث ان :

NOPARA: صافي ربح العمليات بعد الضريبة.

1C: رأس المال المستثمر.

WACC: المتوسط المرجح لكلفة رأس المال المستثمر والذي يقاس كما يلي:

$$WACC = (Ke * \frac{E}{D+E}) + Kd * (1-t) * \frac{D}{D+E}$$

حيث أن:

Ke: تمثل كلفة التمويل الممتلك وتم قياسه باستخدام نموذج التسعير الرأسمالي وبالاعتماد على بيانات السوق.

D: القيمة الدفترية لإجمالي الديون طويلة الاجل.

E: القيمة الدفترية لحق الملكية.

Kd: معدل العائد على الديون (نسبة الفوائد) قبل الضريبة.

T: نسبة الضريبة.

ولغرض استخدام هذا المتغير في نموذج الاختبار قام بحساب المتوسط الحسابي له وإعطاء القيمة (1) للشركة التي تكون فيها القيمة الاقتصادية المضافة أعلى من المتوسط والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

القيود المالية (FC): يستخدم الباحث مؤشر (Kaplan and Zingale) لغرض قياس القيود المالية، باعتباره المقياس الأكثر شيوعاً في الاستخدام في الأدبيات الخاصة بالقيود المالية [(Alsahlawi et Kawk and Choi et al al., 2021 (2015)] ويعتمد حساب هذا المؤشر على خمس نسب محاسبية وفقاً للمعادلة الاتية (Kaplan and Zingale 1997):

$$KZindex = 1.002 \frac{CF}{A_{it-1}} - 39.638 \frac{Div_{it}}{A_{it-1}} - 1.315 \frac{C_{it}}{A_{it-1}} = 3.139 \text{ Levit} + 0.28s \text{ Qit}$$

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

KZindex = مؤشر Kaplan and Zingale

$\frac{CF}{A_{it-1}}$ = نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i الفترة t إلى إجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة السابقة t-1.

$\frac{Div_{it}}{A_{it-1}}$ = نسبة التوزيعات النقدية للشركة i في الفترة t إلى إجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة السابقة t-1.

$\frac{C_{it}}{A_{it-1}}$ = نسبة إجمالي رصيد النقدية للشركة i في الفترة t إلى إجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة السابقة t-1.

Levit = الرافعة المالية (نسبة إجمالي المقدم إلى إجمالي الأصول.

Qit = مقياس Tobin's Q

وبسبب عدم وجود مؤشر معياري للقيود المالية يمكن الاعتماد عليه لوصف الشركة مقيدة مالياً من عدمه، فقد قام الباحث باحتساب مؤشر KZindex لكل شركة ثم استخراج الوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة في كل سنة من سنوات الدراسة ليكون الفيصل للتميز بين الشركات على أنها مقيدة أم لا حيث أعطى القيمة (1) للشركة تزيد قيمة مؤشرها عن متوسط، والقيمة صفر للشركة التي تكون قيمة مؤشرها أقل من المتوسط، ويظهر الجدول رقم (4) أن أعلى قيمة لمؤشر KZ كانت في سنة 2020 حيث بلغ 2.85- بينما أقل قيمة كانت في سنة 2019 حيث بلغت 1.197- أما نسبة الشركات التي كانت فيه KZ أعلى من المتوسط فقد بلغت 64,6%.

المجموعة الثانية وتضم المتغيرات الرقابية الخاصة بنموذج اختبار الأثر التفاعلي لنفوذ المدير التنفيذي ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على القيمة السوقية ، وهي:

عدم تماثل المعلومات (Spread):يقصد بعدم تماثل المعلومات التباين في كمية ونوعية المعلومات بين الادارة والمستثمرين وهي من مظاهر الممارسات الانتهازية للمديرين للتأثير على أسعار أسهم الشركة في السوق المالي (الفضل، 2016)، واحد من أهم مسببات انهيار أسعار الأسهم [(Li and Jeon،Luo, 2019) , (2019)] ، فميل المديرين نحو استغلال عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى ارتفاع درجة عدم

الشفافية ويزيد من غموض التقارير المالية للشركة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة اكتشاف سوء تصرفات المديرين وتقييم المستثمرين لأداء الشركة، وثم تقديراتهم للتدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المصاحبة لها، مما ينعكس أثر ذلك سلباً على سعر السهم وبالتالي القيمة السوقية للشركة [انظر (ابراهيم واخرون، 2023)، (الوكيل، 2021)]. ويستخدم الباحث لقياس عدم تماثل المعلومات نموذج الفاعلية النسبية للسعر أو الفرق النسبي لسعر السهم، وهو الفرق بين أعلى سعر يكون المستثمر على استعداد لتحمله عند شراء السهم، وأدنى سعر يكون على استعداد لقبوله عند بيع السهم، وكلما زاد الفرق النسبي لسعر السهم دل ذلك على زيادة عدم تماثل المعلومات نتيجة قيام المستثمرين أصحاب المعلومات الأكثر باستغلال تلك المعلومات في زيادة فرق السعر لتعظيم مكاسبهم الرأسمالية على حساب المستثمرين وأصحاب المعلومات الأقل، ويتمثل النموذج بالمعادلة الآتية [الفضل، 2016].

$$\text{Spread} = \frac{2[Price - Midpoint]}{Bid + \frac{Ask}{2}}$$

ويوضح الجدول رقم (5) وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات في سوق عمان المالي ، حيث بلغت أعلى قيمة لها 1.356، وأقل قيمة 0.847، وأن هناك تباين بين الشركات في مستوى عدم تماثل المعلومات، حيث بلغ معامل التشتت خلال نافذة الحدث 0.859، والدرجة المعيارية 0,043، ولاشك أن وجود هذه الظاهرة هي نتيجة حتمية لممارسة المديرين لعمليات إدارة الأرباح والتي يقوم بها الجزء الأكبر من الشركات عينة الدراسة.

الوصف الإحصائي للمجموعة الأولى من المتغيرات الرقابية في الشركات عينة الدراسة،

الجدول رقم (4)

المتغيرات	التفاصيل	2017	2018	2019	2020	2021	نافذة الحدث
Size	%عدد الشركات كبيرة الحجم	63.7	61.4	66.3	64.5	66.7	62.4
	%عدد الشركات صغيرة الحجم	36.3	38.6	33.7	35.5	33.3	37.6

SRE	أعلى نسبة مصاريف انشطة الاستدامة	8.2	11.8	13.4	16.3	20.4	20.4
	أدنى نسبة مصاريف انشطة الاستدامة	4.6	5.2	5.7	8.7	10.8	4.6
	% النمو في نسبة مصاريف انشطة الاستدامة سنة 2017 سنة أساس	-	20.3	29	56.5	97.1	-
	المتوسط	6.9	8.3	8.9	10.8	13.6	14.9
	الانحراف المعياري	1.2	1.7	2.1	2.6	2.9	3.2
	معامل التشتت CV	0.174	0.205	0.236	0.241	0.223	0.215
	الدرجة المعيارية Z-Score	0.132	0.135	0.098	0.096	0.119	0.117
EMB	عدد الشركات التي تمارس إدارة الأرباح	58.7	62.2	61.4	62.6	63.1	61.6
	% عدد الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح	41.3	37.8	38.6	37.4	36.	38.4
EVA	% عدد الشركات التي حصلت على القيمة (1)	58.7	56.8	60.1	59.4	60.3	59.1
	% عدد الشركات التي حصلت على القيمة (صفر)	41.3	43.2	38.9	40.6	39.7	40.9
FC	أعلى قيمة لمؤشر KZ	2.15	1.87	1.67	1.55	1.41	2.15
	أدنى قيمة لمؤشر KZ	1.58	1.42	1.35	1.28	1.25	1.25
	% عدد الشركات غير المقيدة مالياً	38.9	35.8	34.7	33.2	33.7	35.4
	% عدد الشركات المقيدة مالياً	61.1	64.2	65.3	66.8	66.3	66.6

الرافعة المالية (Lev): تشير الرافعة المالية إلى نسبة الديون في الهيكل التمويلي للشركة الذي ينعكس أثر توليفته على كل من معدل العائد على الاستثمار وحق الملكية، من جهة، والمخاطرة المالية للشركة، من جهة ثانية، وعليه كلما أحسنت إدارة الشركة في تحديد تلك التوليفة كلما اتجهت (الإدارة) نحو تعظيم ثروة حملة الأسهم، وذلك استناداً لفرضية العائد والمخاطرة

من استثمار الأموال المقترضة التي جاءت بها نظرية MM 1963 وأكدتها نظرية التوازن TOT، وقد تباينت نتائج الدراسات حول تأثير الرافعة المالية على القيمة السوقية للشركة، فبينما أوضحت ودراسة (Kanoujiya et al., 2023) ودراسة (Ripaluddin etal 2023) وجود أثر إيجابي للرافعة المالية على القيمة السوقية، بينما وجدت دراسة مهيوب واخرون (2022) تأثير سلبي للرافعة المالية على القيمة السوقية للشركة، أما دراسة Chorr et al (2018) فلم نجد أي أثر للرافعة المالية على القيمة السوقية، أما في الأردن فتتفق الدراسات على وجود أثر الرافعة المالية على القيمة السوقية للشركة وإن تباينت في نوع ذلك الأثر فعلى سبيل المثال أن دراسة(سمارة وأبو نصار، 2023) و(الزايدي ونعيمة، 2022) أظهرت أثر سلبي بينما أظهرت دراسة كوكش (2019) أثر إيجابي، ويقيس الباحث الرافعة المالية بقسمه إجمالي الديون طويلة الأجل على مجموع رأس المال المستثمر، ويبين الجدول رقم (5) معقولية نسبة المديونية في الشركات عينة الدراسة إذ بلغ متوسطها خلال نافذة الحدث 28.7%، كما يتضح التضارب الكبير بين الشركات في نسبة مديونتها بدلالة معامل التشتت الذي بلغ 0.032، والدرجة المعيارية 1.195 ، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة الملكية الإدارية في الشركات عينة الدراسة.

الجدول رقم (5):الوصف الإحصائي للمتغيرات الرقابية في المجموعة الثانية

المتغيرات	التفاصيل	2017	2018	2019	2020	2021	نافذة الحدث
Spread	أعلى قيمة	1.268	1.356	1.322	1.295	1.348	1.356
	أدنى قيمة	0.896	0.922	0.954	0.847	0.927	0.847
	المتوسط	0.952	1.068	1.107	0.927	1.097	1.075
	الانحراف المعياري	0.081	0.13	0.116	0.885	0.113	0.923
	معامل التشتت CV	0.085	0.122	0.102	0.955	0.103	0.859
	الدرجة المعيارية Z	0.038	0.045	0.043	0.047	0.042	0.043
Lev	أعلى نسبة مديونية	33.4	39.8	37.6	36.1	39.7	39.1
	أدنى نسبة مديونية	22.7	26.3	27.4	25.6	28.6	22.7

	المتوسط	26.4	29.8	31.6	33.8	35.4	31.4
	الانحراف المعياري	0.009	0.011	0.009	0.01	0.01	0.009
	معامل التشتت	0.034	0.037	0.021	0.036	0.034	0.032
	الدرجة المعيارية Z	1.175	1.187	1.203	1.202	1.207	1.195
Divid	أعلى نسبة توزيعات أرباح	0.385	0.405	0.396	0.285	0.415	0.415
	أدنى نسبة توزيعات أرباح	0.26	0.265	0.257	0.26	0.275	0.265
	المتوسط	0.315	0.32	0.325	0.27	0.34	0.33
	الانحراف المعياري	0.005	0.005	0.007	0.005	0.005	0.007
	معامل التشتت Cv	0.015	0.017	0.021	0.018	0.016	0.021
	الدرجة المعيارية Z	1.182	1.176	1.228	1.244	1.235	1.205

توزيعات الأرباح (Divid):

يقصد بتوزيعات الأرباح بذلك الجزء المستقطع من الأرباح المحتجزة لتوزيعها على حملة الأسهم والتي قد تكون توزيعات نقدية أو على شكل أسهم، ولقد بينت العديد من الدراسات العلاقة الإيجابية بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية للشركة وبخاصة في الشركات التي يشعر المستثمرين في السوق المالي بأنها لا تمارس أي شكل من اشكال إدارة الأرباح.

(Damayanti and Sucipto,2022)

وقد قاس الباحث هذا المتغير بقسمة توزيعات الأرباح السنوية على عدد أسهم رأس المال المدفوع، ويتضح من الجدول رقم (5) تقارب الشركات فيما بينها بشأن معدلات توزيعات الأرباح بدلالة تدني قيمة معامل التشتت الذي بلغ خلال نافذة الحدث 0.021، وارتفاع قيمة الدرجة المعيارية التي بلغت 1,205.

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): لقد اعتمد الباحث هذا المتغير بصفة متغير رقابي في هذه المجموعة، أيضاً، لأهميته في التأثير على القيمة السوقية للشركة، حيث أوضحت العديد من الدراسات أثره الإيجابي على أسعار الأسهم وبخاصة الدراسات التي أجريت على البيئة الأردنية (عوده واخرون، 2019).

رابعاً: نموذج اختبار الفرضيات:

لغرض اختبار فرضيتي الدراسة وتحقيق أهدافها ، يستخدم

الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وذلك وفقاً للنموذجين الآتيين:

نماذج اختبار الفرضية الاولى:

SRi= ai+ B1 BDUi +B2 TENi + B3 BINDi + B4 Emi + B5 Sizei + B6 SREi + B7 EMBi + B8 EVAi + B6 FCi + ei

ب. نموج اختبار الفرضية الثانية:

Tobin's Q = ai + B1 Sri + B2 SRi * BDU + B3 SRi * TEN + B4 SRi * BND + B5 SR * Emi + B6 Spreadi + B7 Levi + B8 Dividi + B9 EVAi + ei

خامساً: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

وبهدف التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، يقوم الباحث بالاختبارات الآتية:

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات :

يستخدم الباحث اختبار Lillefors Test for Normality لمعرفة ما إذا كان توزيع المجتمع الأصلي الذي سحبت منه العينة طبيعيا من عدمه. ويعتمد هذا الاختبار على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمفردة مجموع الاصول لعينة الدراسة، وذلك عن طريق اختبار الفرضية الآتية :

HO: إن بيانات عينة الدراسة المسحوبة من المجتمع الأصلي ذات توزيع طبيعي عند مستوى معنوية 5٪.

وقد تم إجراء الاختبار على أساس النموذج الآتي:

$$T= Sup^* | F^* (x) – S(x) |$$

حيث أن:

Sup = أكبر فرق أو مسافة عمودية بين F*(x) و S(x).

F*(x) = دالة التوزيع الطبيعي المعياري.

S(x) = دالة التوزيع الاختباري للعينة.

وقد ظهرت نتيجة الاختبار أن أكبر فرق أو مسافة بين F *(×) و S (×) كان 156.0 وهو أقل من القيمة الجدولية، مما يعني أن توزيع عينة الدراسة كان طبيعيا عند مستوى 5%.

ب. اختبار الارتباط الذاتي:

يستخدم الباحث اختبار بيرسون لحساب معامل الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة للتحقق

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

من عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة والرقابية، ويبين الجدول رقم (6) نتائج الاختبار التي تؤكد عدم وجود علاقة ارتباط ذاتية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة و الرقابية عند مستوى معنوية تتراوح بين 2.5 – 5%. مما يعني ذلك صلاحية نموذج الاختبار للفرضية الأولى.

أما بخصوص علاقة الارتباط الذاتي بين متغيرات الفرضية الثانية، فإن نتائج اختبار بيرسون والمدرجة في الجدول رقم (7)، توضح عدم وجود علاقة ارتباط ذاتية بين المتغيرات المستقلة والتابعة عند مستوى معنوية تتراوح بين 2.5 – 5%.

ج. اختبار الازدواج الخطي المتعدد :

استكمالاً للاختبارين السابقين قام الباحث بالتحقق من عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية لنموذجي اختبار فرضيتي الدراسة، باعتبار أن قوة نموذج الانحدار تعتمد على فرضية استقلال تلك المتغيرات التفسيرية، وذلك من خلال حساب معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات، ومن ثم، إيجاد معامل تضخم التباين(Lnflation Factor VarianceVLF)فإذا كان معامل التباين المسموح أقل من (1) فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي المتعدد، وإذا كانت قيمة معامل (VLF) أقل من (10) فإن ذلك تأكيد لعدم وجود مشكلة في استخدام البيانات للاختبار الإحصائي. ويظهر الجدول (8) و(9) أن قيم معامل التباين المسموح كانت أقل من (1) وقيم معامل VLF لجميع المتغيرات اقل من10.

جدول رقم (6):نتائج اختبار بيرسون لمتغيرات الفرضية الأولى

Variable	Bdu	TEN	BIND	EM	SIZE	SRE	EMB	EVA	CF
Bdu	1	0.121*	0.212*	0.102*	0.117*	0.123*	0.117*	0.114*	0.113*
TEN	0.121*	1	0.203*	0.172*	0.151*	0.162*	0.118*	0.134*	0.128*
BIND	0.212*	0.203*	1	0.162*	0.141*	0.148*	0.137*	0.153*	0.145*
EM	0.102*	0.172*	0.162*	1	0.155*	0.147*	0.193*	0.144*	0.143*

SIZE	0.117*	0.151*	0.141*	0.155*	1	0.141*	0.137*	0.129*	0.138*
SRE	0.123*	0.162*	0.148*	0.147*	0.141*	1	0.128*	0.131*	0.141*
EMB	0.117*	0.118*	0.137*	0.193*	0.137*	0.128*	1	128*	0.135*
EVA	0.114*	0.134*	0.153*	0.144*	0.129*	0.131	0.128	1	0.132*
CF	0.113*	0.128*	0.145*	0.143*	0.138*	0.141*	0.135*	0.132*	1

*: مستوى المعنوية 2.5- 5%.

جدول رقم (7):نتائج اختبار بيرسون لمتغيرات الفرضية الثانية

Variable	SR	SR*BDU	SR*TEN	SR*BIND	SR*EM	spread	Lev	Divid	EVA
SR	1	0.245*	0.187*	0.157*	0.163*	0.145*	0.141*	0.132*	0.141*
SR*BDU	0.245*	1	0.118*	0.145*	0.119*	0.134*	0.122*	0.171*	0.119*
SR*TEN	0.187*	0.118*	1	0.122*	0.128*	0.117*	0.118*	0.123*	0.127*
SR*BIND	0.157*	0.145*	0.122*	1	0.158*	0.124*	0.114*	0.109*	0.118*
SR*EM	0.163*	0.119*	0.128*	0.108*	1	0.115*	0.114*	0.119*	0.138*
spread	0.145*	0.134*	0.117*	0.124*	0.115*	1	0.107*	0.112*	0.113*
Lev	0.141*	0.122*	0.118*	0.114*	0.114*	0.107*	1	0.126*	0.114*
Divid	0.132*	0.171*	0.123*	0.109*	0.119*	0.112*	0.126*	1	0.122*
EVA	0.141*	0.119	0.127*	0.118*	0.128*	0.113	0.114*	0.122*	1

* عند مستوى معنوية تتراوح 2.5- 5%

جدول (8):نتائج اختبار معامل التباين المسموح لمتغيرات الفرضية الأولى

Variable	Tolerance	VLF
Bdu	0.617	1.171
TEN	0.579	2.251
BIND	0.742	3.415
EM	0.632	2.951
SIZE	0.419	4.035
SRE	0.516	2.185
EMB	0.621	1.495
EVA	0.589	2.078
FC	0.612	3.057

جدول (9):نتائج اختبار التضخم التباين لمتغيرات الفرضية الثانية

Variable	Tolerance	VLF
SR	0.657	1.471
SR*BDU	0.716	1.323
SR*TEN	0.822	1.435
SR*BIND	0.549	1.225
SR*EM	0.668	1.317
Spread	0.665	2.095
Lev	0.543	1.562
Divid	0.428	2.185
EVA	0.385	2.263

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اولاً: نتائج اختبار الفرضية الأولى:

تشـير نتـائج التحليـل الإحصـائي المدرجـة في الجـدول رقـم (10) أن قيـمـة F المحسـوبة للنموذج عند مسـتوى معنوية 5% كانت أكبر من القيمة الجدولية، حيث بلغت 3.42 وأن قيمـة معـامـل التحـديـد R2 بلغـت 77.6%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر الجزء الأكبر من المتغير التـابع المتمثـل في مسـتوى الإفصـاح عن أداء الاسـتدامة، كما بين الجدول المذكور أن جميع عناصـر نفوذ المـدير التنفيـذي تؤثر وبـاتجـاه إيجـابي على مسـتوى الإفصـاح عن الاسـتدامة وبمسـتوى معنوية 5%، باستثناء عنصر

اسـتـقلاليـة مجلس الإدارة الذي تشـير نتائجه ضـعف تأثيره إذ بلغـت قيمـة B لـه 0.124، بمسـتوى معنويـة 10%، ويعزو البـاحـث هـذه النتيجة إلى التأثير السـلوكي المتبادل بين المتـغـيرات بـالـرغـم من عـدم وجـود الارتبـاط الـذاتي بينهـا، فـالأثر الإيجـابي لمتغير ازدواجيـة دور المـدير التنفيـذي BDU على مسـتوى الإفصـاح عن أداء الاسـتدامة ربما يكون بفعل تأثير الملكية الإدارية، حيث لاحظ الباحث من خلال ربطه بين وجود حالة ازدواجية الدور في الشـركات عينة الدراسـة وكل من نسـبة الملكية الإدارية ومسـتوى الإفصـاح عن أداء الاسـتدامة، وكما مبين في الجدول رقم (11)، أن حوالي 87% من الشـركات التي تتصـف بـازدواجيـة دور المـدير التنفيـذي، كانـت فيهـا نسـبـة الملكيـة

الإدارية أعلى من الشركات التي لا تتصف بازدواجية الدور، ومستوى الإفصاح فيها، هو الأعلى، إذ بلغ متوسطة خلال نافذة الحدث حوالي 66.3%، مما يعني أن وجود نسبة ملكية إدارية عالية في الشركة قد يساعد وإلى حد كبير على عدم الفصل بين دور منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، إذ بفعل هذه الملكية يمكنها السيطرة على سدة القرار في الشركة وتوجهاتها الاستراتيجية.

التي من أمثلتها مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة، فرغبة المديرين من كبار حملة الأسهم في الشركة في تعزيز الميزة التنافسية للشركة وتحسين صورتها وسمعتها في المجتمع، دفعهم باتجاه المزيد من الإفصاح عن أداء الاستدامة بدلالة ارتفاع حجم مصاريف أنشطة الاستدامة فيها قياساً بالشركات ذات نسبة الملكية الأقل، حيث يبلغ متوسط نسبة مصاريف أنشطة الاستدامة فيها 32.6%، من مجموع إيرادات النشاط التشغيلي وهي أعلى من متوسط نسبة مصاريف أنشطة الاستدامة في الشركات ذات نسبة الملكية أقل، أعلى بحوالي 15.7%، ومما يدعم التحليل السابق النمو المتزايد من الإيرادات التشغيلية للشركات التي كان مستوى الإفصاح فيها ونسبة ملكيتها الإدارية، هي الأعلى، من جهة، والأثر الإيجابي لهذا المتغير الرقابي (نسبة مصاريف أنشطة الاستدامة) على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة.

جدول رقم (10):نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغيرات		المتوسط	قيمة B	قيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
المتغيرات المستقلة	BDU	0.28	0.427	1.751	5%	ترفض H1
	TEN	5	0.411	1.682	5%	كذا
	BIND	28%	0.124	1.354	10%	كذا
	ME	9.8%	0.571	1.842	5%	كذا
المتغيرات الرقابية	SIZE	0.55	0.321	1.384	7%	يؤثر
	SRE	12.9%	0.283	1.651	5%	يؤثر
	EMB	53.6%	0.012	1.076	15%	لا يؤثر
	EVA	0.44	0.254	1.772	5%	يؤثر
	FC	0.32	0.112	0.756	5%	يؤثر

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

معطيات النموذج	Ai الحد الثابت	1.042
	متوسط SR	51.1%
	قيمة F المحسوبة	3.42
	مستوى المعنوية	5%

جدول رقم (11):التحليل الوصفي لنسبة الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح وكل من نسبة مصاريف أنشطة الاستدامة والإيرادات التشغيلية

البيان	ME	SR	SRE	متوسط % النمو في الايرادات التشغيلية
الشركات التي لا تفصل بين المنصبين	14.3	66.3%	32.6	34.2%
الشركات التي لا تفصل بين المنصبين	6.2	41.6%	16.9	18.7%

من جهة ثانية، وقوة التأثير الإيجابي لمتغير نسبة الملكية، الإدارية التي كانت أكبر من قوة تأثير المتغيرات الأخرى، إذ بلغت قيمة B حوالي 571% وكما مبين في الجدول رقم (10)، من جهة ثالثة.

أما التأثير الإيجابي لمتغير مدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة ، فيرى الباحث أن أسبابه لا تختلف كثيراً عن مسببات الأثر الإيجابي لمتغير ازدواجية دور المدير التنفيذي، حيث أظهر التوزيع التكراري لمستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة ومدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه على فئات نسبة الملكية الإدارية، والمبين في الجدول رقم (12) يظهر أن الشركات التي تتصف بارتفاع نسبة ملكيتها عن 9%، غالباً ما تطول مدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه عن 7.6 سنة، ويكون فيها مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة هو الأعلى، وبلا شك أن هذه النتيجة تؤكد تأثير الملكية الإدارية على سدة قرارات الشركة، ودورها الأساس في تعزيز حصانة المدير التنفيذي، وبنفس الوقت تفسر ضعف تأثير استقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، الذي لا ينسبه الباحث إلى انخفاض نسبة المستقلين في مجلس الإدارة، فحسب وإنما إلى هيمنة الملكية الإدارية على مجلس الإدارة وتوجيه قراراته بما يتسق وتوجهات كبار حملة الأسهم.

جدول (12):التحليل الوصفي لنسبة الملكية الإدارية والمتوسطة مدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه ومستوى الإفصاح

نسبة الملكية الإدارية	متوسطة مدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه	متوسط % الإفصاح عن أداء الاستدامة
9% فأكثر	7.6 سنة	31.8%
أقل من 9 %	4.1 سنة	15.4%

أما الأثر الإيجابي للمتغير الرقابي المتمثل بحجم الشركة، فهو يدعم الرأي الذي يرى أن الشركات كبيرة الحجم هي الأكثر احتمالاً للإفصاح عن الاستدامة لتعزيز صورتها وسمعتها في المجتمع، ولتجنب التدخلات السياسية [(يوسف واخرون، 2018)، (قنديل، 2016)]، أما أثر المتغير الرقابي الأخر والمتمثل في السلوك الإداري نحو الإفصاح عن أداء الاستدامة فقد أظهرت نتائجه عدم تأثيره، مما يعني أن توجه الإدارة نحو ممارسة ادارة الارباح من عدمه، لا يؤثر على مستوى الاف الإفصاح صاح عن أداء الاستدامة، وهي نتيجة جاءت نقيض لنتائج دراسة الجرف و موسى (2019) التي أجريت على الشركات المصرية، ويرى الباحث أنها نتيجة منطقية لأن أداء الاستدامة يرتبط بالخدمات المجتمعية وبالتالي فإن الإفصاح عنها يصب في صالح أصحاب المصالح ولا يتعلق بالسوق المالي والمستثمرين فقط، ومما يؤكد رأي الباحث الأثر الإيجابي لمتغير القيمة الاقتصادية المضافة التي تعكس تظافر جهود جميع مكونات رأس المال الملموسة وغير الملموسة، أما أثر القيود المالية فقد جاء عكسياً إذ كلما زاد مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة كلما قلت القيود المفروضة على الشركة، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الأثر الإيجابي الذي يحدثه الإفصاح عن أداء الاستدامة على سمعة الشركة، ومن ثم ميزتها التنافسية التي بانت واضحة من التنامي المتزايد للتدفقات النقدية التشغيلية التي أثرت على قيمة القيود المالية وخفضها رغم نسبة مديونية الشركات عينة الدراسة المرتقبة نسبياً (متوسط نسبة المديونية 31.4%)، وكما مبين في الجدول (13) الذي يظهر نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي التدفقات النقدية للشركة ومستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة ومتوسط نسبة المديونية.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

جدول (13):نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي التدفقات ونسبة SR ونسبة Lev للشركات عينة الدراسة

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
% التدفقات النقدية التشغيلية	60.3	64.7	67.9	71.8	76.4
SR%	40.2	44.1	51.7	53.8	55.9
Lev %	26.4	29.8	31.6	33.8	35.4

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الثانية:

يتطلب اختبار الفرضية الثانية ضرورة قيام الباحث بأجراء اختبارين، يهدف أولهما إلى بيان أثر مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة، بينما يهدف الثاني إلى اختبار أثر مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة المرجح بعناصر قوة نفوذ المدير التنفيذي على قيمة الشركة، وذلك ليتسنى معرفة فيما إذا كان لعناصر قوة نفوذ المدير التنفيذي، عند أخذها ضمن نموذج اختبار، أثراً على اتجاه وقوة مستوى الإفصاح من عدمه، وعلى النحو الآتي:

الاختبار الأول :- تظهر نتائج هذا لاختبار والمدرجة في الجدول رقم (14) إن قيمة F المحسوبة عند مستوى معنوية 5% أكبر من القيمة الجدولية، حيث بلغت 2.359 وقيمة معامل التحديد R2=35.2%.

مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع والمتمثل في قيمة الشركة بما لا يزيد عن الثلث، كما يبين الجدول المذكور قوة تأثير SR على Tobins Q كانت باتجاه طردي بمعنى أن الإفصاح عن أداء الاستدامة يساعد على تحسين قيمة الشركة في السوق المالي، وأنها تشير بشكل أو بآخر إلى اهتمام المستثمرين في سوق عمان المالي بأداء الاستدامة رغم أن تأثيره الاقل بين المتغيرات الأخرى، كما يبين الجدول السابق أن أثر عدم تماثل المعلومات كان سلبياً على قيمة الشركة، وأن أثره يفوق الأثر الإيجابي لمتغير القيمة الاقتصادية المضافة مما يعني أن ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية تقوض وإلى حد كبير مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للشركة، والحال كذلك مع نسبة المديونية وتوزيعات الأرباح ، حيث يتضح من نتائج الاختبار الإحصائي أن

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

أثر نسبة المديونية أكبر من أثر توزيعات الأرباح على قيمة الشركة.

جدول رقم (14):نتائج اختبار أثر مستوى الإفصاح عن الاستدامة على قيمة الشركة للشركات عينة الدراسة

المتغيرات المعطيات	المغير المستقلSR	المتغيرات الرقابية			
		Spread	Lev	Divid	EVA
المتوسط	51.1%	1.075	28.7%	33%	0.44
قيمة B	0.142	0.273	0.164	0.151	0.223
قيمة t بالمحسوبة	1.703	1.691	1.675	1.597	1.754
مستوى المعنوية	5%	5%	5%	5%	5%
متوسط Tobins Q	1.26				
Ai	0.028				
معامل التحديد 2R	35.2%				
قيمة F المحسوبة	2.359				
مستوى المعنوية	5%				

الاختبار الثاني: يظهر الجدول رقم (15) أن قيمة F المحسوبة عند مستوى معنوية 5% أكبر من القيمة الجدولية حيث بلغت 3.851، وأن معامل التحديد للنموذج R2 بلغ 57.6%، وهذا يعني أن قدرة النموذج في تفسير التغير في القيمة السوقية للشركة قد تحسنت بمقدار 22.4% عند إدخال عناصر نفوذ المدير التنفيذي، مما يعني أن تجاهل هذه العناصر عند اختبار أثر الإفصاح عن الاستدامة على قيمة الشركة ستؤثر على قدرة نموذج الاختبار في تفسير التغير بالقيمة السوقية للشركة، وهو ما يدعم رأي الباحث بهذا الخصوص كما يلاحظ من الجدول أن قيمة معامل B لمستوى الإفصاح عن الاستدامة زادت عما كانت عليه قبل إدخال عناصر نفوذ المدير التنفيذي حيث بلغت 0.273، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه الباحث وبخاصة أن أثر جميع عناصر نفوذ المدير التنفيذي المرجحة بمستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة جاء عكسياً باستثناء عنصر استقلالية مجلس الإدارة الذي كان إيجابياً لكنه غير معنوي وهذا يعني أن العوامل التي تزيد من حصانة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المدير التنفيذي تقوض من فاعلية الإفصاح عن أداء الاستدامة في التأثير على قيمة الشركة، وهو ما قد يفسر التحسن الطفيف للقيمة السوقية عبر نافذه الحدث والمبين في الجدول رقم (3)، وخاصة عنصر الملكية الإدارية، وعليه فإن دراسة العلاقة بين الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة بغياب عناصر نفوذ المدير التنفيذي سيحد من قدرة نموذج الاختبار في تفسير التغير في القيمة السوقية وبالتالي ترفض فرضية العدم.

جدول (15):نتائج اختبار أثر مستوى الإفصاح عن الاستدامة المرجح بعناصر نفوذ المدير التنفيذي على قيمة الشركة للشركات عينة الدراسة

المتغيرات		المتوسط	قيمة B	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية
المستقلة	SR	51.1%	0.273	1.971	2.5%
	SR * BDU	0.143	(0.164)	(1.771)	5%
	SR * TEN	2.555	(0.173)	(1.689)	5%
	SR * BIND	0.143	0.115	1.327	8%
	SR * ME	0.05	(0.175)	(1.811)	3%
الرقابية	SPREAD	1.075	0.302	1.961	2.5%
	Lev	28.7%	0.167	1.742	5%
	Divid	33%	0.155	1.691	5%
	EVA	0.44	0.127	1.701	5%
متوسط Tobins Q		1.46			
Ai		0.254			
معامل التحديد 2R		57.6%			
قيمة F المحسوبة		3.851			
مستوى المعنوية		5%			

أما بخصوص المتغيرات الرقابية فلا يوجد تغير ذو أهمية في أثارها على قيمة الشركة باستثناء القيمة الاقتصادية المضافة حيث يلاحظ انخفاض قيمة B لها عن ما كانت عليه قبل إدخال عناصر نفوذ المدير التنفيذي حيث بلغت 0.127، بعد ما كانت ،0.223 ويعزو الباحث السبب في ذلك إلى ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

لقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي لفرضيتي الدراسة دعم رأي الباحث بشأن تأثير عناصر قوة نفوذ المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة، وبالتالي فإن تجاهل تلك العناصر في قياس العلاقة بين مستوى الإفصاح عنه أداء الاستدامة وقيمة الشركة سيؤدي إلى نتائج غير دقيقة، حيث يتضح من التحليل السابق أن قوة مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة في تفسير التغير في قيمة الشركة، عند إدخال عناصر نفوذ المدير التنفيذي ضمن نموذج الاختبار، قد زادت وبشكل واضح عما كانت عليه قبل إدخال تلك العناصر، وهي إشارة واضحة على أهمية هذه العناصر عند دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن أداء الاستدامة وقيمة الشركة، إلى جانب ذلك فقد تبين من التحليل أن نسبة الملكية الإدارية تعد المتغير الأساس للحصانة الإدارية للمديرين، إذ بوجودها يمكن الهيمنة على مجلس الإدارة وتوجيه سياساته وقراراته وفقا لرؤيتهم وذلك من خلال استغلال حقهم في التصويت من جهة، وتكوين شبكه من العلاقات الاجتماعية داخل الشركة التي عن طريقها يستطيع ان تؤثر على مدة بقاء المدير التنفيذي بمنصبه وكذلك على استقلالية المجلس من جهة ثانية.

كما أن من الاستنتاجات المهمة للدراسة هو: التأثير العكسي للإفصاح عن أداء الاستدامة على القيود المالية للشركة، إذ تبين من التحليل الاستدلالي أن الإفصاح عن أداء الاستدامة يحسن سمعة الشركة ويزيد من قدرتها التنافسية اللذين ينعكس أثرهما إيجابياً على التدفقات النقدية التشغيلية، ومن ثم يقوضان من حدة القيود المالية للشركة.

وأيضاً من الاستنتاجات المهمة للدراسة أن ممارسة المديرين لإدارة الأرباح تقوض وبدرجة كبيرة من أهمية تأثير الإفصاح عن أداء الاستدامة على المتعاملين في السوق المالي، كما هو واضح من الجدول رقم (16) الذي يظهر المقارنة بين أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على القيمة السوقية في الشركات التي تمارس

إدارة الأرباح وتلك التي لا تمارس هذه العملية.

جدول (16):تحليل مقارن لأثر ممارسة إدارة الأرباح على العلاقة بين مستوى الإفصاح على أداء الاستدامة وقيمة الشركة

البيان	الشركات التي لا تمارس إدارة الأرباح	الشركات التي تمارس إدارة الأرباح
متوسط SR	51.7%	51.2%
معامل B	0.285	0.142
قيمة t المحسوبة	1.681	0.157
مستوى المعنوية	5%	5%
معامل التحديد 2R	46.4%	29.7%
قيمة F المحسوبة	2.345	2.321
مستوى المعنوية	5%	5%

ثانياً: التوصيات

في ضوء استنتاجات الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1.الاهتمام بدراسة عناصر نفوذ المدير التنفيذي عند بحث العلاقة بين مستوى الإفصاح وقيمة الشركة، وبخاصة العنصر المتعلق بنسبة الملكية الإدارية.

2.يوصي الباحث الشركات الأردنية تجنب ممارسة إدارة الأرباح لتحقيق المزيد من الآثار الإيجابية للإفصاح عن الاستدامة. دراسة علاقة أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على القيود المالية للشركة لمعرفة ما إذا كان للإفصاح عن أداء الاستدامة دوراً هاماً في الحد من شدة القيود المالية من عدمه.

3.توسيع نطاق هذه الدراسة لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية العاملة في السوق الأردني، لتأكيد أو دحض نتائجها.

المراجع

اولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم, أكرم خليفه محمد ؛ ابو الحمد مصطفى صالح ونبيل ياسين احمد.(2023).التأثير المشترك لنغمة الإفصاح السردي ودرجة عدم تماثل المعلومات في قيمة الشركة: دليل من التقارير السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية." المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(1)،1375-1411.

2. ابو سالم سيد سالم محمد ومحمد فؤاد محمد علوان (2018)، تأثير

اليات التحصين الاداري على قيمة الشركة: نظرية الوكالة مقابل نظريه الاشراف: دراسة اختيارية على الشركات المساهمة المصرية - مجلة الفكر المحاسبي.22(3)،411-468.

3. أحمد, أحمد ,بخيت محمد (2020). الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة وكفاءة الاستثمار في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية, 21(العدد الرابع-الجزء الثاني), 543-584.

4. الجرف, ياسر احمد السيد ومحمد ابراهيم عطية موسى. (2019).الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة وأثرها على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية.مجلة التجارة والتمويل، 1(93): 1-64.

5. الدسوقي فاطمه محمود ابراهيم.(2022). أثر اليات التحصين الاداري على تكلفة رأس المال: دراسة اختيارية على الشركات المساهمة المدرجة

6. بالبورصة المصرية - المجلة العلمية للدراسات المحاسبيه.4(4)،401-469.

7. الرشيدي،طارق عبد العظيم،السيد عبد النبي القرنشاوي والبريري واسامة محمد بديع.(2021).تقييم أثر مكستوى الافصاح عن الاستدامة على ممارسات ادارة الانطباعات في ظل مبدأالاهمية النسبية بالبنوك:دراسة تطبيقيه.المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.2(1)،299-349.

8. الزايدي بلقاسمي وشلابي نعيمة.(2022). الرفع المالي وأثره على القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (2010-2020. مجلة ابحاث دراسات التنمية. 9(1),125-147.

9. الشاهد،هشام محمود عبده، مدحت عبدالرشيد سالم و محمد رزق عماره. (2022). أثر الإفصاح الاختياري عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على العلاقة بين ميول المستثمرين ومخاطر انهيار أسعار الأسهم. المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة, 2(4), 19-50.

10. الصائغ، مها فيصل و نوال محمد الجعيد. (2023). أثر تطبيق آليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية. مجلة

العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية, 7(7), 43-64.

11. الفضل،مؤيد محمد علي.(2016). العلاقه بين جودة الارباح وكلفة راس المال في ضوء نظرية الوكالة :دراسة لحالة الاردن .مجلة الاداري ،معهد الادارة العامة،سلطنة عمان،38(146)،9-45.

12. المزراقي، عبد الله سعيد. (2023). قياس أثر خصائص مجلس الإدارة على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية: دراسة حدث .مجلة البحوث المحاسبية ,10(2), 455-541.

13. المطارنه ،علاء جبر.(2019). أثر الافصاح عن مؤشرات الاستدامة في الأداء المالي لشركات التعدين والصناعات الاستخرجاية المساهمة العامة الاردنية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية.4(11)،1-15.

14. الوكيل حسام السعيد . (2021).أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. 35(4)،1-75.

15. بخيت،محمد بهاء الدين،مروان عامر نصيف وايمان محمد توفيق.(2021).أثر مكونات المؤشر المصري للتنمية المستدامة على الأداء المالي:دراسة تطبيقيه على الشركات المدرجة في مؤشر SESF&EGXP. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية.5(1)،1-33.

16. بدوي، هبه الله عبد السلام.(2017). أثر هيكل الملكية ومستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.مجلة المحاسبة اتحاد الجامعات العربية،مصر،5(2)،117-206.

17. حشاد, & طارق محمد عمر. (2023). أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة وانعكاسة على قيمة الشركة. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية, 7(2), 125-222.

18. رضوان, أحمد جمعه احمد. (2015).أثر المسئولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية

الشركات.مجلة البحوث المحاسبيه.1، (2): 150-206.

19. سليمان ،حامد نبيل حامد وابراهيم السيد محمد الجواهري .(2023). اليات التحصين الاداري وعلاقتة بالتحفظ المحاسبي : ادله عملية من البيئة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ،كلية التجارة جامعة طنطا ،4(1) الجزء الثاني ،820-866.

20. سمارة حسني., ومحمد أبو نصار. (2023).أثر حوكمة وخصائص الشركة على قيمة الشركة: دليل من الاردن". المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية-سلسلة العلوم الإنسانية. 2(36)،131-146

21. عبد الجليل ،فيصل محمد و ابراهيم مسعود الفرجاني. (2020). نموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية, (15), 260-328.

22. عبد الجليل، فيصل محمد & ابراهيم مسعود الفرجاني. (2020). نموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية, (15), 260-328.

23. عبد الرحيم،اسماء ابراهيم .(2019). دراسة الأثر التفاعلي بين اليات التحصين الاداري واستقلالية مجلس الادارة على قيمة المنشاة: دراسة اختيارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية،جامعة الاسكندرية،3(3)،335-393.

24. عبد المقصود, أسامة. (2022). أثر تبنى محاسبة الإستدامة على تحسين جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعه لاتحاد الجامعات العربيه.3(11)، 1-32.

25. عبد المنعم، ريم محمد محمود. 2021.العلاقة بين التحصين الادارى وجودة الأرباح. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية كليه التجاره،جامعه قناة السويس ،مصر، 2(3)، 1-75.

26. عبده، و ايمان محمد السعيد سلامه. (2020). أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها و ودور كل من نفوذ المدير التنفيذي

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb\v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

وهيكل الملكية-دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي, 24(1), 68-158.

27. عبيد،راويه رضا.(2020). تأثير الإفصاح عن التنمية المستدامة في التقارير المالية على الأداء التشغيلي وانعكاس ذلك على قيمة الشركات-دراسة تطبيقية على الشركات المتداولة أسهمها في سوق المال السعودي. 2020م. مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الإقتصاد والإدارة). 34(2)،87-117.

28. عرفه, نصر طه حسن، مجدي عبد الحكيم مليجي.(2016). الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية.الفكر المحاسبي 20(4)، 511-542.

29. عفيفى, أشرف السعيد أحمد السيد وليد محمد السيد عبد الرحمن. (2023). العلاقة بين آليات التحصين الإداري وكفاءة الاستثمار في إطار نظرية الوكالة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية .مجلة البحوث الإدارية.41(3).1-54.

30. عوده، محمد حسام احمدو فادي محمد الشناق, وعلي عبد الكريم مطر. (2019).أثر القيمة الإقتصادية المضافة والكلفة الإستبدالية على أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية 2(27)

31. قنديل, ياسر سعيد.(2016).مدى إفصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الإفصاح (دراسة تطبيقية).مجلة البحوث المحاسبية.2(3): 314-380.

32. كوكش،طارق زياد عبد الرحيم.(2019).دور الدفع المالي في تحديد عوائد ومخاطر الشركات الصناعية المدرجة في بورصةعمان ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لعمادة البحث العلمي والدراسات العليا،جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

33. محمد محمود عبد المنعم, ريم. "العلاقة بين التحصين الادارى وجودة الأرباح.(2021). المجلة العلمية للدراسات المحاسبية ،كليه التجاره ،جامعه قناه السويس،مصر 3.2: 1-75.

34. مطر, نيفين صلاح علي علي. (2023).أثر القيود المالية للشركات على فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة في ظل الدور الوسيط لممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة

المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، 10(1)،1-59.

35. مهوب، السيد سعيد السيد, احمد مرسي الخواص وابوبكر فكري مصطفى. (2022). تأثير مستوى الاحتفاظ بالنقدية على العلاقة بين الرافعة المالية وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. مجلة الدراسات المالية والتجارية. 3(32)،533-553.

36. يوسف, حسن زكي، سيد محمد مصطفى وايه محمد جابر عبد الرحمن. (2018).بيان أثر خصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة- دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. 32(2)،589-610.

37. يونس, نجاة محمد مرعي. (2021). أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات ــ دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي. مجلة البحوث المالية والتجارية, 22(العدد الأول-الجزء الثاني) 361-413.

ثانياً:المراجع الانجليزية:

1. A.Almaqtari,.F., Elsheikh, T., Tawfik, O. I., & Youssef, M. A. E. A. (2022). Exploring.the.impact.of sustainability,.board characteristics,.and.firm-specifics on firm value: A comparative study of the United.Kingdom.and Turkey. Sustainability, 14(24), 16395.
2. Abdi, Y., Li, X., & Càmara-Turull, X. (2022). Exploring the impact of sustainability.(ESG) disclosure on firm value and financial performance (FP) in.airline.industry:.the moderating role of size and age. Environment, Development.and Sustainability, 24(4), 5052-5079.
3. Al Amosh, H., & Khatib, S. F. (2021). Corporate governance and voluntary disclosure of sustainability performance: The case of Jordan. SN Business & Economics, 1(12), 165.
4. Al Amosh, H., & Khatib, S. F. (2022). Ownership structure and environmental, social and governance performance disclosure: the moderating role of the board independence. Journal of Business and Socio-

environmental sustainability disclosure on stock return of Saudi listed firms: The moderating role of financial constraints. International Journal of Financial Studies, 9(1), 4.

9. Alshehhi, A., Nobanee, H., & Khare, N. (2018). The impact of sustainability practices on corporate financial performance: Literature trends and future research potential. Sustainability, 10(2), 494

10. Anyigbah, E., Kong, Y., Edziah, B. K., Ahoto, A. T., & Ahiaku, W. S. (2023). Board Characteristics and Corporate Sustainability Reporting: Evidence from Chinese Listed Companies. Sustainability, 1 5(4), 3553.

11. Ardillah, K. (2022). The Impact of Characteristics, Independence, Diversity, and Activities of the Board of Director on the Sustainable Development Goals Disclosure. Dinasti International Journal of Education Management And Social Science, 4(2), 210-222.

Economic Development, 2(1), 49-66.

5. Alabdullah, T. T. Y., Ahmed, E. R., & Muneerali, M. (2019). Effect of board size and duality on corporate social responsibility: what has improved in corporate governance in Asia?. Journal of Accounting Science, 3(2), 121-135.

6. Al-amaedeh,Ziad O.(2021).The Disclosure of the Content of Sustainability Reports and its Impact in Investors Decisions in Jordanian Industrial Public Share Holding Companies. Academy of Entrepreneurship Journal.27(2),1-15.

7. Alifah, S., & Harto, P. (2022). The Effect of CEO Power on Firm Performance Moderated by Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure (Empirical Evidence in Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange (IDX) For Period 2018-2020). Diponegoro Journal of Accounting, 11(1);1-15.

8. Alsahlawi, A. M., Chebbi, K., & Ammer, M. A. (2021). The impact of

environmental disclosure: Empirical evidence for European firms. Journal of Accounting and Management Information Systems 21(1):51-7.

17. Chouaibi,J.,E.Miladi and N.Elouni(2022).Exploring the relationship between board characteristics and environmental disclosure: Empirical evidence for European firms. Journal of Accounting and Management Information Systems 21(1):51-76.

18. Choudhury, K. S., & Ahmed, J. U. (2023). CEO Duality and Corporate Sustainability Reporting: An Empirical Study. Indonesian Journal of Business, Technology and Sustainability, 1(1), 33-39.

19. Christopher, E., King'ori, J., & Chalu, H. (2022). The influence of board characteristics on corporate sustainability disclosures in Sub-Saharan Africa. Business management review, 25(2), 38-56.

20. Chu, H. L., Liu, N. Y., & Chiu, S. C. (2023). CEO power and CSR: the moderating role of CEO characteristics. China

12. Azzam, M., AlQudah, A., Abu Haija, A., & Shakhatreh, M. (2020). The association between sustainability disclosures and the financial performance of Jordanian firms. Cogent Business & Management, 7(1), 1859437;1-13.

13. Bangmek, R. (2020). Dual Entrenchment and Accounting Conservatism: CEO Turnover and Family Firms.. Business Administration Journal, 166, 82-103.

14. Behbahaninia, P. S., & Golbidi, M. (2020). CEO Power and Sustainability Reporting in Iran: Effect of Life Cycle and International Relations. Iranian Journal of Finance, 4(3), 103-121.

15. Chong, S., Narayan, A. K., & Ali, I. (2019). Photographs depicting CSR: captured reality or creative illusion?. Pacific Accounting Review, 31(3), 313-335.

16. Chouaibi ,J., Emna M and Nizar E.(2022). Exploring the relationship between board characteristics and

25. Doğan, M. (2021). Relationship between sustainability report, financial performance, and ownership structure: Research on the Turkish banking sector. Istanbul Business Research, 50(1), 77-102.

26. Emeka-Nwokeji, N., & Osisioma, B. C. (2019). Sustainability disclosures and market value of firms in emerging economy: evidence from Nigeria. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 7(3), 1-19.

27. Gallego-Álvarez, I and Pucheta-Martínez, M. C. (2021). Board Competences and CSR Reporting: The Moderating Role of CEO Power: Las competencias del consejo de administración y los informes de RSC: el papel moderador del poder del CEO. Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review, 25(2), 282-301.

28. García-Sánchez, I. M., Suárez-Fernández, O., & Martínez-Ferrero, J. (2019). Female directors and impression management in sustainability Accounting and Finance Review, 25(1), 101-121.

21. Constantinescu,D.. (2021).Sustainability disclosure and its impact on firm's value for Energy and Healthcare industry. Central European Economic Journal 8(55):313-329.

22. Dai, J., Lu, C., & Qi, J. (2019). Corporate social responsibility disclosure and stock price crash risk: Evidence from China. Sustainability, 11(2), 448.

23. Damayanti, R., & Sucipto, A. (2022). The Effect Of Profitability, Liquidity, and Leverage On Firm Value With Dividend Policy As Intervening Variable (Case Study on Finance Sector In Indonesian Stock Exchange 2016-2020 Period). International Journal of Economics, Business and Accounting Research (IJEBAR), 6(2), 1214-1223.

24. Diouf, D., & Boiral, O. (2017). The quality of sustainability reports and impression management: A stakeholder perspective. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 30(3), 643-667.

33. Jensen,M. and W.H. Meckling. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and ownership Structure. Journal of Financial Economics,3(4). 305-360.

34. Jensen,M.C.(1993) > the modern industrial revolution exist and the failure of internal control system. The journal of finance.48(3).831-880.

35. Jeon, K. (2019). Corporate governance and stock price crash risk. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 23(4), 1-13.

36. Kanbaty, M., Hellmann, A., & He, L. (2020). Infographics in corporate sustainability reports: providing useful information or used for impression management?. Journal of Behavioral and Experimental Finance, 26, 100309; 1_14.

37. Kanoujiya, J., Jain, P., Banerjee, S., Kalra, R., Rastogi, S., & Bhimavarapu, V. M. (2023). Impact of Leverage on Valuation of Non-Financial Firms in India under Profitability's Moderating Effect: Evidence in Scenarios reporting. International Business Review, 28(2), 359-374.

29. Han, S., Nanda, V. K., & Silveri, S. (2016). CEO power and firm performance under pressure. Financial Management, 45(2), 369-400.

30. Harymawan, I., Nasih, M., Salsabilla, A., & Putra, F. K. G. (2020). External assurance on sustainability report disclosure and firm value: Evidence from Indonesia and Malaysia. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 7(3), 1500-1512.

31. Hummel, K., & Szekely, M. (2022). Disclosure on the sustainable development goals–Evidence from Europe. Accounting in Europe, 19(1), 152-189.

32. Javeed, S. A., & Lefen, L. (2019). An analysis of corporate social responsibility and firm performance with moderating effects of CEO power and ownership structure: A case study of the manufacturing sector of Pakistan. Sustainability, 11(1), 248.

firm value: The role of CEO power. The British Accounting Review, 50(1), 60-75.

43. Lopatta, K., Kaspereit, T., Tideman, S. A., & Rudolf, A. R. (2022). The moderating role of CEO sustainability reporting style in the relationship between sustainability performance, sustainability reporting, and cost of equity. Journal of Business Economics, 92(3), 429-465.

44. Louhichi, W., & Zreik, O. (2015). Corporate risk reporting: a study of the impact of risk disclosure on firms reputation. Economics Bulletin, 35(4), 2395-2408..

45. Meutia, I., Kartasari, S. F., & Daud, R. (2022). Voluntary Assurance of Sustainability Reports: Evidence from Indonesia. Accounting Analysis Journal, 11(1), 44-53.

46. Mgammal, M. H., & Al-Matari, E. M. (2022). Sustainability report disclosure moderating effect on investment decision, financial accounting variables and share price relationship: A case of Saudi Arabia. Contaduría y Applying Quantile Regression. Journal of Risk and Financial Management, 16(8), 366;1-20.

38. Kaplan, S. N., & Zingales, L. (1997). Do investment-cash flow sensitivities provide useful measures of financing constraints?. The quarterly journal of economics, 112(1), 169-215.

39. Lawati, H. A., & Hussainey, K. (2022). Does Sustainable Development Goals Disclosure Affect Corporate Financial Performance?. Sustainability, 14(13), 1-14.

40. Lee, C. C., Yahya, F., & Khan, A. N. (2022). The Asymmetric Effect of CEO Power on Energy Firms' Strategic Decisions. Asian Economics Letters, 3.

41. Li, J. and Luo, Z. (2020), "The impact of product market competition on stock price crash risk", Journal of Business & Industrial Marketing, Vol. 35 No. 7, pp. 1141-1153.

42. Li, Y., Gong, M., Zhang, X. Y., & Koh, L. (2018). The impact of environmental, social, and governance disclosure on

manufacturing companies listed on Indonesia stock exchange. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 27(1), 1-14.

52. Nwaigwe, N. G., Ofoegbu, G. N., Dibia, N. O., & Nwaogwugwu, C. V. (2022). Sustainability disclosure: Impact of its extent and quality on value of listed firms in Nigeria. Cogent Business & Management, 9(1), 2079393.

53. Olagunju, A., & Ajiboye, O. O. (2022). Environmental Accounting Disclosure and Market Value of Listed Non Financial Firms in Nigeria. International Journal of Management, Accounting & Economics, 9(7);413-430.

54. Oware, K. M., & Worae, T. A. (2023). Sustainability (disclosure and report format) and firm performance in India. Effects of mandatory CSR reporting. Cogent Business & Management, 10(1), 2170075;1_22.

55. Peng, X., Li, J., Su, Y., Bai, Y., Jia, J. (2023). Board Independence and Corporate Water Disclosure: The Role of administración, 67(3).;210-237.

47. Miller, J. E. (2009). The development of the Miller Ratio (MR): A tool to detect for the possibility of earnings management (EM). Journal of Business & Economics Research (JBER), 7(1).

48. Mutiha, A. H. (2022, December). The Quality of Sustainability Report Disclosure and Firm Value: Further Evidence from Indonesia. In Proceedings (Vol. 83, No. 1, p. 26). MDPI.

49. Nguyen, Anh Huu, and Linh Ha Nguyen. "Determinants of sustainability disclosure: Empirical evidence from Vietnam." The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB) 7.6 (2020): 73-84

50. Noviyanti, A., & Agustina, L. (2021). Factors Affecting Accounting Conservatism in Indonesia. Accounting Analysis Journal, 10(2), 116-123.

51. Nurdin, E., Intihanah, I., & Mariani, M. (2023). Sustainability report disclosure and Firm value: empirical studies on

Social responsibility accounting, disclosure and real practice: Evidence from Jordan. Asian Economic and Financial Review, 12(3), 164-182.

61. Shoeb, M., Aslam, A., & Aslam, A. (2022). Environmental accounting disclosure practices: a bibliometric and systematic review. International Journal of Energy Economics and Policy, 12(4), 226-239.

62. Tanui, P. J. (2022). Ownership Structure and Corporate.Sustainability Disclosure in Kenya: Interaction Effect of Board Gender Diversity. International Journal of Finance Research, 3(4), 312-334.

63. Voinea, C. L., Rauf, F., Naveed, K., & Fratostiteanu, C. (2022). The impact of CEO duality and financial performance on CSR disclosure: Empirical evidence from state-owned enterprises in China. Journal of Risk and Financial Management, 15(1), 37,1-17.

64. Wahyuningrum, I. F. S., Humaira, N. G., Budihardjo, M. A., Arumdani, I. S., Puspita, A. Board Diversity. Polish Journal of Environmental Studies, 32(6), 5319-5332.

56. Pigé, B. (1998). Enracinement des dirigeants et richesse des actionnaires. Finance Contrôle Stratégie.1(3)131-158.

57. Ratri, M. C., Harymawan, I., & Kamarudin, K. A. (2021). Busyness, tenure, meeting frequency of the CEOs, and corporate.social responsibility disclosure. Sustainability, 13 (10), 5567.

58. Ripaluddin, R., Pasulu, M., & Taufiq, A. (2023). The Effect of Liquidity and Leverage on Firm.Value.Through Profitability at PT. Indofood Sukses Makmur Tbk. Jurnal Economic Resource, 6(1), 47-55.

59. Risty, Ilyona. (2023). The Influence of CEO Power on the Disclosure of Sustainability Report. International Journal of Progressive Sciences and Technologies. 38(2). 426-430.

60. Shahwan, Y., Hamza, M., Al-Fasfus, F., Al-Ramahi, N., & Almubaydeen, T. H. (2022).

reputation: the moderating effect of CEO opportunistic behavior..Sustainability, 14(3), 1257.

S., Annisa, A. N., ... & Djajadikerta, H. G. (2023). Environmental sustainability disclosure in Asian countries: Bibliometric and content analysis. Journal of Cleaner Production, 137195.

65. Wu, D., & Pupovac, S. (2019). Information overload in CSR reports in China: An exploratory study. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 13(3), 3-28.

66. Zarefar, A., Agustia, D., & Soewarno, N. (2022). Bridging the gap between.sustainability disclosure.and.firm performance in Indonesian firms: The moderating effect of thefamily firm. Sustainability, 14(19), 12022.

67. Zhang, F., Li, M., & Zhang, M. (2019). Chinese financial market investors attitudes toward corporate social responsibility: Evidence from mergers and acquisitions. Sustainability, 11(9), 2615.

68. Zimon, G., Arianpoor, A., & Salehi, M. (2022)..Sustainability reporting.and.corporate

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

معوقات تطبيق المحاسبة الاكتوارية، " دراسة تطبيقية على شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي "

[1].د.أحمد عمر بشير فشتول.

1.أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معوقات تطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين في مدينة بنغازي، حيث تم تقسيم المعوقات إلى معوقات إدارية ومعوقات بشرية ومعوقات فنية، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تبنت الدراسة المنهج الاستنباطي الاستقرائي، كما اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تمثل مجتمع الدراسة في الإدارة التنفيذية لشركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي والمتمثلة في مديري الإدارات ورؤساء الأقسام، كما تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث بلغ حجم العينة المختارة أو الموزعة 68 مفردة وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على جميع عينة الدراسة، وقد تم استرجاع 52 استمارة صالحة للتحليل أي ما نسبته 76 % تقريبا.

وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب التكرارية، كما تم استخدام أسلوب الإحصاء الاستدلالي والمتمثل في اختبار (t) لعينة واحدة One sample T-test لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد معوقات (المعوقات الإدارية– المعوقات البشرية – المعوقات الفنية) تحول دون تطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين في مدينة بنغازي، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات لعل أهمها العمل على وضع قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن البيئة الديموغرافية عن المشتركين في شركات التأمين و إنشاء إدارة أو قسم يعمل على إعداد العمليات الاكتوارية، وأيضا العمل على إعداد كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا علميا و مهنيا للقيام بالأعمال الاكتوارية، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام شركات التأمين بالعمل على زيادة الوعي لدى العاملين لديها لأهمية تطبيق المحاسبة الاكتوارية، وكذلك العمل على تقييم المخاطر المالية لمنتجات التأمين بشكل اكتواري للعمل دخل الشركة.

الكلمات الافتتاحية: المعوقات، المحاسبة الاكتوارية، شركات التأمين.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v43i1.7049

Quick Response Code

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

Obstacless to applying Actuarial Accounting,"An applied study on insurance companies in the city of Benghazi"

[1] Dr. Ahmed Omar Bashir Fashtool.

1. Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics – University of Benghazi.

Abstract

This study aimed to identify the obstacles that hinder the application of actuarial accounting in insurance companies in the city of Benghazi, The obstacles were divided into administrative obstacles, human obstacles, and technical obstacles. To achieve the goal of the study, the study adopted the deductive-inductive approach. The study also relied on the questionnaire form as the main tool for collecting data, The study population was represented by the executive management of insurance companies operating in the city of Benghazi, represented by department directors and department heads. A random stratified sample was also selected from the study population, The size of the selected or distributed sample was 68 individuals. Questionnaire forms were distributed to the entire study sample. 52 valid questionnaires were retrieved for analysis, or approximately 76%.

The study used statistical methods represented in descriptive statistics methods, represented by arithmetic means, standard deviation, and frequency ratios, were also used. Inferential statistics method, represented by the one-sample t-test, was used to test the study hypotheses, The results of the study concluded that there are obstacles (administrative obstacles - human obstacles - technical obstacles) that prevent the application of actuarial accounting in insurance companies in the city of Benghazi, The study also recommended many recommendations, perhaps the most important of which is working to develop a database that includes information on the demographic environment of subscribers to insurance companies and establishing a department or section that works on preparing actuarial operations, and also working to prepare scientifically and professionally qualified human cadres to carry out actuarial work. The study recommended the necessity of insurance companies working to increase awareness among their employees of the importance of applying actuarial accounting, as well as working to evaluate the financial risks of insurance products in an actuarial manner for the company's income Obstacless, Actuarial Accounting, Insurance Companies.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org

Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi

https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

المحاسبة كغيرها من العلوم المتجددة والمتطورة التي لقت العديد من التطورات السريعة والمتلاحقة خلال العقود الأخيرة وذلك تماشيا مع التطورات التي طرأت على بيئات الأعمال، حيث أن المحاسبة تعمل بشكل ديناميكي بهدف مواكبة الأحداث والتطورات الاقتصادية والمالية بشكل مستمر، فالمحاسبة كعلم تهدف بشكل أساسي إلى تزويد متخذي القرارات بالمعلومات المالية الملائمة التي تساعد على اتخاذ القرارات بشكل أكثر فاعلية لم تكن بمعزل عن غيرها من العلوم الأخرى من جهة ولم تكن بمعزل عن التطورات البيئية السريعة والمتلاحقة من جهة أخرى، فقد تفاعلت المحاسبة كعلم ومهنة مع جميع التطورات والتغيرات المحيطة بها أول بأول (الحبيطي و يحي، 2006)، ولعل من أهم هذه التطورات لعلم المحاسبة هو ظهور ما يسمى بمفهوم المحاسبة الاكتوارية حيث ارتبطت هذه الأخيرة بمجموعة من العلوم المترابطة والمتداخلة مع بعضها البعض كحزمة واحدة نحو تحقيق اهداف محددة مرتبطة ببيئات الأعمال بشكل عام وبشركات التأمين بشكل خاص (جميل، 2016) وقد عُرّفت المحاسبة الاكتوارية بأنها عملية للجمع فيما بين الفهم والإدراك للنظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاء والعلوم المالية والاقتصادية، واستخدامها في قياس وتحديد المخاطر المستقبلية المحتمل حدوثها في الوحدات الاقتصادية (الشركات) مستقبلا، مما يستطيع أن يقترح الحلول الملائمة لتلك الأخطار المستقبلية وتفادي تلك الأخطار أو تقليل الخسائر الناجمة عنها (عبدي، 117:2024) كما عُرّفت بأنها تحديد وتصميم أساليب مالية مناسبة لتقديم حلول ملائمة لبعض المشاكل داخل الشركة (Sergio & Fabozzi, 2004 : p 34).

عليه تهدف المحاسبة الاكتوارية إلى تقديم معلومات ملائمة تمكن إدارة الشركة من تحديد المخاطر المحتملة لقراراتها المستقبلية وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الرياضية والإحصائية والمالية لقياس وتقييم وإدارة المخاطر المستقبلية

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

(عبدي، 2024) كما تهدف إلى تحديد مقدار التمويل الذي ستحتاجه الشركة لتغطية التزاماتها المستقبلية (علي وآخرون، 2023) وتتمثل أهمية المحاسبة الاكتوارية في دعم الشركات المالية بشكل عام وشركات التأمين بشكل خاص لقياس المخاطر لمنتجاتها المالية من خلال استخدام البيانات المالية وغير مالية في مجموعة من الجداول الاكتوارية والتي تعمل على تقدير المعدل المحتمل للعائد على الاستثمار والمخاطر المصاحبة له (Dimitrios & Ghicas, 2010)، وعليه فإن المحاسبة كعلم قد استفادت من الدراسات الاكتوارية وذلك من خلال اعتماد برامج ونماذج اكتوارية في عرض وتقييم البنود الظاهرة بالقوائم المالية للشركة، كما أنّ المحاسبين والمراجعين الخارجيين المنخرطين في العمل الاكتواري قد استفادوا من الإلمام بمبادئ العلوم الاكتوارية وكذلك معرفة تطبيقاتها (سعيد، 2018).

2.1 الدراسات السابقة:

على الرغم من قلة الأبحاث أو الدراسات المتعلقة بالعلوم الاكتوارية بشكل عام وبأسلوب المحاسبة الاكتوارية بشكل خاص وقلة تناولها من قِبَل الباحثين الليبيين إلا أنها لاقت العديد من الدراسات والأبحاث لجوانبها المتعددة في بيئات أعمال أخرى بشكل عام وفي بيئات أعمال عربية وإقليمية مماثلة للبيئة الليبية بشكل خاص، وعلى ذلك لقد تم سرد مجموعة الدراسات السابقة والمتعلقة بأسلوب المحاسبة الاكتوارية وعلومها وأهمية تطبيقها داخل الشركات وخصوصا شركات التأمين.

فقد هدفت دراسة (جميل، 2016) إلى إبراز دور المحاسبة الاكتوارية في قطاع التأمين وكيفية إسهامها في تعظيم قيمة الشركة أو الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها المحاسبة الاكتوارية باستخدام الخبرة المحاسبية وعمليات المراجعة والمعرفة في مجال علم الإحصاء والرياضيات وتوظيفها في مجال التمويل وتقييم المخاطر المالية الحالية والمتوقعة وذلك من خلال التركيز على أن تكون أسعار التأمين متناسبة مع المخاطر التي تغطيها الوثائق التأمينية، بحيث ينتج عن حركة بيع الوثائق هامش ربح مناسب باعتبار أن شركات التأمين هي شركات أموال يجب عليها تحقيق أرباح ليتم

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

توزيعها على المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين وأن تكون الاحتياطيات (الاحتياطي الحسابي واحتياطي التعويضات تحت التسديد وتحت التسوية واحتياطي العمليات المعاد عليها التأمين) كافية ومناسبة وتعبرّ تعبيرا حقيقياً عن حجم المحفظة من ناحية عدد الوثائق ومبالغ التأمين المتوقع سدادها في تواريخ استحقاقها، أما في سوق المال يقوم المحاسب الاكتواري بتحليل الميزانيات وتوقع قيمة الأسهم والسندات بالنسبة للشركات التي يتعامل في محافظها، إذ بدأت صناديق التأمين الخاصة في الاستعانة بالمحاسبين الاكتواريين لتقييم المركز المالي وتقييم الاحتياطيات المحتفظ بها وتقييم الفائض أو العجز الاكتواري للصندوق وإعادة تقييم المزايا الممنوحة مقابل الاشتراكات الفعلية فضلا عن ذلك يقوم المحاسب الاكتواري بتنظيم التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لشركات التأمين باستخدام المعرفة المحاسبية والتدقيق والتحليل المالي والإحصاء.

ولهذه الأسباب نرى أن أغلب الشركات العالمية في الوقت الحاضر تقوم باستخدام محاسبين اكتواريين للمساعدة في التواصل الى تقدير دقيق لما يرجّح أن تكون عليه الالتزامات المالية السنوية باستخدام نفس البيانات التي يتم جمعها في تحديد مستوى الخطر لحاملي وثائق التأمين الفردي.

كما هدفت دراسة (سلمان، 2021) إلى التحقق من وجود دور بين معلومات المحاسبة الاكتوارية وترشيد القرار الرأسمالي، ولتحقيق هدف الدراسة تبنت هذه الأخيرة المنهج الاستنباطي الاستقرائي ، كما تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في المحفظة الاستثمارية لصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها هو عدم كفاءة القرارات الرأسمالية وذلك لعدم استنادها للأسلوب الاكتواري، وكذلك لافتقارها إلى الخلفية العلمية فضلاً عن سيادة بعض الأعراف والأدبيّات الادارية التي تؤثر بشكلٍ سلبي وتحد من اتخاذ تلك القرارات، كما أن عدم تشخيص تلك المشكلة ذاتياً كانت بسبب أن القائمين على مراقبة أدائها لم يعتمدوا

المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية، وكان اعتمادهم فقط على المؤشرات المحاسبية، كذلك عدم توافر خبرة اكتوارية محلية منذ مدة طويلة من الزمن، كما توصلت الدراسة الى أن القرارات الرأسمالية يقابلها مقدار من العائد ودرجة من المخاطرة، ويرتبطان بعلاقة طردية.

و هدفت دراسة (علي وآخرون، 2023) إلى التعرف على مفهوم وأهداف المحاسبة الاكتوارية ودورها في ملاءمة معلومات التقارير المالية، ولقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وقد تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في كل من الصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بالسودان، كما تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة وتحليل هذه الأخيرة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام أسلوب الإحصاء الاستدلالي المتمثل في مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أهمها هو أن استخدام المحاسبة الاكتوارية يعزز ملاءمة التقارير المالية وأن قيام الخبير الاكتواري بتحديد المخاطر التي تحدث واعتمادها في معادلة التأمين يسهم في توفير معلومات ملائمة عن التقارير المالية، ولقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها الاعتماد الكافي بالمحاسبة الاكتوارية وذلك لما لها من دور فعال في ملاءمة معلومات التقارير المالية، وكذلك الالتزام بمبدأ المحاسبة الاكتوارية في تحديد الاحتياطي الحسابي لتوفير معلومات ملائمة عن التقارير المالية، كما اقترحت الدراسة بتوفير الدعم المادي بتخصيص ميزانية من الجهات المتخصص بالدولة والقيام بإعداد ورش عمل ملائمة لتنفيذ المحاسبة الاكتوارية والاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية.

هدفت دراسة (عبدي، 2024) إلى تحديد دور المحاسبة الاكتوارية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تبنت الأخيرة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين العاملين في شركات التأمين العراقية، كما تم استخدام

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI debv42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة، وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك أسلوب الإحصاء الاستدلالي المتمثل في Z-test في تحليل بيانات الدراسة، وقد تم الوصول إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها هو أن المحاسبة الاكتوارية تعد من العلوم الحديثة التي تستخدم العلوم الإحصائية والرياضية والمالية والاقتصاد في توفير المناخ الملائم للاستثمار وتعظيم قيمة الشركة وضمان بقائها، كما توصلت الدراسة إلى أن تنشيط المحاسبة الاكتوارية و بشكل خاص في مجال شركات التأمين يمكن من خلالها زيادة جودة المعلومات المحاسبية التي تساعد شركات التأمين على التنبؤ بالأخطار المستقبلية.

كما أوصت الدراسة بعدة توصيات لعل أهمها هو ضرورة تبني المحاسبة الاكتوارية على نطاق واسع وفي جميع الوحدات وذلك لتمكين أصحاب القرارات من التخطيط السليم في المال والأعمال وفي ظل بيئة المخاطر والتوقعات المستقبلية، ولقد أوصت الدراسة أيضا بأنه يجب على وزارة العمل أن تقوم بإعداد برامج تدريبية وتأهيلية مستمرة للموظفين والعاملين في القطاعين العام والخاص على تطبيق المحاسبة الاكتوارية وزيادة قدراتهم العلمية والمهنية، كما أوصت الدراسة بأنه على الهيئات العلمية والمهنية كنقابة المحاسبين والنقابات الأخرى القيام بعمل ندوات وورش عمل ومؤتمرات تعريفية بما يخص المحاسبة الاكتوارية باعتبارها حقل من حقول المعرفة المحاسبية.

هدفت دراسة (زريبة وآخرون، 2024) إلى التعرف على دور المحاسبة الاكتوارية في زيادة الموثوقية وإمكانية المقارنة لمعلومات التقارير المالية بصناديق الضمان الاجتماعي بالسودان، ولتحقيق أهداف الدراسة تبنت هذه الأخيرة المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وقد تمثل مجتمع الدراسة في مديري الإدارات ورؤساء الأقسام بصناديق الضمان الاجتماعي والمعاشات في الخرطوم، كما تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة وقد تم تحليل هذه الأخيرة باستخدام أساليب

الإحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم اختبار فرضيات الدراسة بأسلوب الإحصاء الاستدلالي والمتمثل في أسلوب مربع كاي.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أهمها أن المحاسبة الاكتوارية توفر معلومات بالتقارير المالية لصناديق الضمان الاجتماعي تتسم بالموثوقية، وكذلك إن إعداد الخبير الاكتواري تقرير سنوي عن مدى كفاءة المخصصات يوفر معلومات قابلة للمقارنة، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة زيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي والتدريب العملي لتسهيل الممارسة العملية للمحاسبة الاكتوارية في مؤسسات الضمان الاجتماعي والمعاشات بالسودان، وكذلك العمل على تطوير القدرات المعرفية والمهنية للمراجعين والمحاسبين بالوحدات الحكومية بصورة مستمرة لتقديم خدمات تأكيدية واستشارية تتفق مع متطلبات ومعايير المحاسبة الاكتوارية بكفاءة وفعالية، كما أوصت الدراسة بإفساح المزيد من المجال أما الخبراء الاكتواريين ذو المهارات العالية إلى لعب دور أكثر فاعلية في صياغة وتحليل السياسات العامة بصناديق المعاشات التقاعدية والصحة والتأمين.

على الرغم مما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تم سردها في هذه الدراسة إلا إن هذه الأخيرة ذهبت إلى أبعد من ذلك وهو تحديد المعوقات التي تعيق تطبيق المحاسبة الاكتوارية سواء أكانت هذه المعوقات معوقات إدارية متعلقة بالإجراءات والقرارات الإدارية لعملية التطبيق أو معوقات بشرية متعلقة بتوفر الكوادر البشرية المؤهلة علميا وعمليا أو معوقات فنية متعلقة بكيفية عملية التطبيق للمحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي على وجه الخصوص.

3.1 مشكلة الدراسة:

تواجه اليوم الشركات بشكل عام وشركات التأمين بشكل خاص العديد من التحديات التي تقف امام عجلة تقدمها نحو تحقيق أهدافها بشكل كُفؤ وفعّال، فمن جهة زيادة حدة المنافسة بالسوق وضرورة تطوير العاملين لديها بشكل يمكنهم من تقديم منتجات وخدمات تنافسية لحصول الشركة على أكبر حصة

من السوق، ومن جهة أخرى تحدي مدى ملاءمة المعلومات المالية وغير المالية وقدرتها على ترشيد متخذي القرارات نحو اتخاذ القرارات الرشيدة للشركة.

كذلك من التحديات التي واجهتها شركات التأمين خلال العقود الأخيرة هو عدم قدرة المعلومات المالية وغير المالية على قياس وتقييم المخاطر المستقبلية ودرجة عدم اليقين عند اتخاذ القرارات الامر الذي ألقى على عاتق علم المحاسبة العديد من المسؤوليات نحو تطويرها بشكل يمكنها من تقديم أساليب محاسبية ملائمة تعمل على توفير معلومات مالية ملائمة تمكن الشركة من قياس وتقييم وإدارة المخاطر المستقبلية (عبدي، 2024).

فقد تفاعلت المحاسبة كعلم ومهنة بشكل ديناميكي تماشيا مع التطورات البيئة المحيطة بها من خلال تقديم أسلوب المحاسبة الاكتوارية كأسلوب يعمل على تقديم معلومات ملائمة تمكن الشركة من اتخاذ قراراتها بشكل ملائم، فقد عرفت المحاسبة الاكتوارية بأنها تخصص جديد وفريد من نوعه في العلوم المحاسبية فهي تجمع ما بين المحاسبة والمراجعة والمعرفة في مجال الإحصاء والرياضيات (علي و آخرون، 2023 : 8)، فالمحاسبة الاكتوارية تعمل مع غيرها من علوم الإحصاء والرياضيات والاقتصاد بشكل متكامل نحو تشغيل البيانات المالية وغير المالية ومعالجتها بحيث تمكّن الشركة من قياس وتقييم وإدارة المخاطر المستقبلية، كما تتمثل أهمية المحاسبة الاكتوارية في تزويد الأسواق المالية والمستثمرين بمعلومات ذات جودة عالية خصوصا لما تشهده اليوم الأسواق المالية والمستثمرين من زيادة مخاطر الاستثمار وعدم وجود معلومات ملائمة تمكن الأطراف المتعاملة في الأسواق المالية من اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة وفاعلية (عبدي، 2024)، وما يزيد المحاسبة الاكتوارية أهمية هو ارتباطها بمجموعة من العلوم الاكتوارية حيث عرفت هذه الأخيرة بأنها علم يمزج بين علوم الرياضيات والإحصاء والاحتمالات والاقتصاد والمال وعلوم الحاسوب، التي يستطيع فيها الخبير الاكتواري بمهاراته المتعددة، من دراسة البيانات المتوفرة عن فترة زمنية معينة أو فترات متعددة أخرى، للتعرف على المخاطر المستقبلية المحتملة

الوقوع، وتحويلها الى معلومات ذات طابع كمي (لغة الأرقام)، لغرض مواجهتها والاستعداد لها بغية تحقيق الأهداف ودرء الخسائر الناجمة عند تحقق تلك الأخطار (القصير و البلداوي، 2019 : 4).

وعلى الرغم من الأهمية التي تمثلها المحاسبة الاكتوارية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إلاّ انّها تواجه العديد من المعوّقات عند عملية تطبيقها وهذا ما أكدته دراسة (أبوالقاسم و عبد، 2019) فقد توصّلت إلى أن عدم وجود كوادر إدارية مؤهلة تأهيلا علميا ومهنيا يمثل أهم المعوقات التي تعيق تطبيق المحاسبة الاكتوارية، كما توصلت دراسة (خالدية، 2015) إلى أنه لا توجد صناعة يكون فيها العلم الاكتواري مهمّا أكثر منه في صناعة التأمين، وإن الخبير الاكتواري يحتاج إلى زيادة الاهتمام به باعتباره من اهم موارد شركات التأمين وأساس التنافس في بيئة الأعمال المعاصر، وقد اقترحت دراسة (علي وآخرون، 2023) بضرورة توفير الدعم المادي بتخصيص ميزانية من الجّهات المختصة بالدولة والقيام بإعداد ورش عمل ملائمة لتنفيذ المحاسبة الاكتوارية والاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية

وبيئة الأعمال في ليبيا كغيرها من بيئات الأعمال التي تعاني من حاجتها إلى تطوير أساليب المحاسبة المطبقة لديها لكي تتماشى مع التطورات البيئية السريعة والمتلاحقة المحيطة بها وتتمكن من تقديم منتجات وخدمات تنافسية تمكنها من البقاء بالسوق والاستمرارية، وهذا ما أوصت به دراسة (المدني، 2015) حيث أوصت بأنه على شركات التأمين العاملة في ليبيا مواكبة التغيرات المتسارعة في نواحي الحياة المختلفة، كما نص قانون رقم (3) لسنة 2005 بأن تأمينات الحياة بجميع أنواعها وعمليات تكون الأموال من ضمن أنواع التأمين بالمادة رقم (1) وأنه يشترط شهادة من أحد الخبراء الاكتوريين المقيدين في السجل المعد لذلك تفيد بأن أسس أسعار هذه العمليات والمزايا والقيود التي تخولها الوثائق سليمة وصالحة للتنفيذ وفقا للمادة رقم (8) من نفس القانون.

استنادا على ما سبق من أهمية تطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين وما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة في

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الاقتصاد الليبي من خلال تقديمها لمنتجاتها وخدماتها التأمينية من جهة وارتباطها الوثيق بجميع الشركات العاملة في ليبيا من جهة أخرى، وما تحتاجه شركات التأمين من أساليب مناسبة كأسلوب المحاسبة الاكتوارية باعتباره أسلوب يمكن الشركة من توفير معلومات ملائمة تساعدها على اتخاذ قراراتها بشكل رشيد، خصوصا تلك القرارات المتعلقة بالمستقبل والمرتبطة بالمخاطر المستقبلية.

واستنادا على ما تواجهه المحاسبة الاكتوارية من معوقات عند عملية تطبيقها تحد من فاعلية استخدامها فأنه تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

س: هل توجد معوقات تطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين في مدينة بنغازي ؟

4.1 أهداف الدراسة:

بناءً على صياغة مشكلة الدراسة فإن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تحديد معوقات تطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين في مدينة بنغازي، حيث تم تقسيم المعوقات إلى معوقات إدارية ومعوقات بشرية ومعوقات فنية.

5.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين أحدهما أهمية نظرية والآخر أهمية علمية وهي كالتالي:

تتمثل أهمية الدراسة بأهمية الموضوع نفسه والمتعلق بالمحاسبة الاكتوارية ولما لها من أهمية بالغة في تزويد شركات التأمين بالبيانات والمعلومات المالية الملائمة التي تمكنها من اتخاذ قراراتها بشكل مناسب، كما تتمثل أهمية الدراسة في أهمية الميزة التي تقدمها المحاسبة الاكتوارية والمتمثلة في قياس المخاطر المصاحبة للإيرادات والتكاليف المستقبلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المالية.

تحديد متغيرات الدراسة المستقلة (الرئيسة والفرعية) من خلال استنباطها من أدبيات الدراسة والتي تمثل معوقات تطبيق المحاسبة الاكتوارية بشكلها العام وفي شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي بشكل خاص.

كما تتمثل أهمية الدراسة في إثراء البحث العلمي من خلال هذه الدراسة والعمل على إعداد دراسات

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

أخرى مستقبلية لها علاقة بموضوع الدراسة.

6.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: وجود معوقات لتطبيق المحاسبة الالكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

وتنقسم الفرضية الرئيسة للدراسة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: وجود معوقات إدارية لتطبيق المحاسبة الالكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثانية: وجود معوقات بشرية لتطبيق المحاسبة الالكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثالثة: وجود معوقات فنية لتطبيق المحاسبة الالكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

7.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في دراسة وجهة نظر الإدارة التنفيذية المتمثلة في مديري الإدارات ورؤساء الأقسام العاملين بشركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي، كما تتمثل حدود الدراسة في حدود المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية (المعوقات) التي تم استنباطها من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم المحاسبة الاكتوارية:

عرفت المحاسبة الاكتوارية بأنها أحد الاتجاهات الحديثة في النطاق المحاسبي التي تعتمد على استخدام العلوم الإحصائية، الرياضية، العلوم المالية والاقتصادية في معرفة اتجاه الوضع المالي للشركات وتحليل مخاطرها من عجز مالي وخاصة في قطاع التأمين (زريبة و آخرون، 15:2024) كما عرفت أيضا بأنها الاتجاه المعرفي الذي يستخدم الدوال الرياضية والطرق الحسابية والأساليب الإحصائية في تخمين مدى تحقق المخاطر أو حدوث مشكلة ما مستقبلا وفق أسس ونسب رقمية وإيجاد الحلول الملائمة للمخاطر عن طريق إمكانية التحوط لتجنب وقوع الخطر أو التقليل للآثار الناجمة عن تلك المخاطر، إذ أن تطبيق الأسس الإحصائية والرياضية وفقا للبيانات المعطاة لعينة من مجتمع ما يمكن حساب حجم النقصان أو الزيادة، بمعنى معرفة حجم

التغيرات التي حدثت على حجم العينة، وإمكانية تخمين التغيرات الكمية الحاصلة في حجم العينة مستقبلا (الطيب، 15:2008) نقلا عن (عبدي، 117:2024)

من خلال التعريفات السابقة نجد بأن المحاسبة الاكتوارية عبارة عن استخدام مجموعة الأساليب الإحصائية والرياضية والمالية بهدف قياس وتقييم وإدارة المخاطر المستقبلية وعدم اليقين لتقليل التكاليف إلى أقل حد ممكن وتعظيم قيمة الشركة.

2.2 اهداف المحاسبة الاكتوارية:

تهدف المحاسبة الاكتوارية إلى تحديد مقدار التمويل اللازم الذي سوف تحتاجه الشركة لتغطية التزاماتها المستقبلية والتي من المتوقع سدادها وذلك من خلال قياس وتقييم وإدارة المخاطر المتوقعة (Taylor & Francis, 2010)، كما تهدف المحاسبة الاكتوارية إلى حساب وتقدير الاحتياطي الحسابي لتأمينات الحياة الفردية والجماعية وتكوين الأموال، وتهدف أيضا إلى رسم وتنظيم التدفقات النقدية المتوقعة من خلال حزمة من علوم المحاسبة والرياضيات والاحصاء والتمويل والاقتصاد بشكل اكتواري (علي و آخرون، 2023).

3.2 أهمية المحاسبة الاكتوارية:

تتمثل أهمية المحاسبة الاكتوارية في تماشي هذه الأخيرة مع التطورات السريعة والمتلاحقة التي طرأت على الشركات بشكل عام و شركات التأمين بشكل خاص وتزويد هذه الشركات بالمعلومات الملائمة التي تمكنها من اتخاذ قراراتها بشكل ملائم كما تمكنها من قياس وتقييم وإدارة مخاطرها المتوقعة على إيراداتها وتكاليفها المستقبلية (Shahwan, 2024)، وتتمثل أهمية المحاسبة الاكتوارية أيضا في تزويد الأسواق المالية خصوصا في الدول النامية بالمعلومات الملائمة التي تساعدها على تحقيق أهدافها بشكل مناسب (زريبة وآخرون، 2024) كما تتمثل أهمية المحاسبة الاكتوارية في استعمالها للطرق والأساليب الاكتوارية بهدف عمليات القياس المحاسبي للإيرادات والتكاليف المستقبلية وكذلك قياس وتقييم المخاطر المصاحبة لها (سعيد، 2018)

4.2 معوقات تطبيق المحاسبة الاكتوارية:

تواجه الأساليب الحديثة للمحاسبة العديد من المعوقات عن عملية تطبيقها، ولعل أسلوب المحاسبة الاكتوارية كغيره من الأساليب المحاسبية الحديثة يواجه العديد من المعوقات عند عملية تطبيقه، فتواجه المحاسبة الاكتوارية باعتبارها أسلوب محاسبي حديث يزود إدارة الشركة بالمعلومات المالية الملائمة ذات الطابع التنبئي خصوصا فيما يتعلق بعملية قياس وتقييم وإدارة المخاطر المستقبلية العديد من المعوقات التي تقف عثرة أمام عملية تطبيقها وتحقيق أهدافها.

واستنادا على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتعلقة بالأساليب المحاسبية الحديثة وخصوصا بالمحاسبة الاكتوارية والعلوم الاكتوارية من جهة وعلى المعوقات التي يمكن أن تقف عائقا أمام استخدام أو تطبيق أسلوب المحاسبة الاكتوارية من جهة أخرى فقد تم سرد المعوقات التالية والمتعلقة بالمعوقات الإدارية والبشرية والفنية باعتبارها معوقات رئيسة للدراسة وممثلة لمتغيراتها المستقلة الرئيسة وما يتبعها من معوقات فرعية ممثلة للمتغيرات المستقلة الفرعية للدراسة أيضا.

1.4.2 المعوقات الإدارية:

1.عدم وجود قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن البيئة الديموغرافية عن المشتركين في شركات التأمين.

2.عدم وجود إدارة أو قسم اكتواري يقوم بإعداد العمليات الاكتوارية وإعداد التقييم والافتراضات.

3.عدم دعم الإدارة العليا لتطبيق المحاسبة الاكتوارية.

4.عدم حاجة شركات التأمين لتطبيق المحاسبة الاكتوارية.

5.عدم وجود أهمية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية من قبل الإدارة.

6.عدم وجود تحفيز مادي للخبراء أو المحاسبين الاكتواريين للعمل في شركات التأمين.

2.4.2 المعوقات البشرية:

1.عدم وجود كوادر بشرية متحصله على درجة الزمالة من منظمة اكتوارية.

2.عدم وجود كوادر بشرية مؤهله تأهيلا مهنيا للقيام بالإعمال الاكتوارية.

3.عدم الاهتمام بالموارد البشرية للقيام بالعمل الاكتواري.

4.عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا علميا للقيام بالأعمال الاكتوارية.

5.عدم قيام شركات التأمين بإعداد دورات علمية ومهنية عن المحاسبة الاكتوارية.

6.عدم وجود الوعي لأهمية تطبيق المحاسبة الاكتوارية لدى العاملين بشركات التأمين.

3.4.2 المعوقات الفنية:

1.عدم وجود برنامج خاص بتدقيق العمل الاكتواري.

2.عدم تحديد الالتزامات المستقبلية وتحديد قيمة الاستحقاقات الحالية والسيولة النقدية المتوفرة بشكل اكتواري.

3.عدم توفير معلومات حول أرباح عقود التأمين التي تتوقع الشركة الاعتراف بها في المستقبل.

4.عدم حساب الدفعات الدورية التي يجب على الشركة القيام بها لتمويل الاستحقاقات لوثائق التأمين.

5.عدم تقييم المخاطر المستقبلية المحتملة بشكل اكتواري.

6.عدم القدرة على تحديد المخاطر الاكتوارية الناجمة عن الافتراضات التي يقوم بها الاكتواريين في نموذج تسعير وثيقة التأمين.

7.عدم تقدير المخاطر الخاصة بالتغطيات التأمينية وتقييمها ووضع الأسعار المناسبة لها.

استنادا على مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومراجعة أدبياتها وكذلك عملية استنباط متغيرات الدراسة المستقلة (الرئيسة والفرعية) وتحديد علاقتها بالمتغير التابع للدراسة فقد تم رسم هذه العلاقات من خلال نموذج الدراسة رقم **(1)**.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

المتغير التابع

المتغيرات المستقلة الفرعية

المتغيرات المستقلة الرئيسية

تطبيق المحاسبة الإكتوارية

1. المعوقات الإدارية

1.1 عدم وجود قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن البيئة الديموغرافية عن المشتركين في شركات التأمين.

2.1 عدم وجود إدارة او قسم اكتواري يقوم بإعداد العمليات الاكتوارية وإعداد التقييم والافتراضات.

3.1 عدم دعم الإدارة العليا لتطبيق المحاسبة الاكتوارية.

4.1 عدم حاجة شركات التأمين لتطبيق المحاسبة الاكتوارية.

5.1 عدم وجود أهمية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية من قبل الإدارة.

6.1 عدم وجود تحفيز مادي للخبراء او المحاسبين الاكتواريين للعمل في شركات التأمين.

2.المعوقات البشرية

1.2 عدم وجود كوادر بشرية متحصله على درجة الزمالة من منظمة اكتوارية.

2.2 عدم وجود كوادر بشرية مؤهله تأهيلا مهنيا للقيام بالإعمال الاكتوارية.

3.2 عدم الاهتمام بالموارد البشرية للقيام بالعمل الاكتواري .

4.2 عدم وجود كوادر بشرية مؤهله تأهيلا علميا للقيام بالأعمال الاكتوارية.

5.2 عدم قيام شركات التأمين بإعداد دورات علمية ومهنية عن المحاسبة الاكتوارية.

6.2 عدم وجود الوعي لأهمية تطبيق المحاسبة الاكتوارية لدي العاملين بشركات التأمين.

7.2 عدم وجود كوادر بشرية قادرة على عملية تقييم المخاطر المالية لمنتجات التأمين بشكل اكتواري.

3.المعوقات الفنية

1.3 عدم وجود برنامج خاص بتدقيق العمل الاكتواري.

2.3 عدم تحديد الالتزامات المستقبلية وتحديد قيمة الاستحقاقات الحالية والسيولة النقدية المتوفرة بشكل اكتواري.

3.3 عدم توفير معلومات حول أرباح عقود التأمين التي تتوقع الشركة الاعتراف بها في المستقبل.

4.3 عدم حساب الدفعات الدورية التي يجب على الشركة القيام بها لتمويل الاستحقاقات لوثائق التأمين.

5.3 عدم تقييم المخاطر المستقبلية المحتملة بشكل اكتواري.

6.3 عدم القدرة على تحديد المخاطر الاكتوارية الناجمة عن الافتراضات التي يقوم بها الاكتواريون في نموذج تسعير وثيقة التأمين.

7.3 عدم تقدير المخاطر الخاصة بالتغطيات التأمينية وتقييمها ووضع الأسعار المناسبة لها.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

جعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة بهدف تحديد المتغيرات المستقلة (المعوقات) التي تؤثر بصورة عامة على تطبيق المحاسبة الاكتوارية، ومن ثم تكوين نموذج الدراسة و دراسة الإطار النظري لها في ضوء العوامل البيئية المحلية وذلك من خلال تحديد المتغيرات المختلقة التي يحتمل أن تؤثر على تطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي بصورة خاصة، وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة رئيسة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة ومن ثم جمع البيانات اللازمة وتحليلها وصياغة النتائج (الاستنتاجات العلمية للدراسة).

1.1.3 متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغيرات المستقلة الرئيسة والمتمثلة في معوقات تطبيق المحاسبة الاكتوارية، والمتغيرات المستقلة الفرعية والمتمثلة في المعوقات الإدارية والمعوقات البشرية والمعوقات الفنية، كما تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع والمتمثل في تطبيق المحاسبة الاكتوارية.

2.1.3.أداة جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، وقد تضمن الاستبيان جزئيين رئيسين، حيث يتمثل الجزء الأول في البيانات الديموغرافية أو الشخصية عن المشاركين (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة)، أما الجزء الثاني فيمثل محاور الدراسة (معوقات تطبيق المحاسبة الاكتوارية) وهي: المحور الأول (المعوقات الإدارية)، المحور الثاني (المعوقات البشرية) المحور الثالث، (المعوقات الفنية).

3.1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الإدارة التنفيذية لشركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي والمتمثلة في مديري الإدارات ورؤساء الأقسام وذلك لما لهم من دور فعال ورئيس في تطبيق الأساليب المالية والمحاسبية في الشركة من جهة وما تمثله مراكزهم التنفيذية من صلاحيات تكفل عمليات التطبيق

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

الفعلي للأساليب المحاسبية والإدارية من جهة أخرى.

فقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث بلغ حجم العينة المختارة أو الموزعة 68 مفردة وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على جميع عينة الدراسة، وقد تم استرجاع 52 استمارة صالحة للتحليل أي ما نسبته 76% تقريبا.

كما يوضح الجدول رقم (1) عدد وأسماء شركات التأمين الخاضعة للدراسة.

الجدول رقم (1) عدد وأسماء شركات التأمين الخاضعة للدراسة

ت	اسم الشركة
1	شركة ليبيا للتأمين
2	شركة الأوائل
3	الشركة العالمية
4	شركة الليبو
5	الشركة الاتحادية للتأمين
6	الشركة المتحدة للتأمين
7	الشركة الليبية الضمانية
8	شركة التكافل
9	شركة تبيستي
10	شركة الثقة
11	شركة الصحاري للتأمين
12	شركة المهندس
13	شركة النماء الليبية للتأمين

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

1.4تحليل بيانات الدراسة:

1.1.4صدق وثبات فقرات الدراسة:

قد تم استخدم معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات (معامل الثبات) محاور (المعوقات) الدراسة، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (2)، حيث يتبين لنا من خلال الجدول رقم (2) أن معامل الثبات لجميع المحاور والفقرات قد بلغ 86 % وأن المحاور (المعوقات) تحصلت على معاملات أكبر من 70% وهذا يشير إلى أن أداة جمع بيانات الدراسة (الاستبيان) تتسم بالثبات بدرجة عالية مما أمكن من استخدامها بثقة كأداة قياس صالحة للتحليل.

جدول رقم (2) معاملات الثبات

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المعوقات الإدارية	6	% 76
المعوقات البشرية	7	% 74
المعوقات الفنية	7	% 80
المتوسط العام	20	% 86

2.1.4تحليل وتفسير البيانات الديموغرافية:

يوضح الجدول رقم (3) أن ما نسبته 55.8 % من العينة المشاركة في الدراسة يحملون مؤهل البكالوريوس، وما نسبته 25 % يحملون مؤهل دبلوم عالي، بينما ما نسبته 9.6 % يحملون مؤهل الماجستير وما نسبته 5.8 % هم من حاملين مؤهل الدكتوراه وأخيراً من حاملين المؤهلات الأخرى والمتمثلة في المعاهد المتوسطة وشهادة الثانوية ما نسبته 3.8 %، كما يبين نفس الجدول ما نسبته 48.1 % تمثل تخصصات أخرى غير تخصصات المحاسبة والتمويل والاحصاء والرياضيات، حيث تتمثل هذه التخصصات في إدارة الاعمال و تقنية المعلومات و الهندسة و القانون، بينما يمثل ما نسبته 32.7 % من تخصص المحاسبة و ما نسبته 15.4 % من تخصص الاقتصاد بينما يمثل

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

ما نسبته 1.9 % من تخصصي التمويل والإحصاء على التوالي.

وكذلك تأتي ما نسبته 51.9 % من ذوي الخبرة لأكثر من خمسة عشر عاما بينما يأتي ما نسبته 11.5 % من ذوي الخبرة لأقل من خمس سنوات، كما تتمثل مفردات العينة من حيث المستوى الوظيفي ما نسبته 71.2 % من رؤساء الأقسام وما نسبته 28.2 % من مدراء الإدارات وهذه النسب السابقة تعطي انطباعا هاماً علي تفهم العينة لموضوع المحاسبة الاكتوارية بشكل عام وتفهمهم للإجابة على الاستبيان بشكل خاص، وهذا يرفع مستوى الثقة في المعلومات والآراء المتحصل عليها من قبلهم.

الجدول رقم (3) البيانات الديموغرافية أو الشخصية

البيان	المتغير	التكرار	النسبة
المؤهلات العلمية للمشاركين	دبلوم عالي	13	% 25
	بكالوريوس	29	% 55.8
	ماجستير	5	% 9.6
	دكتوراه	3	% 5.8
	أخرى	2	% 3.8
	الإجمالي	52	% 100
التخصص	محاسبة	17	% 32.7
	تمويل	1	% 1.9
	اقتصاد	8	% 15.4
	إحصاء	1	% 1.9
	أخرى	25	% 48.1
	الإجمالي	52	% 100
الخبرة العلمية للمشاركين	اقل من 5 سنوات	6	% 11.5
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	12	% 23.1
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	7	% 13.5
	من 15 سنة فأكثر	27	% 51.9
	الإجمالي	52	% 100

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المستوى الوظيفي	مدير إدارة	15	% 28.8
	رئيس قسم	37	% 71.2
	الإجمالي	52	% 100

2.4.تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات والوصول لأهداف الدراسة من خلال استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وللتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات فقد قام الباحث بإجراء اختبار الاعتدال Test of Normality واختبار الاعتدال من نوع Q-Q Plots NORMAL لكل محور من محاور الدراسة (المعوقات الثلاثة)، ويعتبر هذا الاختبار ضروري لتحديد نوعية الاختبارات التي سوف يتم استخدامها لاختبار الفرضيات، وتبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية (البارومتري، Parametric) في اختبار

1.2.4.فرضيات الدراسة.

إجراءات معالجة استمارة الاستبيان

اعتمد الباحث في تحديد خيارات الإجابة على الأسئلة المتعلقة باختبار الفرضيات على مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد درجات الموافقة، تم احتساب المدى باستخدام المعادلة التالية (أكبر قيمة–أقل قيمة) مقسومة على 5 أي حوالي 80 % وعليه سوف تكون درجات الموافقة كما في الجدول رقم (4)، ومن ثم ستحدد في أي مستوى من المستويات المذكورة في الجدول تقع المتوسطات الحسابية لمحاور (المعوقات) الدراسة، ووفقا لذلك يتم تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

جدول (4) مقياس درجات الموافقة

درجة الموافقة	حدود القياس	
	الحد الأعلى	الحد الأدنى
غير موافق بشدة	1.79	1
غير موافق	2.59	1.80
محايد	3.39	2.60

3.40	4.19	موافق
4.20	5	موافق بشدة

2.2.4.تحليل نتائج الدراسة:

يظهر الجدول رقم (5) المحور الأول لهذه الدراسة والمتمثل في المعوقات الإدارية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي، حيث يتضمن هذا المحور ست أسئلة، وقد حظي السؤالين الأول والثاني والمتعلقان بعدم وجود قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن البيئة الديموغرافية عن المشتركين في شركات التأمين وكذلك بعدم وجود إدارة أو قسم اكتواري يقوم بإعداد العمليات الاكتوارية وإعداد التقييم والافتراضات بأعلى نسبة موافقة (76.9%) وبمتوسط حسابي 3.846 فيما حاز السؤال الرابع والمتعلق بعدم حاجة شركات التأمين لتطبيق المحاسبة الاكتوارية بأقل نسبة موافقة (65%) وبمتوسط حسابي 3.250 بالمقابل كانت نسبة الإجابة بـ "غير موافق" ضعيفة جداً وتصل إلى الصفر في عدد من الأسئلة، وهذه النتائج مدعومة بالمتوسط المرجح العام البالغ 3.612 والانحراف المعياري 0.628 التي تشير إلى إدراك المشاركين في الدراسة وجود معوقات إدارية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

جدول رقم (5) نتائج المحور الأول (المعوقات الإدارية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي)

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1.1	عدم وجود قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن البيئة الديموغرافية عن المشتركين في شركات التأمين	3.846	0.894	% 76.9
2.1	عدم وجود إدارة او قسم اكتواري يقوم بإعداد العمليات الاكتوارية وإعداد التقييم والافتراضات	3.846	0.777	% 76.9
3.1	عدم دعم الإدارة العليا لتطبيق المحاسبة الاكتوارية	3.730	0.910	% 74.6
4.1	عدم حاجة شركات التأمين لتطبيق المحاسبة الاكتوارية	3.250	1.082	% 65
5.1	عدم وجود أهمية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية من قبل الإدارة	3.346	0.988	% 66.9

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

6.1	عدم وجود تحفيز مادي للخبراء او المحاسبين الاكتواريين للعمل في شركات التأمين	3.654	0.947	% 73.1
3.612المتوسط المرجح العام =		0.628الانحراف المعياري العام =		

كما يظهر لنا الجدول رقم (6) المحور الثاني لهذه الدراسة والمتمثل في المعوقات البشرية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي، حيث يتضمن هذا المحور سبعة أسئلة، وقد حظى السؤال الأول والمتعلق بعدم وجود كوادر بشرية متحصلة على درجة الزمالة من منظمة اكتوارية بأعلى نسبة موافقة (80.4%) وبمتوسط حسابي 4.019 وانحراف معياري 0.874 فيما حاز السؤال الرابع والمتعلق بعدم وجود كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا علميا للقيام بالأعمال الاكتوارية بأقل نسبة موافقة (74.6%) وبمتوسط حسابي 3.731 وانحراف معياري 0.952 بالمقابل كانت نسبة الاجابة بـ "غير موافق" ضعيفة جداً وتصل إلى الصفر في عدد من الأسئلة وان كل نسب الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح، وهذه النتائج مدعومة بالمتوسط المرجح العام لهذا المحور و البالغ 3.879 وكذلك الانحراف المعياري والبالغ 0.556 التي تشير إلى إدراك المشاركين في الدراسة إلى وجود معوقات بشرية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

جدول رقم (6) نتائج المحور الثاني (المعوقات البشرية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1.2	عدم وجود كوادر بشرية متحصلة على درجة الزمالة من منظمة اكتوارية	4.019	0.874	% 80.4
2.2	عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا مهنيا للقيام بالإعمال الاكتوارية	3.885	0.832	% 77.7

3.2	عدم الاهتمام بالموارد البشرية للقيام بالعمل الاكتواري	3.923	0.763	% 78.5
4.2	عدم وجود كوادر بشرية مؤهله تأهيلا علميا للقيام بالأعمال الاكتوارية	3.731	0.952	% 74.6
5.2	عدم قيام شركات التأمين بإعداد دورات علمية ومهنية عن المحاسبة الاكتوارية	3.942	0.895	% 78.8
6.2	عدم وجود الوعي لأهمية تطبيق المحاسبة الاكتوارية لدي العاملين بشركات التأمين	3.904	0.891	% 78.1
7.2	عدم وجود كوادر بشرية قادرة على عملية تقييم المخاطر المالية لمنتجات التأمين بشكل اكتواري	3.750	1.007	% 75
3.879المتوسط المرجح العام =		0.556الانحراف المعياري العام =		

و يظهر الجدول رقم (7) المحور الثالث لهذه الدراسة والمتمثل في المعوقات الفنية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي، حيث يتضمن هذا المحور سبع أسئلة، وقد حظى السؤال الأول والمتعلق بعدم وجود برنامج خاص بتدقيق العمل الاكتواري بأعلى نسبة موافقة (80.8%) وبمتوسط حسابي 4.039 وانحراف معياري 0.766 فيما حاز السؤال الرابع والمتعلق بعدم حساب الدفعات الدورية التي يجب على الشركة القيام بها لتمويل الاستحقاقات لوثائق التأمين بأقل نسبة موافقة (67.3%) وبمتوسط حسابي 3.365 وانحراف معياري 1.085 بالمقابل كانت نسبة الاجابة بـ "غير موافق" ضعيفة جداً وتصل إلى الصفر في عدد من الأسئلة، وهذه النتائج مدعومة بالمتوسط المرجح العام لهذا المحور و البالغ 3.725 وكذلك الانحراف المعياري والبالغ 0.609 التي تشير إلى إدراك المشاركين في الدراسة إلى وجود معوقات فنية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

جدول رقم (7) نتائج المحور الثالث (المعوقات الفنية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي)

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1.3	عدم وجود برنامج خاص بتدقيق العمل الاكتواري	4.039	0.766	% 80.8
2.3	عدم تحديد الالتزامات المستقبلية وتحديد قيمة الاستحقاقات الحالية والسيولة النقدية المتوفرة بشكل اكتواري	3.885	0.676	% 77.7
3.3	عدم توفير معلومات حول أرباح عقود التأمين التي تتوقع الشركة الاعتراف بها في المستقبل	3.577	0.893	% 71.5
4.3	عدم حساب الدفعات الدورية التي يجب على الشركة القيام بها لتمويل الاستحقاقات لوثائق التأمين	3.365	1.085	% 67.3
5.3	عدم تقييم المخاطر المستقبلية المحتملة بشكل اكتواري	3.865	0.950	% 77.3
6.3	عدم القدرة على تحديد المخاطر الاكتوارية الناجمة عن الافتراضات التي يقوم بها الاكتواريون في نموذج تسعير وثيقة التأمين	3.692	0.875	% 73.8
7.3	عدم تقدير المخاطر الخاصة بالتغطيات التأمينية وتقييمها ووضع الأسعار المناسبة لها	3.654	1.027	% 73.1
	3.725المتوسط المرجح العام =		0.609الانحراف المعياري العام =	

3.2.4.اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: وجود معوقات لتطبيق المحاسبة الالكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

وتم اختبار الفرضية الرئيسة من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولي: وجود معوقات إدارية لتطبيق المحاسبة الالكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثانية: وجود معوقات بشرية لتطبيق المحاسبة الالكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثالثة: وجود معوقات فنية لتطبيق المحاسبة الالكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

وبالنظر إلي النتائج التي تم التوصل إليها من الجدول رقم (8)، نجد أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة (المعوقات الإدارية – المعوقات البشرية – المعوقات الفنية) كانت 3.612 - 3.879 – 3.725

علي التوالي وبانحراف معياري 0.628 - 0.556 – 0.609 علي التوالي أيضا، تقع ضمن نطاق درجة الموافقة (موافق) الموضحة بالجدول رقم (4). كما أن (P<0.05) لكل محور، وعليه يتم قبول الفرضيات الفرعية.

ومن ملاحظة المتوسط العام لمحاور الدراسة (المعوقات) الذي بلغ 3.745 الانحراف المعياري 0.481 وقيمة الدلالة (P) لجميع المحاور التي كانت أقل من مستوى المعنوية α ، نجد أن أفراد العينة موافقين علي وجود معوقات لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسة الأولي (وجود معوقات لتطبيق المحاسبة الالكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي).

جدول رقم (8) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

متوسط المقياس= 3							
المعوقات	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
المعوقات الإدارية	52	3.612	0.628	7.033	51	.000	دال
المعوقات البشرية	52	3.879	0.556	11.40	51	.000	دال
المعوقات الفنية	52	3.725	0.609	8.584	51	.000	دال
المتوسط العام	52	3.745	0.481	11.17	51	.000	دال

5.3 النتائج:

1.وجود معوقات إدارية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي متمثلة في عدم وجود قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن البيئة الديموغرافية عن المشتركين في شركات التأمين و عدم وجود إدارة أو قسم اكتواري يقوم بإعداد العمليات الاكتوارية وإعداد التقييم والافتراضات وكذلك عدم دعم الإدارة العليا لتطبيق المحاسبة الاكتوارية وأيضا عدم أهمية و حاجة شركات التأمين لعملة التطبيق للمحاسبة الاكتوارية وعدم وجود تحفيز مادي للخبراء أو المحاسبين الاكتواريين للعمل في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي.

2.وجود معوقات بشرية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين

العاملة في مدينة بنغازي متمثلة في عدم وجود كوادر بشرية متحصلة على درجة الزمالة من منظمة اكتوارية وعدم وجود كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا علميا و مهنيا للقيام بالأعمال الاكتوارية وأيضا عدم الاهتمام بالموارد البشرية للقيام بالعمل الاكتواري وكذلك عدم قيام شركات التأمين بإعداد دورات علمية ومهنية عن المحاسبة الاكتوارية وعدم وجود الوعي لأهمية تطبيق المحاسبة الاكتوارية لدي العاملين بشركات التأمين وأيضا عدم وجود كوادر بشرية قادرة على عملية تقييم المخاطر المالية لمنتجات التأمين بشكل اكتواري.

3.وجود معوقات فنية لتطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات التأمين العاملة في مدينة بنغازي متمثلة في عدم وجود برنامج خاص بتدقيق العمل الاكتواري وعدم تحديد الالتزامات المستقبلية وتحديد قيمة الاستحقاقات الحالية والسيولة النقدية المتوفرة بشكل اكتواري، وأيضا عدم تقدير المخاطر الخاصة بالتغطيات التأمينية وتقييمها ووضع الأسعار المناسبة لها، كما تتمثل المعوقات الفنية في عدم توفير معلومات حول أرباح عقود التأمين التي تتوقع الشركة الاعتراف بها في المستقبل وأيضا عدم حساب الدفعات الدورية التي يجب على الشركة القيام بها لتمويل الاستحقاقات لوثائق التأمين وعدم تقييم المخاطر المستقبلية المحتملة بشكل اكتواري، وكذلك عدم القدرة على تحديد المخاطر الاكتوارية الناجمة عن الافتراضات التي يقوم بها الاكتواريين في نموذج تسعير وثيقة التأمين.

6.3 التوصيات:

1.العمل على وضع قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن البيئة الديموغرافية عن المشتركين في شركات التأمين وإنشاء إدارة أو قسم يعمل على إعداد العمليات الاكتوارية.

2. ربط الحافز المادي للخبراء أو المحاسبين الاكتواريين بالعمل الاكتواري الذي يساعد شركة التأمين على القيام بأعمالها على أكمل وجه.

3.العمل على إعداد كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا علميا ومهنيا للقيام بالأعمال الاكتوارية، وكذلك العمل على إعداد دورات علمية مهنية للكادر الوظيفي بشركات التأمين.

4.قيام شركات التأمين بالعمل على زيادة الوعي لدى العاملين لديها لأهمية تطبيق المحاسبة الاكتوارية، وتأهيل كوادرها البشرية القادرة على عملية تقييم المخاطر المالية لمنتجات التأمين بشكل اكتواري للعمل داخل الشركة.

5.العمل على وضع برنامج خاص بتدقيق العمل الاكتواري وتحديد الالتزامات المستقبلية وتحديد قيمة الاستحقاقات الحالية والسيولة النقدية المتوفرة بشكل اكتواري لدى شركات التأمين.

6. العمل على تقدير المخاطر الخاصة بالتغطيات التأمينية وتقييمها ووضع الأسعار المناسبة لها وتوفير معلومات حول أرباح عقود التأمين التي تتوقع الشركة الاعتراف بها في المستقبل. العمل على حساب الدفعات الدورية التي يجب على الشركة القيام بها لتمويل الاستحقاقات لوثائق التأمين وتقييم المخاطر المستقبلية المحتملة بشكل اكتواري.

7.العمل على تحديد المخاطر الاكتوارية الناجمة عن الافتراضات التي يقوم بها الاكتواريين في نموذج تسعير وثيقة التأمين.

8.تدريس علم المحاسبة الاكتوارية في الجامعات والمعاهد العليا في ليبيا والعمل على تبني منهج ملائم يؤهل خريجي الجامعات والمعاهد تأهيلا علميا مناسبا للقيام بأعمال المحاسبة الاكتوارية.

9.تبني المنظمات المهنية والتي تنظم عمل المحاسبة والمراجعة في ليبيا مهمة نشر المعرفة المتعلقة بأسلوب المحاسبة الاكتوارية وتنظيم دورات مهنية تعمل على تزويد المحاسبين والمراجعين الليبيين بالمعرفة المناسبة والتي تمكنهم من تطبيق المحاسبة الاكتوارية في شركات الأعمال المختلفة في ليبيا.

10.تبني المركز الليبي للبحوث والدراسات الاكتوارية باعتباره مركزا متخصصاً في الدراسات الاكتوارية إلى إعداد دورات علمية ومهنية متخصصة في مجال الدراسات الاكتوارية والعمل على رفع مستوى كفاءة المتدربين إلى الحد الذي يمكّنهم من إجراء دراسات اكتوارية في شركات التأمين في ليبيا.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1.ابوالقاسم، حيدر احمد و عبد، يوسف عبدالله، " التأمين الفردي على الحياة بيت التحليل الاقتصادي والتسعير الاكتواري – دراسة تطبيقية في شركة التأمين العراقية العامة "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والستون، العراق، 2019.

2.الحبيطي، قاسم محسن و يحي، زياد هاشم، "تأثير التطورات في بيئة الاعمال على المحاسبة الإدارية في القرن الحادي والعشرين "، مجلة بحوث اقتصادية، العدد الثالث عشر، العراق، 2006.

3.القصير، باسم حسين نور و البلداوي، علاء عبدالكريم، " تحليل الخبرة الاكتوارية وقبول التأمين على الحياة الفردية – دراسة حالة في شركة التأمين العراقية العامة "، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المؤتمر الرابع لطلبة الدراسات العليا، العراق، 2019.

4.المدني، هند عبدالكريم جملي، " قياس الملاءمة المالية في شركات التأمين – دراسة تحليلية لشركات التأمين في ليبيا " رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، بنغازي، ليبيا، 2015.

5.القانون رقم (3) لسنة 1373 و.ر بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين.

6.جميل، رافي نزار، " المحاسبة الاكتوارية ودورها في تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية "، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 35، المجلد 12، العراق، 2016.

7.خالدية، وجنان، " طرق وأساليب قياس الأقساط التأمينية باستخدام التقنيات الاكتوارية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابن خلدون – تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015.

8.زريبة وآخرون،" دور المحاسبة الاكتوارية في الموثوقية والمقارنة لمعلومات التقارير المالية بالسودان " مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد الثاني، المجلد الرابع، غزة، فلسطين، 2024.

9.سعيد، رحيم، " تطبيق أسلوب التقييم الإكتواري لمزايا المستخدمين في مؤسسة اقتصادية – دراسة حالة شركة الاسمنت سور الغزلان "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اكلي محند أوكاج بالبويرة، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018.

10.سلمان، طه ياسين، " ترشيد القرارات الرأسمالية باستعمال معلومات المحاسبة الاكتوارية -دراسة تطبيقية للمحفظة الاستثمارية لصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2021.

11.عبدي، يوسف عبدالسلام، " دور المحاسبة الاكتوارية في جودة المعلومات المحاسبية – دراسة تحليلية لآراء عينة من المحاسبين العاملين في شركات التأمين العراقية "، مجلة الريادة للمال والاعمال، العدد الأول، المجلد الخامس، العراق، 2024.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1.Shahwan, Yousef, " Actuarial Accounting and Insurance Industries Performance: The Context of the Emerging Market ", Journal of Governance and Regulation, Volume 13, Issue 3, 2014.

-Taylor & Francis, "Fair value accounting, Financial economic and the transformation of reliability ", Accounting and Business Research, Volume 40, Issue 3, 2010.

علي وآخرون، " تطبيق المحاسبة الاكتوارية ودورها في ملاءمة معلومات التقارير المالية – دراسة ميدانية عن الصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للضمان الاجتماعي في السودان "، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، السعودية، 2023.

2.Dimitrios & Ghicas, " Determinants of Actuarial Cost Method Changes for Pension Accounting and Funding ", The Accounting Review, Volume 65, 2010.

3.Sergio, M . Focardi & Fabozzi, Frank, " The Mathematics of Financial Modeling and Investment Management ", New Jersey, John Wiley and Sons Ltd, 2004

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

الو اقع المؤسسي لإدارة سفارات الدولة الليبية بالخارج بين النظرية ومؤشرات الأداء : "تحليل تقارير ديوان المحاسبة الليبي 2012-2022م"

[1].د. أنس أبوبكر مصطفى بعيرة.

1.أستاذ مشارك بقسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي، anas.buera@uob.edu.ly.

الملخص:

تولدت فكرة هذه الدراسة في أساسها من خلال الجدل الدائر حالياً داخل الأوساط المهنية والأكاديمية في الإدارة العامة الليبية ومطالبة المجتمع بدراسة "المخرجات العامة السلبية" التي بدأت تظهر من أسلوب إدارة سفارات الدولة في الخارج، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف مؤشرات الأداء المؤسسي والتنظيمي والمالي لإدارة السفارات الليبية في الخارج. وتستخدم الدراسة المنهج القائم على التحليل الكيفي لوثائق الرقابة المالية المرتبطة بالسياق التنظيمي والهيكلي لإدارة السفارات الليبية وتقديم نتائج عن أدائها المؤسسي ضمن إطار النظام المالي الليبي.

كلمات مفتاحية: إدارة السفارات – المناعة التنظيمية – الرقابة الداخلية – مؤشرات الأداء المؤسسي والمالي.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v43i1.7050

Quick Response Code

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

The institutional reality of governing the Libyan embassies abroad between theory and performance indicators: "Analysis of the reports of the Libyan Audit Bureau 2012-2022"

[1]Dr. Anas Abubakr Mustafa Buera.

1. Associate Professor, Department of Public Administration, Faculty of Economics, University of Benghazi.

Abstract

The idea of this study was generated through the controversy currently arising within the professional and academic circles of the Libyan public administration and the community demands to examine and control the 'negative outcomes' that began to appear from the Libyan embassies abroad. Therefore, this study seeks to explore the indicators of the regulatory and financial performance of the Libyan embassy systems. The study employs a qualitative method based on the analysis of the 'financial supervisory documents' to analyze the context of 'Embassy Governance' within the Libyan financial system.

Keywords: Embassy Governance – Regulatory Immune System- Internal Oversight- Institutional and financial performance indicators

تمهيد:

تحرص الأنظمة السياسية في زمننا الراهن على تقوية وتدعيم أجهزتها الدبلوماسية ضمن وزارات الخارجية من خلال التطوير التنظيمي والمؤسسي لأدواتها التنفيذية المؤسسية المستمد من التجارب الناجحة التي يفرزها إلتقاء وتشابك المصالح بين الدول ، فكوَّن ذلك كله قواعداً وأصولاً للتمثيل والتفاوض الدبلوماسي كانت متلازمة مع أصول وقواعد وأسس إدارة العمل الدبلوماسي والقنصلي وما تحمله من تمثيل وتفاوضٍ ومواقف عبر الأجهزة والأفراد والتقنيات والوسائل. وكل ما سبق أيضاً يوفر ضمانات لحماية سيادة الدولة وترشيد سياستها الخارجية وثبات مواقف السياسة الخارجية أمام الدول الأخرى والمجتمع الدولي .

إن مجال الدبلوماسية تلتقي فيه عدة مجالات كالسياسة الخارجية والتنظيم الدولي والعلاقات الدولية والإدارة العامة ، وهوعلمٌ ذو قواعدَ و

أصولٍ مؤسسية متعارف عليها. ولما كان السياق الوطني التاريخي والسياسي لكل دولة – ومعه تفاعله مع محيطيه الإقليمي والدولي- مؤثرّن في مدى جودة هذه القواعد ، فقد أصبح لزاماً على الباحثين تقديم دراسات وبحوث معمقة في تلك الأصول والقواعد المؤسسية الدبلوماسية في حالات دراسية منفردة ومقارنة من أجل تقديم الأدلة التجريبية اللازمة حول تقييم وتطوير إدارة العمل الدبلوماسي والقنصلي .

إن قطاع الخارجية الليبية هو أحد القطاعات المكملة لجهاز الإدارة العامة الحكومية الليبي في شق السياسات العامة خارج نطاق الدولة ، وهو القطاع الذي يتعهد بتطبيق السياسة الخارجية الليبية التي تحمل ضمن فروعها إدارة العمل الدبلوماسي والقنصلي في الخارج. وللعمل الدبلوماسي كوسيلةٍ أساسية في السياسة الخارجية الليبية جانبان واضحان في تنظيمه وتطويره وتوطين الاستقرار به هما : "الجانب السياسي" المتجسد في توظيف العمل الدبلوماسي لإدارة المفاوضات وإدارة العلاقات الخارجية والدولية لليبيا عبر أجهزة وموظفين، فيما ينصرف الجانب الثاني "للإدارة المؤسسية" التي تتعلق بتنظيم العمل المؤسسي القنصلي في الأجهزة والمنظمات التابعة لقطاع الخارجية في ليبيا ، وكلاهما من المفترض أن تقوم الأداة المؤسسية الممثلة في مؤسسة السفارات بالعمل على جعلهما وسيلتين تسيران بالسياسة الخارجية نحو أعلى مؤشرات الكفاءة والفاعلية المؤسسية.

أخيراً من المتوقع أن تستفيد الدراسة كثيراً من تحليل عددٍ من مؤشرات النفقات العامة الحكومية والمخصصات والتحويلات التي وردت بتقارير ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2012 وحتى عام 2022م (وهو تاريخ آخر التقارير المتوفرة بالدولة الليبية حتى كتابة هذا البحث) لتكوين صورة وافية عن إدارة السفارات الليبية في الخارج عبر تحليل بعض المؤشرات المالية الواردة من خلال مخصصات الباب الأول والثاني والمبالغ المعتمدة والمصروفات الفعلية بهذه السفارات نظراً لكون الميزانية والإنفاق تعُد من أهم عناصر ومؤشرات التقييم وتحليل سياق التنفيذ في السياسات العامة خارجياً وداخلياً بالدولة .

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

القسم الأول – إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وفرضيتها الرئيسية والمنهجية:

يوجد شبه اتفاق بين الباحثين أن سائر الأنظمة السياسية تتبنى جملة من الوسائل لتحقيق أهداف السياسة العامة الخارجية باعتبارها تجسد "سياسة قطاعية عامة استثنائية" في المجال الخارجي للدولة ، وهي تعد الأوسع بين قطاعات السياسة العامة في النظام السياسي وذلك لامتداد نطاقها نحوعددٍ كبيرٍ من الدول والمنظمات الدولية. إن هذه الوسائل لا تخرج عن الوسائل الثلاثة التالية:- (البرناوي ، 2000) .

1- الوسيلة الدبلوماسية في السياسة الخارجية .

2- المساعدات الخارجية .

3- الحرب كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية .

تتمثل المشكلة البحثية في هذه الدراسة في البحث عن ما إذا كانت السفارات -كوسيلة دبلوماسية- تسير بشكل سليم نحو الهدف المؤسسي المنشود لوجود مؤسسة السفارة والذي تمثله ركيزتان لهذا الهدف هما: "الركيزة الوظيفية والمؤسسية الروتينية" المتعلقة بالعمل الدبلوماسي القنصلي من أجل حسن التمثيل المؤسسي والإداري الحكومي لمصالح الدولة الليبية في الخارج في قطاعات السياسات العامة المختلفة ، و أيضاً "الركيزة المؤسسية الثانية التي تتعلق بالوظائف السياسية غير الروتينية" ككتابة التقارير والبيانات السياسية للارتقاء بإدارة العمل الدبلوماسي والقنصلي جنباً إلى جنب مع تأدية المهام السياسية الأخرى كوظيفة التفاوض التي تعكس وجهات النظر السياسية بين الدولة المنخرطة في روابط سياسية ودبلوماسية وتبادل المصالح لغرض تحسين العلاقات السياسية بينها (خشيم ، 1995). بالتالي ترى مشكلة الدراسة أن "عدم إدراك الدولة الليبية لأهمية إصلاح وتطوير السفارات الليبية واستمرار وجود إخفاقٍ مستمرٍ في أدائها المؤسسي الإداري والمالي قد أفضى إلى بروز مظاهر الفساد بها بشكل متفاقم ".

1.1-أسئلة المشكلة:

1-ما الذي تفيد به النظرية والممارسات الجيدة لما يجب أن يتوفر في الإطار التشريعي و العمل التنظيمي والتنفيذي لسياسة إدارة السفارات الليبية في الخارج بما يكفل تعزيز نظم الحصانة التنظيمية ومنع الفساد الإداري بها؟

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI debv42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

2-هل يقدم السياق التشريعي والهيكلي في ليبيا وضوحاً في ضوابط الوظيفة والاختيارات لإدارة السفارات الليبية في الخارج ؟ وما هي مقترحات الحلول التشريعية والتنظيمية؟

3-ما الذي تفيد به المؤشرات المالية حول النفقات الحكومية والصرف والرقابة على المال العام بسفارات الدولة الليبية في ضوء تقارير ديوان المحاسبة الليبي؟ وما هي مقترحات الحلول التي تكفل تعزيز نظام الرقابة الداخلية ومنع الفساد بهذه السفارات؟

4-ما هي حلول ومقترحات إصلاح وتطوير نظم معلومات وبيانات السفارات الليبية في ضوء الواقع التشريعي والتنفيذي والمالي لسياسة إدارة سفارات الدولة الليبية بالخارج؟

2.1-فرضية البحث :

ينطلق هذا البحث من فرضية كيفية مفادها الآتي :

"إن عدم الإدراك لأهمية نظم الحصانة التنظيمية وأهمية تعزيز نظام الرقابة الداخلية بها مصحوباً بعدم وضوح رؤية ضوابط الاختيار والتوظيف في سياسة إدارة السفارات الليبية بالخارج ضمن التشريع الحاكم لهذه السياسة (القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي في ليبيا ولائحته التنفيذية والتشريعات ذات الصلة) ، –كل ذلك- قد أفضى إلى مظاهر عدم الإدارة الجيدة لهذه السفارات وظهور مؤشرات مالية وإدارية سلبية ومظاهر الفساد في العمل الدبلوماسي والقنصلي".

3.1– منهجية البحث وأسلوب التحليل الكيفي المتبع:

إن المنهج المستخدم في هو منهج دراسة الحالة Case- Study- Method الذي يرتكز على التعمق والتتبع المؤسسي لحالةٍ أو حالاتٍ كيفية معمقة والتقصي التحليلي لخصائصها (Gerring, 2004) وهي هنا "حالة الواقع المؤسسي لسياسة إدارة السفارات الليبية" كحالةٍ محددة داخل السياسة العامة الكلية لوزارة الخارجية الليبية عبر قيامنا بتحليل عينات وردت للسفارات الليبية ضمن تقارير الجهة الرقابية المالية العليا (ديوان المحاسبة الليبي) في الدولة الليبية حيث ترتبط بتحليل وتقييم مؤشرات الأداء المؤسسي لها والتي يوفرها الإطار النظري، لذلك فقد تطلبت دواعي التحليل الاستعانة بأسلوب تحليل الوثائق الحكومية Document Analysis للفترة 2012-2022م من عُمر الدولة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI debv42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الليبية حيث يلائم هذا التحليل دراسة الحالة هذه من حيث تحليل مخرجات سياسة إدارة السفارات ضمن سياسات متعددة لقطاع الخارجية الليبية . وبحسب (Bowen, 2009) ، يستهدف تحليل الوثائق والتقارير الحكومية تقديم تحليل منظم ومعمق يوردُ نمطاً أو أكثرمن المطبوعات الرسمية الحكومية الورقية أو الإلكترونية ويتطلب وجود بيانات نوعية (كيفية) يمكن تقييمها وتقديم إضافة معرفية قائمة على المعرفة والبحث الميداني الأمبريقي النوعي Qualitative Empirical Knowledge. كما يعزز القسم الثالث تحليل الوثائق في هذا البحث بجزء من تحليل المضمون القائم على دراسة بعض نصوص مواد التشريع الحاكم لإدارة السفارات الليبية بالخارج ، ألا وهو القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي في ليبيا وما يرتبط به من تدابير تنظيمية ذات صلة .

القسم الثاني –مؤسسة السفارة ضمن النظرية الدبلوماسية:

يتوجب قبل الشروع في استكشاف الواقع المؤسسي لإدارة سفارات الدولة الليبية إلقاءُ نظرةٍ فاحصةٍ على الأسس والاعتبارات النظرية العامة لإدارة مؤسسة السفارة من حيث المفاهيم والمهام .

1.2-السفارة : المفهوم والمهام الأساسية:

يعرف العمل المؤسسي الدبلوماسي بأنه "أنماط وأشكال التواصل المؤسسي Institutionalized Communication بين جهات معترف بها دولياً تتبادل مصالحها العامة الممثلة لبلدانها في المجال الخارجي والدولي" (Bjola & Kornprobst, 2018 : 6) ، وتندرج مؤسسة "السفارة " ضمن ما يعرف بالممثلين الدبلوماسيين في النظرية الدبلوماسية حيث تعمل كوكالة دبلوماسية Diplomatic Agency تنوب عن الدولة وتمارس وظيفة التواصل المؤسسي بمثابة "العيون والأذنين" لها خارج مجال وحدود الدولة (92 : Alder-Nissen, 2016) [1] ، وهي تجسِّد المقر المؤسسي لتفويض المهمة الدبلوماسية برئاسة "سفير" (92 : Berridge & James, Alan 2003) ، حيث يعرف الممثل الدبلوماسي بأنه المبعوث

[1] Rebecca Alder-Nissen, **Diplomatic Agency**, **In**: Constantinou et.al (2016), **The SAGE Handbook of Diplomacy**, Sage Publications, pp: 92-103.

الذي يكلف رسمياً بمهام دبلوماسية في الخارج سواء لدى الدول الأجنبية أو لدى الهيئات والمنظمات الدولية، أو للمشاركة في مؤتمرات وملتقيات دولية. في هذا الصدد تبرز "فئة الموظفين الدبلوماسيين وغيرهم الذين يقومون بتمثيل دولتهم بشكل معتمد لفترة قد تمتد لسنوات ووفق لاتصالات رسمية مع دولة مضيفة (زهرة ، 1994 : 12-19). إن وظيفة التمثيل الدبلوماسي والسياسي عبر مؤسسة السفارة تعتبر وظيفة حساسة للغاية في جهاز الدولة ، ذلك لأنَّ مهمة الدبلوماسي تفرض عليه العمل على تنمية العلاقات مع الدول الأخرى بما يحقق مصالح دولته بما يُرتب أن يتحلى الموظف الدبلوماسي بالكفاءة وسرعة القرار وسِعة المعرفة بشتى فروعها إلى جانب الاطلاع الواسع بتاريخ العلاقات الدولية والقانون الدولي والدراية والخبرة الواسعة بالتاريخ الدبلوماسي الذي يربط دولته بالبلد المضيف لبعثته وما يحيط به من ظروفٍ إقليمية (العبري ، 1996) . أما المهام الأساسية للعمل الدبلوماسي المتجسدة في السفارة أو البعثة الدائمة ضمن منظمة فهي تتجسد في كل من:- التمثيل الدبلوماسي للدولة Diplomatic Representation وحماية مصالح الدولة Protection of State Interests والتفاوض Negotiation واستطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المضيفة Observationوتعزيز العلاقات الودية بين دولة البعثة والدولة المضيفة (زهرة ، 1994).

2.2- مؤشرات تقييم الأداء المؤسسي الأساسية لعمل ووظائف السفارات:

وتتجسد في نسَق تلقي التعليمات من الحكومة أو من رئاسة الدولة ، وفعالية إجراء الاتصالات ، وكفاءة التبليغ بردود الأفعال ، وجودة رفع التقارير في شتى مجالات العمل السياسي والدبلوماسي (1994: 26-37). .وبموجب التراتبية المؤسسية التنظيمية في العمل الدبلوماسي ، يبرز لدينا ما يعرف بالعمل القنصلي ووظائفه التي تحددها "اتفاقية فيينا Vienna Convention " في عام 1963م بخمس وظائف أساسية تقدم مؤشرات تقييم أساسية لعمل أية سفارة وهي:- 1-رعاية وحماية مصالح دولة البعثة، 2-تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والتعليمية مع الدولة المضيفة ، 3-رعاية مصالح الدولة وحمايتها ، 4-القيام بالأعمال الإدارية والمالية على الوجه الصحيح (1994: 108-110).

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

وتورد بعض الأدبيات المتعلقة بعمل السفارات أن من أهم ما يجب أن يظهر في مهام البعثات الدائمة وظائف ومسؤوليات أساسية تتجسد في أجهزة متخصصة تعتمد على "مبدأ التخصص وتقسيم العمل" بتأمين القيام بوظائف السياسات العامة وتحقيق مصالح دولة البعثة كما يذكر (الشامي ، 2007 : 238) ، ومع المتعارف عليه من أجهزةٍ ومهام في العمل الدبلوماسي والقنصلي بين الدول مثل :-تنظيم عمل البعثة بشكل واضح ومحدد وذو نسقٍ محدد المعالم (السفير أو رئيس البعثة)، وأن يكون هنالك تحديدٌ واضحٌ في اختصاصات الموظفين داخلها (المستشار) ، كذلك توثيق المعاملات الإدارية والمالية (المسؤول الإداري او المالي أو القنصل) ، وتقتضي الإدارة المؤسسية الجيدة وجود نسقٍ واضحٍ لإصدار الأوامر الإدارية والتنظيمية (المسؤول الإداري أو المالي أو القنصل) . كذلك وجود وضوح في إعداد التقارير ومذكرات العمل ورعاية مصالح البعثة (السكرتير) . ثم تبرز وظيفة " الملحق Attaché " والذي يتفاوت تكليفه بحسب سياق المهام الدبلوماسية لإدارة سفارات الدولة وملحقياتها (15 : Berridge & James, Alan 2003) وفي عدة نواحي ومهام متخصصة مثل المهام الاقتصادية والتجارية الي يظهر فيها العمل على إعداد تقاريرَ مستمرة وواضحة عن الأوضاع الاقتصادية البلد المضيف (الملحق الاقتصادي) إلى جانب متابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية (الملحق التجاري) . أما شؤون التعليم ، فتتطلب متابعة شؤون التعليم في البلد المضيف وإقامة الصلات مع الشخصيات العلمية والفكرية ومتابعة الحركة الثقافية والتعليمية في البلد المضيف مع إدراك أهمية الشأن الثقافي للقيام بتنظيم شؤون الطلبة والموفدين على الوجه الأكمل (الملحق الثقافي) . وفي مجال الإعلام ، تبرز مهمة الاطلاع على كل ما يتعلق بالصحافة وتحديد اتجاهات أجهزة إعلام البلد المضيف (الملحق الصحفي أو الإعلامي). هنالك أيضاءِ الشأن العسكري من حيث دراسة الأوضاع العسكرية في البلد المضيف (الملحق العسكري) وشؤون العمل والخدمة المدنية الكامنة في دراسة أوضاع وتشريعات العمل والخدمة المدنية وتقديم تقارير فنية متخصصة (الملحق العمالي) .

سوف تلتفت هذه الورقة إلى "رصد مؤشرات وظائف التسيير الإداري والمالي" بشكل عام مع التركيز بصورة أكبر على جانب "رؤية الإنفاق العام" ومدى

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI debv42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

حضور اعتبارات ترشيد الصرف والتخصيص باعتبارها من أكثر المؤشرات التي تقترب من تقديم تقييم مبدئي (بما يتوفر من بيانات) حول مدى توافر أسس "نظام المناعة والحصانة التنظيمية والرقابة الداخلية الجيدة" داخل السفارات الليبية التي برزت مؤشرات مالية حولها على ساحات الإعلام والمجتمع وفي التقارير الرقابية أكثر من أية مؤشرات أخرى هذا إلى جانب إمكانية ربطها بعددٍ من أسس وضوابط التنظيم في التشريعات الليبية النافذة .

3.2- نظم المناعة والحصانة التنظيمية والرقابة الداخلية اللازمة لإدارة السفارات:

كان لِزاماً عند محاولة استكشاف الواقع المؤسسي لإدارة سفارات الدولة الليبية أن يتم طرح مفاهيم تتعلق بتقييم مدى كفاءة وفاعلية الإطار المؤسسي كمفهومي " نظام المناعة التنظيمية " ومفهوم " نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات" سواء ظهرت هذه المفاهيم ضمن الثقافة التنظيمية لقطاع الخارجية الليبي ، أم وردت كجزء من الثقافة التنظيمية الناقدة للأداء المؤسسي من خلال التقارير الواردة من ديوان المحاسبة الليبي حول الأداء المؤسسي لسفارات الدولة الليبية بالخارج والتي تعتبر من المصادر النادرة جداً حول بيانات هذا الأداء.

"إن نظام المناعة التنظيمي يعني تجميع العمليات داخل المؤسسة ضمن إطار مؤسسي قادرٍ على تحديد المخاطر والتهديدات ومن ثمَّ قدرة المؤسسة على إزالتها" (1136 : 2013 ,Simmons) ، وعندما تتوفر آليات هذا النظام ستكون الرقابة الداخلية هي إحدى الركائز الأساسية لهذا النظام الهام لفاعلية وكفاءة الأداء المؤسسي .

ولكي يتحقق نظام المناعة التنظيمية لمؤسسة السفارة كغيرها من المؤسسات ، فمن الواجب توفرعدة عناصر متعاضدة يقف على رأسها "عنصر اختيار القيادة الرشيدة" إلى جانب "عناصر التكامل التنظيمي بين مكونات المؤسسة" و"المرونة والمشاركة والتعلم (التدريب المستمر) وثقافة حل المشكلات" (حسن ، 2022 : 8) إلى جانب أنَّ وجود نظام المناعة التنظيمية للمؤسسة يساعد على قيام "آليات الرقابة الداخلية" داخل المؤسسة وهي الآليات التي تحقق هدف التخفيف من المخاطر من خلال توفيرها لعمليات تشغيلية فعَّالة يسندها توفر نظام

معلومات وتقنية موثوق به داخلياً وخارجياً بالمؤسسة وذلك لدعم اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب ، كما أن آلية الرقابة الإدارية يجب أن تكون تحت مظلة التشريعات الوطنية النافذة وتتوافق مع إطارالقوانين والقرارات واللوائح السارية (OECD, 2019: 28).

القسم الثالث –مؤسسة السفارة ضمن السياق التشريعي والهيكلي والمعلوماتي في ليبيا :

1.3-الو اقع التشريعي لإدارة سفارات الدولة الليبية بالخارج:

أسوة بالتشريعات الإدارية والمالية وسائر تشريعات السياسات العامة القطاعات عديدة في ليبيا ، يعاني قطاع الخارجية من "ظاهرة الجمود التشريعي" من خلال استمرار العمل بتشريعاتٍ تبدو في حاجة إلى تقييم وتحليل موقفها من خصائص التشريعات الجيدة حسب المعايير العالمية للممارسات الجيدة لصنع السياسات العامة وكذلك الممارسات والمعايير المعتمدة في الاتفاقيات والأعراف الدبلوماسية الجيدة.

ويقف التشريع الأساسي المنظم للعمل السياسي والقنصلي في ليبيا و المتمثل في "القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي" في الخارج من 16 صفحة (مؤتمر الشعب العام ، قانون رقم 2 لسنة 2001 بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ، 2001 : 1-16) ولائحته التنفيذية على رأس الإطار التشريعي المنظم للسياسات الخارجية الليبية دبلوماسياً وقنصلياً عبر السفارات، كذلك قرار اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي رقم 59 لسنة 2002م بشأن تنظيم الجهاز الإداري للوزارة الذي تلا هذا التشريع . كما صدرت لهذا التشريع "لائحة تنفيذية" تتكون من 20 صفحة بتاريخ 30-8-2001م والتي يستمر العمل بها حتى الوقت الراهن كلائحةٍ سارية المفعول (قرار اللائحة رقم 144 لسنة 2001م). أما التشريع الحاكم نفسه فقد تعرض لتعديلين في عام 2012م يخصان مطالبات الجهات المختلفة بإيفاد ملحقين وفئات فنية، وذلك في مادة واحدة هي المادة رقم (14) من القانون الأساسي في 2001م ، وذلك من قبل المجلس الوطني الانتقالي خلال شهري مارس من عام 2012م ويوليو من نفس العام ، حيث خصَّت هذه التعديلات إيفاد بعض الفئات المتخصصة للعمل الدبلوماسي الخارجي "كفئة المراقبين الماليين"

بترشيحات من وزارة المالية (المجلس الوطني الانتقالي، قانون رقم 21 لسنة 2012م بتعديل القانون رقم 2 لسنة 2001 : 1) و "فئة الملحقين الفنيين" المرشحون من وزارتهم بناء على قرار من وزير الخارجية (المجلس الوطني الانتقالي، قانون رقم 57 لسنة 2012م بتعديل القانون رقم 2 لسنة 2001 : 1) [2].

ومن خلال مراقبة سياق الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بعمل السفارات الليبية في الخارج يمكن إدراج الملاحظات الأساسية التالية حول التنظيم التشريعي:-

1- وجود ظاهرة " الجمود التشريعي" في القانون واللائحة من جهة عدم خضوعهما لآلية تقييم الأثر التنظيمي والمشاورات العامة من أجل تقييم مدى الحاجة للتجديد والتطوير التنظيمي المستمر في التشريعات المتعلقة بعمل السفارات .

2- يعاني القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي من "خلطٍ في مسألة التوظيف والتكليف والاختيار" في الواقع الفعلي رغم التفرقة في المسميات والتقسيمات بمواد صريحة (المواد 6 و8) حيث برزت إشكالية عدم التفريق بين عضو السلك السياسي وموظف السلك حيث أنَّ الأول مهمته "دبلوماسية سياسية "؛ أما الثاني فمهمته "وظيفية إدارية" [3] ، وبرزت أيضاً "علاقة التصادم وعدم الاتساق" بين المراقب المالي ورئيس البعثة الدبلوماسية التي أصبحت ماثلة للعيان في كل شأن يخص العمل الخارجي بسبب ولاء كل طرف إلى جهته الأصلية بنصّ القانون المالي والدبلوماسي كما ظهر "اختلاف المسميات الوظيفية للدبلوماسيين"، الأمر الذي يخالف الاتفاقيات الدولية وما تبعه من إلغاء للسلك الدبلوماسي وعدم التمييز بين الوظائف المذكور سلفاً ، وغيرها من الأمور الفنية والدبلوماسية (شعيب ، 2023 : 1) .

[2] لوحظ أن التعديلات كانت تخضع لسعي ومطالبات الجهات المختلفة لإيفاد موظفين عنها للعمل بالسفارات والبعثات الليبية في الخارج ، حيث تحددت الفئات ضمن المادة الأولى من القانونين أرقام (21) و(57) لسنة 2012م المعدلين للقانون رقم 1 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي.

[3] ملاحظات من السفير عبد السلام الرقيعي على هامش ندوة الواقع المؤسسي للسفارات الليبية ، نوفمبر 2023م بمجلس النواب الليبي والذي يقول :" يوجد فرق جوهري بين الاثنين في طبيعة العمل والاختصاصات والمهام وحتى في المزايا والحصانات وفق اتفاقية فيينا 1963م للعمل الدبلوماسي والقنصلي. وقد كان لذلك الخلط أثر سلبي للغاية على مستوى الأداء، وأفضى لتداخل الاختصاصات والفوضى الوظيفية العارمة في عمل السفارات الليبية في الخارج " .

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

وليس أدلّ على ضعف الأداء التنظيمي للسفارات من الملاحظة الوارد من تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2016م والذي يشير إلى هذه الظاهرة بما نصه نقلاً عن التقرير (ديوان المحاسبة الليبي، 2016 : 436) :

" إن عدم اهتمام وزارة الخارجية في السابق بإعداد واعتماد الهياكل التنظيمية والملاكات الوظيفية للسفارات والقنصليات أدى إلى المبالغة في إيفاد الموظفين للعمل في الخارج ، حيث بلغ عدد الموفدين 1457 لعدد 117 بعثة بالخارج وذلك بالمخالفة للقانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن العمل السياسي والقنصلي ، فضلاً عن عدم وجود قاعدة بيانات للعقود المحلية بالخارج حيث لوحظ معها المبالغة في توظيف العاملين المحليين بالسفارات دون الحاجة لخدماتهم " .

3-عدم ضبط معايير الاختيار بشكل حاسم وفاصل في التشريعات الليبية، وترك الباب مفتوحاً لتدخل السلطات السياسية والتشريعية في اختيار موظفي السلك السياسي والدبلوماسي ، وليس أبلغ من الدليل على ذلك ونقتبس من تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2014م النصّ التالي (ديوان المحاسبة الليبي ، 2014 : 222) :-

" لقد عزفت السلطات المتعاقبة بالدولة عن وضع شروطٍ ومعايير لتولي منصب السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية بالخارج حيث لاحظ الديوان أن الاختيار يتم بالوساطة والمحسوبية بالتعيين وفق التبعية السياسية أو الجهوية أو العلاقات الشخصية ، وأحياناً يتم الفرض بالقوة ".

لقد وجدنا باباً مفتوحاً لهذا النص من وثيقة ديوان المحاسبة - وفقاء لتحليل المضمون التشريعي للقانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي - ، حيث نصَّت المادة 14 من القانون على أن يتم الإيفاد للعمل بالخارج و للعمل بالمكاتب (السفارات حالياً) – لموظفي الجهات الأخرى ، كما نصت المادة 15 معها من نفس التشريع على إيفاد "المختارين شعبياً " حسب فلسفة النظام السياسي السابق (المنتخبون حالياً) لكي ينضموا إلى موظفي أمانة اللجنة الشعبية للقطاع وفقاً

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI debv42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

للقواعد والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون (مؤتمر الشعب العام ، قانون رقم 2 لسنة 2001 بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ، 2001 : 9) ، حيث فتحت "العبارات العامة" في القانون الباب لمظاهر صريحة تجسد تجاوزات تنافي مبادئ الشفافية الحكومية والاختيارات المنضبطة القائمة على الحياد والنزاهة Impartiality ، وما تمنعه التشريعات الليبية النافذة التي تستهدف منع الوساطة والمحسوبية وتنفيع الغير والمحاباة والتفضيل ، فقد جرى -في حالاتٍ عديدة - تكليف شخصيات سياسية تشريعية وتنفيذية ببعثات سياسية ودبلوماسية بعد أن ساهموا عبر مبادرات وعمليات سياسية في مراحل مختلفة من عام 2015م وحتى عام 2021م في تسمية واختيار مسؤولين كبار ضمن الحكومات الليبية المتعاقبة وهو ما يطابق النص المقتبس عن ديوان المحاسبة الليبي الوارد أعلاه. كما فتحت المادة (14) الباب أيضاً لتعديلات جديدة لإيفاد فئات مختلفة للعمل بالسفارات والبعثات بالخارج بدون آليات.

4-عدم الاحتكام للجنة أو آلية فنية في اختيار الملحقين الماليين والثقافيين تقوم على الموازنة بين سلطة وزارة الخارجية والحاجة الفنية والوظيفية المطلوبة من القطاع المختص (المالية أو التعليم) والدليل على مسألة عدم الاحتكام هذه يجسدها نص تقرير ديوان المحاسبة نفسه كالآتي: (ديوان المحاسبة الليبي، 2014 : 223)

" قيام بعض الوزارات بتكليف ملحقين بالسفارات دون تنسيق مع وزارة الخارجية لتحديد الدول والساحات التي تحتاج لذلك ، ويتم فرضهم على وزارة الخارجية ، وقد لاحظ الديوان من خلال مراجعته لبعض السفارات وتقييمه لأداء العاملين بها وجود عدد من الملحقين والموظفين التابعين لهذه الملحقيات دون عمل طيلة السنة ومنهم الملحقون العماليون والملحقون العسكريون " .

2.3-واقع نظم المعلومات والبيانات لإدارة سفارات الدولة الليبية بالخارج:

يقع تطوير البيانات والمعلومات ونظم الميكنة في شق الإدارة المؤسسية الوظيفي ، فيتعامل مع الشؤون القنصلية المحكومة بالقانون الليبي رقم 2 لسنة 2001م ولائحته التنفيذية والاتفاقيات والمعاهدات القنصلية الدولية . كما يتفرع منه شق الشؤون الإدارية والمالية

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI debv42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الوظيفي الذي تتوزع فيه معاملات الشؤون الإدارية لعدد 1725 موظفاً دبلوماسياً بالقطاع يتوزع 625 منهم على البعثات الدبلوماسية فيما خصصت وظائف الباقين منهم على قطاعاتٍ مصاحبة للعمل الدبلوماسي القنصلي كالأمن الخارجي (356) والدفاع (51) وقطاع التعليم (75) وجهات أخرى (247) بحسب ما كان يتوفر من بيانات عن قطاع الخارجية حتى نهاية نظام الجماهيرية السياسي والإداري في عام 2011م. (تقريرعن نشاط اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي 2006 : 121) . وبحسب تقرير الخارجية ذاته ؛ فإن البعثات الدبلوماسية (شاملة للسفارات ضمن فترة الجماهيرية) قد بلغ عددها 134 سفارة وقنصلية وبعثة موزعة كالآتي :-

-المكاتب (السفارات) التي تدار بلجنة شعبية (وهو مسمى سابق مرادف لمجلس الإدارة) : 43 سفارة .

-المكاتب التي تدار بأمين مكتب ويبلغ عددها (14) مكتباً .

-المكاتب الشعبية التي تدار بقائم أعمال والتي يصل العدد فيها إلى (53) مكتباً .

-القنصليات (21) .

-البعثات الدولية (3) .

يمكن من خلال صورة الشكل رقم (1) ملاحظة توزيع السفارات والبعثات الخارجية الليبية على قارات العالم بحسب بيانات الخارجية التي توفرت بشكل رسمي إبان نهاية فترة نظام الجماهيرية السياسي بحسب الإطار الزمني المعتمد لهذا البحث.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

شكل رقم 1

توزيع السفارات الليبية (المكاتب الشعبية سابقاً) والبعثات حول قارات العالم

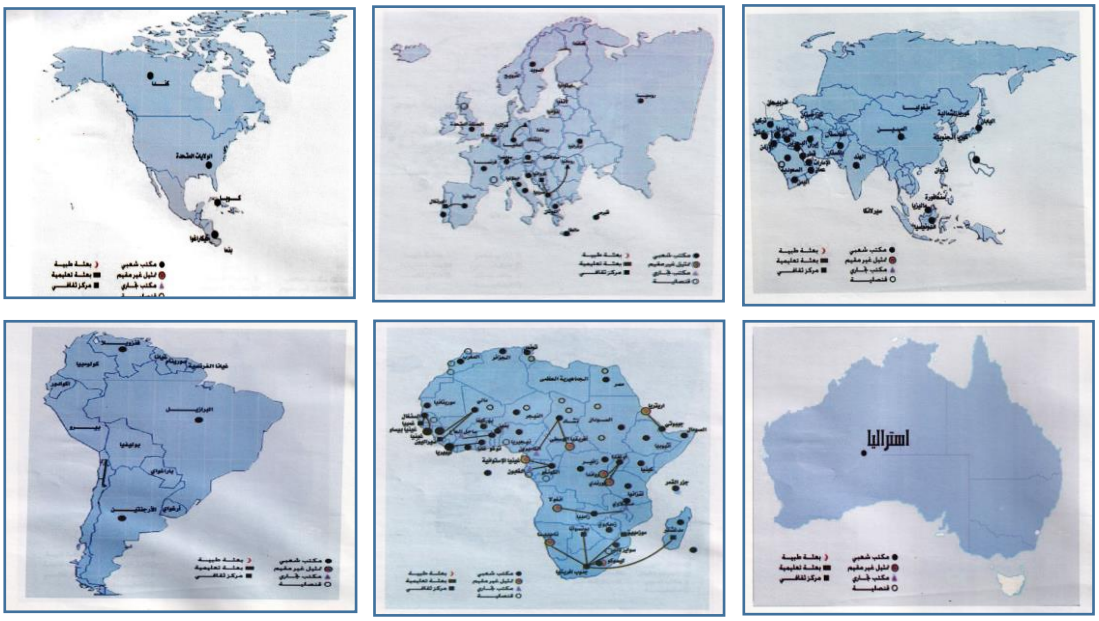

المصدر: تقرير عن نشاط اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي لعام 2006م ، ملحق خرائط التوزيع الجغرافي للمكاتب الشعبية ومكاتب الأخوة والبعثات السياسية والقنصليات العامة للجماهيرية الليبية لدى الدول وقارات العالم ، الصفحات :- 129-135.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

ورغم أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 144 لسنة 2001م تحدد في الجداول التالية لمادتها السابعة والسبعين (77) [4] عدد السفارات الليبية بعدد 132 سفارة وبعثة (مكتب شعبي في ذلك الوقت) ، إلا أن العدد يبدو غير منضبطٍ في عدد من المصادر الرسمية الحكومية وكذلك بعض المصادر غير الرسمية ، فالتقرير العام لديوان المحاسبة لعام 2015م يذكر أن عدد السفارات 137 بعثة وسفارة ضمن حصر مرتبات شهري يناير وفبراير من عام 2015م (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2015 : 440) ، ويختلف عنه تقرير عام 2016م الذي يذكر عدد 130 سفارة وبعثة قد استلمت مخصصات الباب الثاني للربع الأول ، مع الإشارة إلى عدد 117 منها فقط ممن تم رصد عدم اهتمامها بإعداد الهياكل التنظيمية والملاكات الوظيفية بها . هذا ويختلف مجدداً كل من تقريري ديوان المحاسبة 2019 و2020م من حيث أنهما يوردان عدد البعثات الدبلوماسية بالخارج بـ150 بعثة بلغ عدد السفارات منها عدد 113 في عام 2019م (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2019 : 325) ، ثم زاد الرقم إلى 114 في عام 2020م (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2020 : 391) ، وهو الأمر الذي يؤشر على "عدم الانضباط المعلوماتي" لنظام معلومات وبيانات والإدارة المؤسسية للسفارات الليبية بالخارج.

جدول رقم 1- عدد السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية الليبية بالخارج وفق التقريرين 2019 و 2020م لديوان المحاسبة الليبي

البعثة	العدد بحسب تقرير 2019م	العدد بحسب تقرير 2020م
السفـارات	**113**	**114**
القنصليات	16	14
المندوبيات	4	1

[4] تنصُّ اللائحة التنفيذية على أن يكون للمكاتب الشعبية (السفارات حالياً) ملاكات وظيفية يصدر بتنظيمها قرار من أمانة اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء حالياً) بناء على عرض من أمانة اللجنة الشعبية العامة للقطاع (أي وزارة الخارجية حالياً).

البعثات	8	11
البعثات المقفلة	9	10
الإجمالي	**150**	**150**

المصادر :
-دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2019**، ص. 325.
- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2020**، ص. 391.

و تماشياً مع ما تنادي به نظرية الإدارة الدبلوماسية حول المهام المتخصصة في البعثات الدائمة من ضرورة "وجود تخصص قائم على تقسيم العمل القطاعي"، فقد لاحظنا "عدم وجود رؤية مؤسسية واضحة" لعمل الملحقيات المتخصصة تكون قائمة على "التخصص والمهنية" في إطار النظرة لدور السياسات العامة في التنمية والخدمات والتبادل القطاعي بين بلد السفارة والبلد المضيف وهو الأمر الذي يتطلب تقييم الحاجة الفعلية لعمل الملحقيات في مستقبل العمل الخارجي الليبي بناء على تحليل السياسات العامة.

القسم الرابع –أداء السفارات الليبية ضمن إطار النظام المالي للدولة : "مؤشرات النفقات المالية وفق تقارير ديوان المحاسبة للفترة 2012-2022م"

إن الإنفاق الحكومي في إطار النظام المالي العام للدولة لابد له أن يتّصف دائماً بالرشد والموازنة بين الإيرادات والمصروفات وفق أسس الكفاءة والفاعلية في الصرف. وباستعراض تقارير الجهة المختصة بتقييم الصرف المالي وحالة الإنفاق الحكومي للسفارات منذ عام 2012م وحتى عام 2022م ، نجد أن نسَقَ تقييم الإنفاق والأداء المالي للسفارات الليبية في الخارج قد اتسم بالتذبذب والاعتماد على ما يرد فقط من معلومات متاحة بشكلٍ متناثر وفق المشكلات التي تطرأ وتظهر في سفارةٍ هنا وأخرى هناك ، فتقرير ديوان المحاسبة لعام 2012م لم يُشر لسفارة بعينها وإنما أشار لظواهر تنُافي الرشد في التعامل مع المال العام بالسفارات "كعدم تسوية صرف العهد المالية" و"عدم الملاءمة بين التكاليف والمخصصات" و"الصرف بالتجاوز للبابين الأول والثاني" من

موازنة السفارات الليبية وظلَّ عيب التقرير الأساسي في عدم تحديده لسفارات بعينها بالأرقام والأدلة رغم الإشارة للمخصصات السنوية للوزارة والسفارات وبعض الأرقام العامة (ديوان المحاسبة الليبي ، 2012 : 98) . كما استمر غياب بيانات السفارات أيضاً في تقارير ديوان المحاسبة لعام 2013م الذي اكتفى كذلك بسرد البيانات العامة ومنها وجود 11 حساباً تم الإفصاح عن 3 حسابات منها لوزارة الخارجية دون الافصاح عن 8 حسابات أخرى وكذلك بيانات الصرف للوزارات (ديوان المحاسبة الليبي ، 2013 : 201) .

وللمرة الأولى في تاريخ تقييم النظام المحاسبي الحكومي ، فقد جاهر تقرير ديوان المحاسبة الليبي بما سماها "ظاهرة الفساد في السفارات الليبية" ، وأفرد لها الفصل الرابع من الباب السادس في التقرير حيث استهله بذكر كِبر حجم الأموال المحالة للسفارات الليبية في الخارج والتي بلغت رقم 6.3 مليار دينار والتي بالرغم من وجودها ؛ فقد استمر حجم الديون والمطالبات ولجان العلاج والقضايا المرفوعة على الدولة الليبية وهي أمور جعلت ملف الفساد في السفارات يُعد من أكبر ملفات الفساد في الدولة الليبية (ديوان المحاسبة الليبي ، 2014 : 222) ويورد التقرير أمثلة عن "ضعف نظام الرقابة الداخلية" كشاهدٍ على استشراء ظاهرة الفساد بادئاً بمثال **السفارة الماليزية** ، فإلى جانب عدم وجود هيكل تنظيمي للسفارة وتعدد حساباتها المصرفية وغياب الربط في الإدارة بينها وبين ملحقياتها ، فإن التحليل المالي يوضح أن موقف تنفيذ الميزانية بالسفارة يبين وجود ارتفاع في مصروفات بعض بنود الميزانية بها مُحدثاً عجزاً بها بحسب البيانات التي يوضحها الجدول رقم 2 (2014 : 227) -:

جدول رقم 2- موقف تنفيذ الميزانية بالسفارة الليبية بماليزيا

البيان	إجمالي المخصصات	إجمالي المصروفات الفعلية	نسبة التجاوز
المرتبات الأساسية	4143664	4.420.180	%7
علاوة السكن	150696	914440	%507
مكافأة نهاية الخدمة	28000	34880	%25
الوقود والزيوت والقوى المحركة	29000	35420	%22
نفقات السفر والمبيت	390000	433140	%11
إيجار المباني	190000	234130	%23

المصدر : دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2014** ، ص. 227

نلاحظ من جدول ديوان المحاسبة السابق وجود نسبة غير مبررة الارتفاع في علاوة السكن قد تعود لأسباب غير منظورة تتعلق بوجود استفادة في غير أوجه صرفٍ صحيحة قد يكون من ضمنها وجود نسب الارتفاع في إيجار المباني وغيرها في موقف الميزانية .

أما **السفارة الليبية في الأردن** وملحقياتها فهي الأخرى مثال عن "ضعف نظم الرقابة الداخلية" الباعثة على استشراء ظاهرة الفساد كما يفيد تقرير ديوان المحاسبة بالأرقام حول الملحقية الصحية الليبية لدى الأردن (2014 : 234) ، فقد قام المكتب الصحي باستئجار عدد (7) سيارات بقيمة 58.800 دينار أردني بما يعادل قيمة 108.780 ألف دينار ليبي سنوياً ، حيث تم تحميل القيمة على مخصصات علاج الجرحى والمرضى مع وجود ارتفاع في القيمة الإيجارية للسيارات المؤجرة وعدم أخذ الموافقة المسبقة من جهات الاختصاص .كما قام المكتب بسداد عدة قيم مالية مقابل استئجار سيارات بمبالغ كبيرة وفق لبيانات الجدول رقم 3.

جدول رقم 3- صرف على استئجار سيارات من مخصصات علاج الجرحى بالسفارة الليبية في الأردن

إذن الصرف	المبلغ
2013/8/35م	4726.750 دينار أردني
2013/8/36م	5904.050 دينار أردني
2013/8/34م	6845.000 دينار أردني

المصدر : دولة ليبيا ،ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2014م**، ص. 234

وقد استمرت ظاهرة الضعف التنظيمي والرقابي والتجاوزات بهذه السفارة حتى نهاية فترة الدراسة (2022م)، ومرة أخرى ظهر الفرق السلبي في المصروفات حيث يفيد التقرير الرسمي الصادر في عام 2022م بأن الفرق بين المبالغ المُحالة للسفارة الليبية بالأردن من وزارة المالية الليبية والمبالغ المصروفة بها قد بلغ 2.601.971 دينار ليبي[5] تم صرفه بالمخالفة لقانون النظام المالي للدولة الليبية (تقرير ديوان المحاسبة الليبي ، 2022 : 321). وبحسب ديوان المحاسبة الليبي أيضاء فقد خالفت **السفارة الليبية في أنقرة بتركيا** ضوابط التنظيم والإدارة المالية لشؤون الموفدين عبر تقديم أرقام لا تطابق التفويضات المالية المحددة حيث تذكر وثيقة ديوان المحاسبة أن الملتحقين من الطلبة بالدراسة في دولة تركيا قد تجاوز عدد 1500 طالباً وطالباً في حين أنَّ المصادر الرسمية في منظومة البعثات بطرابلس تذكر أن العدد هو 1234 طالباً وطالباً ، وقد كانت التفويضات المالية الصادرة عن الربعين الثالث والرابع من عام 2014م متعلقة بعدد 763 طالباً وطالباً مما تسبب في ارتباك وتداخل في بيانات الطلبة وقاد معه ظاهرة عجزٍ في سداد المنح بالإضافة إلى صعوبة الرقابة الداخلية المالية على المصروفات حيال هذه السياسة (تقرير ديوان المحاسبة الليبي ، 2014 : 242) ، فيتضح جلياً وبصورة أكبر أن مشكلة "ضعف نظم

[5] بلغ إجمالي **الحوالة الواردة** على أبواب الميزانية قيمة 34.711.078 مليون فيما وصلت **قيمة المبالغ المصروفة** إلى 37.313.049 مليون دينار ليبي.

الرقابة الداخلية" تبدو الأكثر بروزاً داخل السفارات رغم تفاوت الأرقام وحالات الصرف من سفارةٍ لأخرى. وها هي حالةٌ جديدة تقدمها **السفارة الليبية في روما- إيطاليا** حول ضعف الرقابة المالية الداخلية المفضي للفساد من خلال ظاهرة ارتفاع تكاليف علاج الموظفين وأسرهم بشكل ملحوظ ٍوبلغ إجمالي ما تم صرفه من بند العلاج قيمة 625.200 دينار ، في حين أن المخصص للبند هو 330000 دينار وبنسبة عالية تتجاوز المعدل الطبيعي في هذه الحالات حيث بلغت 52% (247:2014). إن ارتفاع تكاليف علاج الموظفين وأسرهم وهي إشارة واضحة " لغلبة المصالح الشخصية على المصلحة العامة" من الناحية الوطنية وتقصير واضح في مساعدة الرعايا الليبيين ، وفوق كل ذلك هو "ضعف واضح في أنظمة المناعة التنظيمية و الرقابة الداخلية" حيث تشير تقارير ديوان المحاسبة الأخيرة إلى أن كلاٍمن المراقبين الماليين السابق والحالي في **القنصلية العامة– ميلانو** لم يلتزما بإحالة تقارير إيرادات ومصروفات القنصلية إلى الإدارة العامة للخزانة بوزارة المالية الليبية بحسب لائحة النظام المالي للدولة (تقريرديوان المحاسبة الليبي ، 2021 : 256 ؛ وتقريرديوان المحاسبة الليبي ، 2022 : 327).

جدول رقم 4- ارتفاع تكاليف علاج الموظفين وأسرهم بالسفارة الليبية في إيطاليـــا

إذن الصرف	القيمة بالدينار	بيان المصروف
2013-3/1	16.669	تكاليف إجراء عملية لأحد الموظفين
5/24	13.333	علاج أسنان لشخص واحد
7/26	14.833	علاج أحد الموظفين
11/65	15.162	مصروفات أدوية
12/6	41.500	إجراء عملية جراحية لأحد الموظفين
ـــــ	30.559	مصروفات علاج لموظفة وأبنائها

المصدر : دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2014م**، ص. 247

وتقدم السفارة الليبية في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى نفس مشكلة ضعف الرقابة الداخلية على المال العام الليبي في العمل الخارجي ، فمقارنة المصروفات الفعلية للأعوام 2017-2018م مع ما تم تحويله يوضح قيام المسؤولين بالسفارة بعملية الصرف بالتجاوز في مصروفات الباب الثاني (النفقات التشغيلية والتسييرية) دون وجود تحويلات صادرة من وزارة المالية (تقرير ديوان المحاسبة الليبي ، 2018: 582).

جدول رقم 5- التجاوز في مصروفات الباب الثاني بالسفارة الليبية في الولايات المتحدة الأمريكية

السنة	التحويلات	المصروفات	الفارق
2011	295.507	2.158.362	1.862.854 دولار
2013	2.924.350	4.126.004	2.016.653 دولار
2014	-	4.844.561	4.844.561 دولار
2015	7.365	2.599.720	2.592.355 دولار
2016	763.337	2.573.146	1.809.809 دولار
2017	56.826	2.294.255	1.725.629 دولار

المصدر : دولة ليبيا ،ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2018م**، ص. 582

ورغم الودائع الكبيرة بالملايين (كما يوضح الجدول رقم 7) و التي بلغ الإجمالي بها مبلغاً وقدرة 113 مليون و590 ألف دينار موزعاً على السفارات الليبية ، نلاحظ أن هذه السفارات قد عانت مجتمعة من المظاهر الآتية "المجسدة لضعف الحصانة والمناعة التنظيمية" بها :- (تقرير ديوان المحاسبة الليبي ، 2016 : 438)

1-ارتفاع مؤشر الملاحقة القضائية والأحكام الغيابية ضد الدولة الليبية في الخارج .

2-تقاعس عدد من السفارات عن موافاة إدارة الحسابات بوزارة المالية بما يسمى "الخلاصة الشهرية لحساب العملة الصعبة" .

3-المبالغة في إبرام قيم عقود العمالة المحلية بالبلدان المضيفة .

4-ارتفاع تكاليف علاج الموظفين وأسرهم .

5-ضعف الإجراءات المالية بشكل عام (تسوية العهد – متابعة الصكوك- عدم التعزيز المستندي ..الخ).

6-استخدام "وديعة الحقائب السياسية" في غير الأغراض المخصصة لها كما في **السفارة الليبية في بكين بالصين**[6] كما برزت ظواهر أخرى للتجاوزات في حفظ وصيانة المال العام الليبي وكذلك التجاوزات الإدارية الأخرى لدى العديد من السفارات الليبية في الخارج مثل "ظاهرة إدخال عمالة محلية" لدى البلدان المضيفة ضمن وظائف دبلوماسية قيادية مهمة تنطوي على معلومات مهمة للأمن القومي الليبي ، كما تم إدخال عمالة محلية ضمن وظائف غير محددة بالملاك الوظيفي للعمالة المحلية (كما في الجدول رقم 8) (ديوان المحاسبة الليبي، 2020 : 403) . كما أظهرت آخر التقارير بأن سفارات الدولة الليبية تعاني "غياباً في التنظيم الداخلي" مثل **خلو المندوبية الدائمة لليبيا في منظمة اليونسكو وكذلك السفارة الليبية في هولندا** من أية تقسيمات أو توصيف للوظائف أو لوائح أوعوامل لوجود نظام رقابة داخلية فعَّال (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2022 : 339) .

جدول رقم 6- مثال على استخدام وديعة الحقائب السياسية في غير الأغراض المخصصة لها بالسفارة الليبية في الصين

البيان	المبلغ باليورو
شراء الحقائب الدبلوماسية	76.507 يورو
شراء عدد 2 ماسحة ضوئية لوزارة الخارجية	1.615 يورو
صرف علاوة سفر ومبيت لرئيس وعضو لجنة الحقائب السياسية	5.680 يورو
الصرف على إقامة رئيس وعضو لجنة الحقائب السياسية	2.254 يورو
مصاريف شحن الحقائب	9.300 يورو

[6]. بلغ إجمالي قيمة الوديعة 235.105 ألف يورو –أي ما يعادل 400.00 ألف دينار ليبي

تحويل مبلغ لتونس	35000 يورو
إجمالي المبالغ المصروفة	**130.357 يورو**

المصدر : دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي، **التقرير العام لسنة 2020م**، ص. 403

جدول رقم 7- ودائع وزارة الخارجية لدى السفارات الليبية في بلدان مختلفة من العالم

اسم الدولة المضيفة للبعثة الليبية	قيمة الوديعة بالدينار الليبي	الغرض من الوديعة
كندا	7.000.000	شراء مقر للسفارة
تركيا -اسطنبول	6.000.000	شراء بيت القنصل
تركيا- أنقرة	4.000.000	شراء مقر للسفارة
تركيا- أنقرة	6.500.000	البناء والصيانة
مصر- القاهرة	3.500.000	بناء مقر للسفارة
مصر- القاهرة	3.900.000	بناء مقر للسفارة
ماليزيا	2.050.000	البناء والصيانة
الباكستان	4.000.000	بناء مقر السفارة وبيت السفير
السويد	2.000.000	شراء مقر للسفارة
المجر	8.000.000	شراء مقر للسفارة
بلغاريا	8.000.000	شراء مقر للسفارة
المغرب- الدار البيضاء	2.840.000	شراء مقر للقنصلية
روسيا	28.000.000	شراء مقر للسفارة
مالطا	3.600.000	شراء بيت السفير
الصين	10.500.000	شراء مقر للسفارة
إيران	4.500.000	شراء مقر للسفارة
تشيكيا	8.000.000	شراء مقر للسفارة
اليابان	1.200.000	للصيانة
إجمالي الودائع	**113.590 مليون دينار ليبي**	

المصدر: دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2016** ، ص. 438

جدول رقم 8- أمثلة لبعض ممارسات تشغيل العمالة المحلية بالدول المضيفة بوظائف غير محددة بالملاك

تسلسل	السفارة الليبية أو القنصلية في الدولة	الجنسية	نوع الوظيفة	الإجمالي السنوي وشهري
موظف.1	السفارة الليبية بالرباط - المغرب	مغربي	موظف بالقسم المالي	18.600 دولار
موظف.2	السفارة الليبية بكندا	كندي- عراقي	مستشار قانوني	64.750 دينار
موظف.3	السفارة الليبية بالقاهرة	مصري	موظف بالقسم المالي	2.904 دينار
موظف.4	السفارة الليبية بالأردن	أردني	محامي السفارة	18408 دينار

المصدر : دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2020** ، ص. 399

جدول رقم 9- أمثلة لبعض ممارسات تشغيل العمالة المحلية بالدول المضيفة بوظائف غير محددة بالملاك-2

تسلسل	السفارة الليبية أو القنصلية في الدولة	الجنسية	نوع الوظيفة
موظف.1	السفارة الليبية في الجابون	مغربية	أمينة سر السفارة
موظف.2	السفارة الليبية في أنقرة بتركيا	تركية	أمينة سر مكتب السفير الليبي
موظف.3	السفارة الليبية في أنقرة بتركيا	تركية –عراقية	سكرتيرة وكاتبة القسم القنصلي
موظف.4	القنصلية الليبية بالإسكندرية	ليبية مقيمة –غير دبلوماسية بالملاك	الأحوال المدنيـــــة

المصدر : دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2020** ، ص. 399

جدول رقم 10- آخر تحويلات مالية للميزانية التسييرية بالسفارة الليبية –الفاتيكان وفقاً لتقرير 2022م

البيان	المعتمد	المنصرف	الرصيد
الباب الأول	651.270	690.496	39.226 (عجز) [7]
الباب الثاني	605.000	704.838	99.838 (عجز)
الإجمالي	1.256.270	1.395.334	139.064 (عجز)

المصدر : دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2022** ، ص.324.

من خلال بعض المؤشـــرات المتعلقة بـالصـــرف المـالي والإنفـاق والعمـل الإداري في السـفارات الليبية بالخارج يمكن إدراج النتائج التالية :

1-"وجود ضـعف شـامل في نظام الرقـابـة الـداخليـة للســفـارات الليبيـة" في الخـارج يُجسّـــد أحـد الأسـباب الرئيسـية لضـعف الأداء المؤسسي الإداري والمالي بها.

2-"غياب أسـس حضـور نظم المناعة والحصـــانـة التنظيميـة"، حيث تبين المؤشـــرات "عدم وجود رؤى واضـحة

[7] يذكر تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2022م بأن سبب العجز يعود إلى "صرف مرتبات العاملين بعقود محلية".

لتجميع العمليات" داخل المؤسسة ضمن إطار مؤسسي قادرٍ على تحديد المخاطر والتهديدات، حيث يدل استمرار هذه المؤشرات السلبية في إدارة السفارات على ضعف وتدني القدرات المؤسسية وحتى غياب هذه النظم عن الأداء الإداري والمؤسسي لسفارات الدولة الليبية في الخارج .

3-عدم "الاهتمام بأسس الإدارة الوظيفية المهمة والمنطقية" والتي تؤدي لضبط الإنفاق العام وترشيده كإعداد الهياكل التنظيمية وتصميم الملاكات الوظيفية وتسكين الأفراد المناسبين في وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم .

4-تعترف تقارير ديوان المحاسبة الليبي كوثائق حكومية رسمية "بوجود ظاهرة الفساد في السفارات الليبية " في الخارج كما ورد بشكل رسمي صريح في تقرير الديوان لسنة 2014م.

5-تعاني السفارات الليبية في الخارج من "غياب أدلة واضحة للإنفاق الحكومي الرشيد" وبرامج تدريب وتأهيل واضحة للقيادات في هذا الشأن .

6- غياب الضبط الواضح عبر "تعليمات الإصلاح والتطوير المؤسسي الحكومي" من الجهات العليا المسؤولة عن العمل الدبلوماسي الخارج والإشراف والرقابة على السفارات رغم صدور عدد 12 تقريراً رسمياً لديوان المحاسبة الليبي منذ عام 2011م .

القسم الخامس – إجابات الأسئلة البحثية الأساسية وتقييم الفرضية الأساسية :

1.5-إجابة الأسئلة الأساسية والنتائج المنبثقة عنها:

سوف تمثل إجابات الأسئلة الأساسية التي طرحتها الورقة النتائج الأساسية للدراسة والتي تفضي في نهاية البحث إلى تقديم توصيات عامة تتعلق بتقديم **مقترحات وحلول التطوير المؤسسي لإدارة سفارات الدولة الليبية** في الخارج لدى الجهات التشريعية والسيادية والتنفيذية بالدولة الليبية.

<u>إجابة السؤال الأساسي الأول للبحث</u>:- ما الذي تفيد به النظرية والممارسات الجيدة لما يجب أن

يتوفر في الإطار التشريعي و العمل التنظيمي والتنفيذي لسياسة إدارة السفارات الليبية في الخارج بما يكفل تعزيز نظم الحصانة التنظيمية ومنع الفساد الإداري بها ؟

من خلال مراقبة ما تفيد به النظرية الدبلوماسية ونتائج التحليل الكيفي السابقة ، يمكن إدراج النتائج التالية حول الممارسات الجيدة لإدارة السفارات وهي الآتي :-

1-ينبغي التفرقة بين ما هو "وظيفة سياسية" في السفارات وبين ما هو "وظيفة إدارية" تخصُّ العمل المالي والإداري والمعاملات وعمل الملحقيات والقنصليات.

2-ضرورة تحديد "الاختصاصات والمهام" أمام "المؤهلات التي تقابلها" بدقة داخل السفارات والملحقيات والقنصليات الليبية.

3-ضرورة وجود أنظمة بيانات ومعلومات وتوثيق واضحة داخل أجهزة السفارات الليبية .

4-ضرورة توفر "نظرة قطاعية متخصصة فنية" قائمة على تخطيط و تنظيم السياسات العامة (عمل فني للملحقيات قائم على الكفاءة والفاعلية وإدراك لأهمية تحليل القطاعات الحكومية والقضايا العامة).

5-ضرورة وجود إنضباط مالي في النفقات المالية الحكومية للسفارات الليبية.

6-أهمية وجود تشريعات حديثة ومواكبة للاتفاقيات الدولية والممارسات الرشيدة لإدارة السفارات وتتمتع بخصائص التشريعات والتدابيرالأفضل Better Regulations.

7-تنمية الإحساس بالمسؤولية لدى الموظف القيادي الخارجي بتسهيل إجراءات المواطنين الليبيين أينما كانوا خصوصاً في ظل وجود نسبة مخصصة – بحسب النظم السارية) من أموال السفارات لمساعدة الليبيين في حالات الوفاة والمرض والكوارث وغيرها.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

إجابة السؤال الأساسي الثاني للبحث :- هل يقدم السياق التشريعي والهيكلي في ليبيا وضوحاً في ضوابط الوظيفة والاختيارات لإدارة السفارات الليبية في الخارج ؟ وما هي مقترحات الحلول التشريعية والتنظيمية؟

من خلال مراقبة سياق الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بعمل السفارات الليبية في الخارج يمكن إدراج النتائج التالية كإجابات واضحة للسؤال الأساسي الثاني:-

1- وجود "ظاهرة الجمود التشريعي" في القانون واللائحة ، والتي ينبغي وضع حدٍ لها من خلال خضوعهما لآلية تقييم الأثر التنظيمي والمشاورات العامة Public Consultationsمن أجل تقييم مدى الحاجة لتجديد هذا التشريع وفي كافة القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بعمل سفارات الدولة الليبية في الخارج .

2- لم يكن هنالك وجود "للتقسيم الدبلوماسي الوظيفي السائد في العالم" ، لذلك يجب تطوير تشريع جديد أو "تعديل القائم" بشكل متطور في وجود لائحة تنفيذية متسقة معه تضع التفصيلات والاختصاصات والمهام وتمهد لإقرار بيانات ونظم معلومات متكاملة بإدارة السفارات.

3-عدم انضباط "معايير الاختيار للسفراء وموظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي ووظائف الملحقيات" بشكل حاسم وفاصل في التشريعات الليبية (القوانين والقرارات واللوائح) وترك الباب مفتوحاً للتأثير الرسمي وغير الرسمي Formal & Informal Influence في اختيار موظفي السلك السياسي والدبلوماسي عبر التدخلات السياسية والمصلحية والمحاباة ومحسوبية الأصدقاء من كافة مسؤولي السلطات في الدولة.

4- لم نلاحظ "إرفاق بيانات واضحة ومقنعة بترشيحات الملحقين الثقافيين والقطاعيين الآخرين"

حتى يتم الابتعاد عن دواعي المحسوبية والمحاباة والمصالح ومنفعة الغير التي تهدف التشريعات الليبية النافذة لمنعها بتدابير واضحة منذ سنواتٍ طويلة.

إجابة السؤال الأساسي الثالث للبحث:- ما الذي تفيد به المؤشرات المالية حول النفقات الحكومية والصرف والرقابة على المال العام بسفارات الدولة الليبية في ضوء تقارير ديوان المحاسبة الليبي؟ وما هي مقترحات الحلول التي تكفل تعزيز نظام الرقابة الداخلية ومنع الفساد بهذه السفارات ؟

تفيد أوجه القصور والضعف في الأداء المالي للسفارات الليبية بالنتائج التالية:-

1-وجود "ضعف واضح في أنظمة المناعة التنظيمية والرقابة الداخلية " من خلال المؤشرات الإدارية والمالية الواردة في محتوى تقارير ديوان المحاسبة الليبي ، بما يستوجب ضرورة إنشاء" لجنة عليا ملزمة ومتخصصة تعمل على نشر خطاب حكومي عاجل و فعَّال يستهدف " تقوية وتعزيز نظم الحصانة والمناعة التنظيمية و الرقابة الداخلية للسفارات الليبية في الخارج ، مع الحاجة لاستحداث "برامج تدريبية لأعلى القيادات في الدولة" لتقوية هذه النظم ، وقد يتأتى ذلك من مؤسسات تدريبية عليا مختصة بتطوير "الدبلومات المهنية وبرامج التأهيل المتخصصة" بين المعهد الوطني للإدارة والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الليبية وبعض المراكز الجامعية المؤهلة القادرة على توفير مناهج تدريبية مناسبة في التدريب والتطوير المؤسسي .

2- "عدم الانضباط والترشيد الإداري الوظيفي" والذي يتجسد في ضوابط مؤسسية مثل إعداد الهياكل التنظيمية وتصميم الملاكات الوظيفية وتسكين الأفراد المناسبين في وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم وهو ما يوجه إلى ضرورة الاهتمام بأسس "حوكمة الأداء

الوظيفي" المهمة لهذا الانضباط ، وقد يلعب المعهد الوطني للإدارة ووزارة الخدمة المدنية وبعض المراكز البحثية الجامعية أدواراً مهمة في هذا الصدد .

3-غياب أدلة وقواعد واضحة "للإنفاق الحكومي الرشيد" وبرامج تدريب وتأهيل واضحة للقيادات في هذا الشأن.

4-توضح مؤشرات البحث "عدم التدقيق في اختيار وترشيح المراقبين الماليين" وفق برامج تدريبية مصممة بعناية ، ونقترح الاستعانة بالبرنامج التدريبي الموسع الذي عقدته جامعة بنغازي مع وزارة المالية سابقاً بعنوان " دبلوم المراقبين الماليين المهني" بواقع ثلاثة أشهر من التدريب المتخصص الدقيق على المسؤولية الكبيرة للوظيفة و الانضباط المالي وفهم إدارة النظام المالي للدولة ونظمه السارية .

<u>إجابة السؤال الأساسي الرابع</u>:- ما هي حلول ومقترحات إصلاح وتطوير نظم معلومات وبيانات السفارات الليبية في ضوء الواقع التشريعي والتنفيذي والمالي لسياسة إدارة سفارات الدولة الليبية بالخارج؟

تتجسد الإجابة في النتائج التالية من خلال البيانات الواردة سابقاً في القسم الثالث من هذا البحث:

1-ضرورة "التحديد الدقيق للنظام المعلوماتي للسفارات الليبية" من حيث عدد،موظفيها السياسيين والإداريين ومعهم المتخصصون في الملحقيات عبر نظام ميكنة إلكتروني شفاف.

2- التدريب على الحاجة لتحديد "التعاون الخارجي الدقيق في مجالات السياسات العامة (صحة –تعليم- إعلام- تعاون علمي- تعاون رياضي- اقتصادي ..الخ)" حيث يجب أن تبنى الحاجة على تخطيط مبني على "احتياج دولة السفارة الفعلي" لكي يتسنى التحديد الدقيق لعمل الملحقيات المتخصصة تحت مظلة تشريع متطور.

3-ضرورة وجود "منظومة إلكترونية تحدد احتياج السفارات للموظفين المتواجدين بالملحقيات بدقة".

2.5-تقييم الفرضية الأساسية للبحث والنتيجة المنبثقة عنها:

انطلق هذا البحث من فرضيةٍ كيفيةٍ خضع اختبارها لتحليل وثائق تقارير ديوان المحاسبة الليبي للفترة 2012-2022م مضافاً إلى تشريعات وتدابير قطاع الخارجية الليبية ، ومفاد هذه الفرضية أن : "عدم الإدراك لأهمية نظم الحصانة التنظيمية وأهمية تعزيز نظام الرقابة الداخلية بها مصحوباً بعدم وضوح رؤية ضوابط الاختيار والتوظيف في سياسة إدارة السفارات الليبية بالخارج ضمن التشريع الحاكم لهذه السياسة (القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي في ليبيا ولائحته التنفيذية والتشريعات ذات الصلة) ، –كل ذلك- قد أفضى إلى مظاهر عدم الإدارة الجيدة لهذه السفارات وظهور مؤشرات مالية وإدارية سلبية ومظاهر الفساد في العمل الدبلوماسي والقنصلي".

بالتالي - ومن خلال البيانات والمعطيات الواردة في هذا البحث - ، فقد **وجدنا نتيجتين أساسيتين** في تقييم الفرضية أولهما

1-الرفض الجزئي لهذه الفرضية " حيث أن القانون رقم 2 لسنة 2001م ولائحته "يحتويان على عددٍ من الضوابط والإجراءات" تتعلق باختيارات القائمين على إدارة السفارات الليبية بالخارج ، لكن ورود نصوص تفتح الباب واسعاً أمام "الاختيارات الموجهة من مصادر سياسية رسمية ومصادر غير رسمية " هو ما جعل هذا التشريع يفتقد الفاعلية والتواصل بكفاءة مع الواقع التنفيذي لإدارة السفارات الليبية وجعل العمل غير متخصص وغير منظَّم ومنضبط. أما النتيجة الثانية من تقييم الفرضية فهي :

2- **القبول الجزئي** للفرضية الكيفية حيث أن " التدخلات السياسية الرسمية وغير الرسمية قد أفضت لوجود قيادات غير مدركة لأهمية نظم الحصانة والمناعة التنظيمية وأهمية تعزيز نظام الرقابة الداخلية بالسفارات" مما أدى لظهور وتفشي كافة المظاهر السلبية الإدارية والمالية التي أوضحتها مؤشرات التقييم في البحث وعدم كبح جماح التجاوزات المالية والإدارية ومظاهر الفساد التي يُقِّر بوجودها تقرير ديوان المحاسبة الليبي نفسه بنصوصٍ صريحة.

3.5-التوصيات:

في ضوء النتائج الأولية السابقة المتولدة عن الأقسام وإجابات الأسئلة الأساسية الأربعة وتقييم الفرضية يمكن تحديد أهم التوصيات المنبثقة عن النتائج الأساسية سابقة الذكر للبحث كالآتي :-

1-وفقاً لنتائج تقييم الفرضية سابقة الذكر، يوصي البحث "بضبط معايير اختيار السفراء" وموظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي ووظائف الملحقيات بناء على توفر تشريعات وتدابير جيدة وعدم ترك الباب مفتوحاً للتأثير الرسمي وغير الرسمي Informal & Formal Influence مع ضرورة إيقاف -أو الحدِّ الشديد- من أية اختيارات ناجمة عن التأثير السياسي الرسمي وغير الرسمي سواء من سلطات المجلس الرئاسي أو السلطة التشريعية أو التنفيذية أو مصادر التأثير غير الرسمي لأنها تؤدي في أغلب الحالات لاختيار عناصر غير كفؤة في المجال الدبلوماسي لإدارة السفارات الليبية ، وأن تكون عمليات الاختيار شفافة وواضحة عبر إفصاح واختبارات وسيّر ذاتية متميزة ونمط عادل للمنافسة يفرز الأقدر والأكثر كفاءة والأجدر بالوظيفة ، لذلك يجب أن يتأسس التقييم على "اختبارات القدرات المتميزة" ، أو الخضوع لبرامج تدريب خاصة بإدارة السفارات وإذا

كانت هنالك اختيارات لشخصيات سياسية قادرة على رأس السفارات ، فيجب أن تكون واضحة الأسباب ومقنعة للدولة والمجتمع وملحقة بكادرٍ فني متخصص حسب الضوابط سابقة الذكر.

2- في ضوء نتائج أقسام البحث مجتمعة ، يقترح الباحث ضرورة تقديم "برنامج وطني للإصلاح المؤسسي لإدارة السفارات الليبية" في الخارج يقدَّم لوزارة الخارجية بالحكومة و للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الليبي والمجلس الرئاسي الليبي (أو الإطار المؤسسي الذي سيخلفه) يرتكز على ما يلي:- أ- تطوير التشريع القائم من خلال إخضاعه لتقييم الأثر التنظيمي Regulatory Impact Assessment ، ب- تكوين برنامج تدريبي شامل لتقوية ضعف أنظمة الرقابة الداخلية والمناعة التنظيمية بالسفارات الليبية ، ج-إصدار أدلة الإدارة وتصميم الهياكل التنظيمية والملاكات الوظيفية ، ونقترح في هذا الصدد أن يكون البرنامج مشتركاً بين المعهد الوطني للإدارة والمعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية ومركز الإدارة العامة والتطوير المؤسسي بجامعة بنغازي ولجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الليبي.

3- وفقاً لنتائج القسم الثالث من البحث ، يوصي البحث بضرورة "البناء الجيد المُحكم للنظام المعلوماتي للسفارات الليبية" من حيث عددها موظفيها السياسيين والإداريين ، وكذلك المتخصصون في الملحقيات وأن يكون هذا البناء معززاً بنظام ميكنة رقمي وإلكتروني شفاف ومنضبط وبتحديث مستمر.

4-وفقاً لنتائج القسم الرابع من البحث، نوصي بأهمية اتباع آليات التدقيق في "اختيار وترشيح المراقبين الماليين وفق برامج تدريبية" مصممة لتطوير الانضباط المالي وفهم إدارة النظام المالي للدولة ونظمه السارية.

5- "العمل على بناء تشريع متطور ومعزز بلائحة تنفيذية تتسق معه

بحيث يتضمن وجود التقسيم الوظيفي السائد في العالم "والذي يرتكز على التفريق بين عضو السلك السياسي وموظف السلك ؛ فالأول مهمته دبلوماسية سياسية، أما الثاني فمهمته وظيفية إدارية ، كما يجب أن تتضمن اللائحة التنفيذية التفصيلات المتعلقة بتحديد الاختصاصات والمهام والخطوط الفاصلة بين الوظائف سابقة الذكر.

6- "تدريب الموظفين على فهم وتخطيط مجالات السياسات العامة المتبادلة بين دولة السفارة والدولة المضيفة" خارجياً (صحة –تعليم- إعلام - تعاون علمي- تعاون رياضي- اقتصادي ،عمل ..الخ) بحيث تبنى السياسات العامة المتبادلة على تخطيطٍ سليمٍ مبني على احتياج دولة السفارة والأجهزة المتخصصة الملحقة بها .

7-"إرفاق أسباب واضحة ومقنعة بترشيحات الملحقين في القطاعات المختلفة" حتى يتم الابتعاد عن دواعي المحسوبية والمحاباة والمصالح ومنفعة الغيرالتي تنصُّ التشريعات النافذة بوضوح على الحدّ منها ومنعها.

8- "تصميم برنامج تدريبي توعوي هادف يفضي لاكتساب فهم المسؤولية لدى الموظف القيادي الخارجي" للتعامل مع أزمات وظروف رعايا الدولة الليبية على الوجه الصحيح .

قائمة المراجع

أولاً- قائمة المصادر الأولية :

أ- تقارير ووثائق رسمية حكومية

-الجماهيرية الليبية ، اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (2006) ، **تقرير عن نشاط اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية والتعاون الدولي حالياً) للعام 1374 و.ر.** ، بدون بيانات أخرى.

- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2012م.**

- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية، **التقرير العام لسنة 2013م.**
- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2014م.**
-- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2015م.**
- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2016م.**
- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2018م.**
- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2019م.**
- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2020م.**
- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2021م.**
- دولة ليبيا ، ديوان المحاسبة الليبي ، **التقرير العام لسنة 2022م.**

ب- تشريعات العمل الدبلوماسي والقنصلي لإدارة السفارات الليبية بالخارج :

-الجماهيرية الليبية (مسمى دولة ليبيا السابق) ، مؤتمر الشعب العام ، **قانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي .**

-الجماهيرية الليبية (مسمى دولة ليبيا السابق) ، مؤتمر الشعب العام ، **قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم 144 لسنة 2001م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي.**

- المجلس الوطني الانتقالي لدولة ليبيا ، **قانون رقم 21 لسنة 2012م بشأن تنظيم العمل الدبلوماسي والقنصلي.**

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI debv42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

- المجلس الوطني الانتقالي لدولة ليبيا ، **قانون رقم 57 لسنة 2012م بتعديل القانون رقم 2 لسنة 2001م بشأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي.**

ثانياً- قائمة المصادر الثانوية:

أ- المراجع باللغة العربية

1-الكتب

-البرناوي ، سالم حسين (2000) ، **"السياسة الخارجية الليبية : دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل 1977- 1997م"** ، (بنغازي : منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية).

-الشامي ،علي حسين (2007) ، **الدبلوماسية : نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية** ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة) .

- العبري ، سعيد بن سلمان (1996) ، **"العلاقات الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق"** ، (القاهرة : دار النهضة العربية للطبع والنشرو والتوزيع والإعلان) .

- خشيم ، مصطفى عبد الله (1995)، **"موسوعة علم السياسة : مصطلحات مختارة"** ، (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان) .

-زهرة،عطا محمد صالح ، **"أصول العمل الدبلوماسي والقنصلي"** ، (بنغازي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1994) .

-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - OECD (2019) ، **"الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "**، استعراض الحوكمة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2- المجلات :

- حسن ، فاطمة محمد مهدي (2022) ، "نظم المناعة التنظيمية وقدرتها التأثيرية على تحسين جودة القرارات التنظيمية الاستثنائية

أثناء جائحة كوفيد -19 وما بعد الجائحة والرجوع إلى الوضع الطبيعي الجديد" ، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية** ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني.

3- ندوات ومؤتمرات وورش عمل :

-شعيب ، عبد العظيم عبد الحميد (2023) ، **ورقة حول مسار التطوير المؤسسي والقانوني بغرض تعديل وتطوير قانون ينظم عمل وزارة الخارجية والتعاون الدولي وإدارة السفارات والبعثات الليبية في الخارج** ، ورقة عمل ضمن لقاء بين مكتب البحوث والسياسات البرلمانية بمجلس النواب الليبي لمتابعة توصيات ندوة الواقع المؤسسي للسفارات الليبية في الخارج في ضوء تقارير الأجهزة الرقابية الليبية : نحو رؤى واضحة للتحسين المؤسسي بتنظيم مشترك بين لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الليبي ومركز الإدارة العامة والتطوير المؤسسي بجامعة بنغازي، نوفمبر 2023م.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية :

-Berridge, C.R & James, Alan (2003**), a Dictionary of Diplomacy**, Second Edition Palgrave Macmillan, London.

-Bjola, Corneliu, and Kornprobst, Markus (2018), **Understanding International Diplomacy: Theory, Practice and Ethics**, Second Edition, Routledge, Taylor & Francis Group, London & New York.

-Bowen, Glenn A.,(2009), 'Document Analysis as a Qualitative Research Method', **Qualitative Research Journal**, Vol. 9, No.2, pp. 27-40.

-Constantinou, Costas M., Kerr, Pauline, and Sharp Paul (2016), **the SAGE Handbook of Diplomacy**, Sage Publications, London.

-Gerring, John (2004), 'What Is a Case Study and What Is It Good for? ', **American Political Science Review**, Vol. 98, No.2, May, pp. 341-354.

- Simmons, Omari Scott (2013), 'The Corporate Immune System: Governance from the Inside Out', **University of Illinois Law Review**,Vol-2013 (3), pp. 1131-1170

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

مدى جدوى وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للسيولة النقدية في ظل أزمة السيولة في ليبيا

[1].د. عازة سالم محمود.

1.محاضر، كلية الاقتصاد فرع المرج - جامعة بنغازي، azza.gaballa@uob.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدي الجدوي من وسائل الدفع الإلكتروني في تغطية أزمة السيولة في ليبيا؛ لتحل محل السيولة في جميع معاملات البيع والشراء والخدمات، التي يحصل عليها العملاء في المنطقة الشرقية في ليبيا، وذلك من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة في ليبيا، وتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة وجمع الاستبانة وتحليلها إحصائيا وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل الدفع الإلكتروني ساهمت بشكل جيد في حل أزمة السيولة بالنسبة للعميل في ليبيا .

الكلمات مفتاحية : وسائل الدفع الالكترونى - أزمة السيولة , الخدمات المصرفية - موبي كاش - ادفع لي.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v43i1.7052

Quick Response Code

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

The feasibility of electronic payment methods as an alternative to cash in the presence of the liquidity crisis in Libya

[1]Dr. Azza S M Gaballa

1. Lecturer at the Faculty of Economics / Al-Marj, University of Benghazi.

Abstract

The study aimed to identify the feasibility of electronic payment methods as a means to alleviate the liquidity crisis in Libya. The study proposes that electronic payments could serve as a viable alternative to physical currency in all types of transactions and services accessed by customers in the eastern region of Libya. To achieve this goal, and by referring to previous studies in Libya. The study distributed a questionnaire to its selected sample, collected the completed one, and subjected the collected data to statistical analysis .

The results of this comprehensive investigation ultimately led to the conclusion that electronic payment methods have contributed to some extent to solving the traditional problem of liquidity shortages, especially in response to the liquidity crisis in Libya.

Keywords: Electronic payment method -the liquidity crisis in libya -banking services.

المقدمة :

إن تزايد الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية سواء بالنسبة للمصرف أم العميل، تعد الأداة الفعالة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة من المصرف والمتوقعة من العملاء ، ومعرفة جودة الخدمة الإلكترونية لها تأثيرات على مواقف العملاء ورضاهم ونواياهم السلوكية، ومن هذه الخدمات التي يقدمها المصرف للعميل خدمات الدفع الإلكتروني.

لقد ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية نتيجة للتطور التكنولوجي، وحلاً للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، و بالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة(وهبة، 2010) ، حيث تعد العنصر الأساسي في تنظيم وتطوير

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

اقتصاديات دول العلم؛ وذلك لاستخدامها في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية ، منها السداد بدون تداول للنقود الورقية مثل عملية تحويل الأموال ثمناً لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية ؛ أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني ، كما تساعد على توفير الوقت والسرية والأمان و سهولة الاستخدام. (ابو عبد الله , 2021)

وبما أن المصارف التجارية في أغلب المدن الليبية تعيش أزمة في نقص السيولة النقدية ، اضطر كثير من الأشخاص إلى الاصطفاف لأيام أمام المصارف لسحب أموالهم، ولم يعد الكثيرون قادرين على قبض رواتبهم نتيجة أزمة السيولة التي ضربت ليبيا، فقد أصبح من الضروري قيام المصارف التجارية بإصدار البطاقات المصرفية وتقديم الخدمات الإلكترونية؛ لتسهيل عمل المصارف وحل بديل لنقص العملة الورقية (السيولة) ، ولكي تتمكن المصارف من تقديم الخدمات للعملاء بكل يسر وسهولة، سواء من حيث الوقت أم الجهد، كما تساعد في الانتقال من الدفع والسحب النقدي إلي الدفع والسحب غير النقدي https://www.aljazeera.net/ebusines) (s/ .

ولقد قدمت المصارف التجارية مجموعة من وسائل الدفع الإلكترونية، وسوف يسلط الضوء في هذه الدارسة على أكثرها استخداماً وجودة ومدى رضا العملاء عنها من خلال عرض الدراسات السابقة الخاصة بوسائل الدفع الالكتروني ومشكلة وأهداف وأهمية الدراسة وكذلك ملخص للخلفية النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة وقد شملت منهجية الدراسة على وصف لسياق البحث والعينة وأداة الدراسة وأداة البحث والاجراءات وأسئلة البحث وفرضياته .

2 - الدراسات السابقة :

دراسة (الباهي 2016) هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأبعادها (سهولة الاستخدام، توفير الوقت، السرية، الأمان) على رضا الزبائن، وقد تم اختيار عينة ملائمة من زبائن فروع المصرف الإسلامي الأردني في مدينة عمان، وفي ضوء ذلك تم جمع البيانات، وتحليلها

واختبار الفرضيات باستخدام البرامج الإحصائية وتوصلت الدارسة إلى:

أن مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل عام في المصرف الإسلامي الأردني في مدينة عمان وفروعه كان مرتفعا، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث (سهولة الاستخدام، توفير الوقت ، السرية، الأمان) على رضا الزبائن في المصرف الإسلامي الأردني .

دراسة (مسعود ،201) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وسائل الدفع الالكتروني بالمصارف التجارية الليبية وكيفية عملها ومدي إسهامها في حل أزمة السيولة في ليبيا ، بالتطبيق على عملاء المصارف التجارية في مدينة طرابلس، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على أداة الاستبانة في جمع البيانات الأولية ، التي وزعت على عينة من عملاء بعض المصارف التجارية ،ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة، من أهمها ، أن استخدام المصارف لوسائل الدفع الالكترونية في ليبيا لها تأثير إيجابي في حل المشاكل المصرفية وخاصة المتعلقة بأزمة السيولة وأن وسائل الدفع الالكتروني مستخدمة بشكل قليل لعدم وجود بنية تحتية حديثة .

دراسة (المختار والفيتوري: 2017) هدفت الدارسة إلى التعرف على أنواع الخدمات الإلكترونية المستخدمة في المصارف التجارية الليبية والدور الذى تلعبه للحد من أزمة السيولة في هذه المصارف، واعتمدت الدارسة على المنهجين الوصفي والاستقرائي، واستخدمت الدارسة أسلوب المقابلة الشخصية لجمع آراء عينة الدراسية والمتمثلة في رؤساء أقسام الوسائل الإلكترونية بالمصارف الليبية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الد راسة أن الوسائل الإلكترونية مستخدمة بشكل قليل وغير فعال؛ وذلك لعدم وجود بنية تحتية حديثة وموارد بشرية مؤهلة .

دراسة (سليمان، رواد مسعود و عبدالله، محمود جمعة وحمحوم ، فتحي ابو عجبلة ، 2020) اهتمت هذه الدراسة بدراسة وسائل الدفع الإلكتروني بصفة عامة وكذلك ما هو مطبق منها في ليبيا بصفة خاصة، وكيف تتم عملية الدفع إلكتروني، وكذلك بعض الملابسات التي قد تحصل في أثناء عملية الدفع، وأيضا

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

مميزات وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية في ليبيا من وجهة نظر الأشخاص المستفيدين من هذه الخدمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم العوائق التي تواجه استخدام وسائل الدفع الإلكتروني هي ، حدودية الأماكن (المتاجر) التي تتعامل بوسائل الدفع الإلكتروني ، عزوف عدد كبير من المتعاملين (الزبائن) عن استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بسبب زيادة أسعار البضائع من طرف بعض أصحاب المتاجر المستخدمة لهذه الوسائل ، تأخر بعض المصارف المسؤولة عن وسائل الدفع الإلكتروني في حل المشاكل التي تحدث للمستفيدين و صعوبة الاستخدام من الناحية التقنية لبعض وسائل الدفع الإلكتروني .

دراسة المصرف الدولي للقطاع المالي لليبيا وتقريره /2020 تعد هذا الدراسة مكملة للدراسات السابقة، وخصوصا تلك الدراسات التي اهتمت بوسائل الدفع الإلكتروني في المصارف التجارية، إلا أن هذه الدراسة تتناول أثر وسائل الدفع الإلكتروني في تخفيف أزمة السيولة، ويهدف هذا التقرير بشكل رئيسي إلى تقييم التطورات في القطاع المالي الليبي، وتبني نهج أكثر تنظيما لمساندة هذا القطاع في ليبيا، وتقديم توصيات إلى السلطات الليبية المعنية بهذا التدعيم.(عقيل، جمعة فرحات وآخرون 2018).

دراسة(عجاج و عجاج 2020)
هدفت الدراسة للتعرف على الدور الذي تلعبه وسائل الدفع الإلكتروني (بطاقات السحب الآلي والتطبيقات) في حل مشكلة الازدحام في ظل مشكلة السيولة الحالية من خلل تقييم دور وسائل الدفع الإلكتروني بطاقات السحب الآلي في تخفيف أزمة السيولة في ليبيا وكانت عينة الدراسة من العاملين والموظفين بالمصارف بمدينة طرابلس وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير لوسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة، بالرغم من وجود بعض المعوقات والمشكلات المتعلقة بالبنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات لزيادة إقبال المستخدمين على اقتناء وسائل الدفع الإلكتروني .

دراسة الرفاعي، الدوفاني(2021)
اهتمت هذه الدراسة بمعوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا، وتم استخدام أسلوب المقابلة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

الشخصية مع أصحاب نقاط البيع ورؤساء أقسم البطاقات المصرفية بالمصارف التجارية في مدينة الخمس في ليبيا . الدراسة توصلت لعدة نتائج أهمها أن هناك معوقات إدارية تحد من استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا، وهي مركزية إصدار البطاقات المصرفية ونقص عدد الموظفين بأقسام البطاقات والخدمات الإلكترونية بالمصارف، بالإضافة إلى معوقات فنية وهي ضعف شبكات الاتصال الخاصة بالمنظومات المصرفية والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي مما تقدم نلاحظ ان معظم الدراسات التي اهتمت بدراسة وسائل الدفع الإلكتروني تؤكد على أن لها دور في حل أزمة السيولة مع وجود بعض المعوقات التي تقلل من كفاءة وسائل الدفع الإلكتروني مما يقلل من عدد المستخدمين لهذه الخدمة ، ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم معرفة مدي جدوى وسائل الدفع الإلكتروني فى حل أزمة السيولة وذلك من خلال استبيان يجمع آراء عينة من المجتمع عن مميزات وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني ومعوقات استخدامها فى المنطقة الشرقية فى ليبيا .

مشكلة الدراسة :

تتجلى مشكلة هذه الدارسة من واقع أزمة السيولة التى تمر بها ليبيا وكيف يمكن التقليل من أثر هذه الأزمه على المجتمع الليبي وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها المصارف مثل وسائل الدفع الإلكترونى (التطبيقات والبطاقات) التى يحب أن تكون ذات جودة عالية من أجل زيادة الإقبال عليها بشكل أكبر من المجتمع وسهولة وسرعة استخدامها ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة.

على السؤال الآتي :

ما مدى الجدوى من خدمات وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للسيولة (الدفع كاش) في ظل أزمة السيولة في ليبيا ؟

للإجابة عن الإشكالية الأساسية يتم تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

هل وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا تعوض نقص السيولة ؟

1- هل كلما زادت مميزات وسائل الدفع الإ لكترونى وقلت عيوبها زادت جودتها ؟

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

2- هل يفضل العميل استخدام خدمات الدفع الإلكتروني بدل العملة النقدية فى ليبيا ؟

4 - فرضيات الدارسة :

بالاعتماد على مشكلة الدارسة وأسئلتها ، تمت صياغة الفرضية الآتية :

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وسائل الدفع الإلكتروني و السيولة لإتمام المعاملات المالية في ظل أزمة السيولة في ليبيا .

5 - أهمية الدراسة للمجتمع:

1 -أهمية هذه الدراسة تكمن في التعرف على مختلف وسائل الدفع الإلكتروني المعتمدة في ليبيا.

2 - يعد البحث مرجعاً للمصارف لتحسين مستوى جودة وسائل الدفع الإلكتروني وتعزيز ثقة العملاء في وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في ليبيا .

3 - قد تساعد هذه الدراسة علي معرفة التحديات والصعوبات التى تواجه تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني والتي قد تكون سبب فى عدم اقبال العملاء علي استخدامها والعمل على تذليل هذه الصعوبات .

4 - قد يساعد هذا البحث في معرفة أسباب عدم رضا العملاء في ليبيا على خدمات الدفع الإلكتروني .

6- أهداف الدراسة :

1 -توضيح ثقافة اعتماد العملاء في العالم المتقدم على وسائل الدفع الإلكتروني (التطبيقات والبطاقات) في عمليات البيع والشراء كبديل للسيولة حتي وان لم تكن هناك أزمة سيولة .

2 - التعرف على الجدوى من وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا .

3 - تحسين مستوى خدمات الدفع الإلكتروني في ليبيا من خلال الدراسة والدراسات السابقة.

4 – توضيح عيوب ومميزات وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا.

7- الجانب النظري :

7. 1 مفهوم وتعريف وسائل الدفع الإلكتروني :

تعد وسائل الدفع الإلكتروني إحدى التقنيات الحديثة ، التي ستكون بديلاً عن عمليات الدفع التقليدية ، التي تعتمد على استخدام تكنولوجيا الإنترنت والاتصالات ، مع الأنظمة الذكية أيضا ، وأصبح مصطلح الدفع الإلكتروني حديث

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الساعة في الآونة الأخيرة فهو يتطور بشكل كبير وملحوظ ، وقد اجتاح هذا المجال السوق بشكل كبير بسبب الامتيازات المهرة التي تقدمها التجارة الإلكترونية من سهولة وأمان وغيرها من الامتيازات الأخرى.

وتعرف وسائل الدفع الإلكتروني بأنها :" مجموعة من التقنيات والأساليب التكنولوجية التي أفرزتها ثورة التكنولوجية، التي أدخلت في النظام المصرفي من أجل تسهيل العمليات المصرفية بين مختلف الأطراف الاقتصاديين والمتعاملين بشكل عام ، التي تشمل كل المعلومات المالية بين المنظمات والأفراد والشركات (سفر ، 2008) .

يمكن تعريفها أيضا بأنها إمكانيات وجدت بقصد تبادل المنتجات والخدمات بأيسر الطرق كما أنها أداة من أدوات الدفع تسمح لأي كان بتحويل الأموال مهما كانت أساس توفير الأمان .

وتعرف أيضا على أنها "عبارة عن نظام متكامل تقدمه المؤسسات المالية والمصرفية لغايات جعل عملية الدفع الإلكترونية آمنة وميسرة، وتتألف هذه المنظومة عادة من النظم والبرامج الخاصة بهذا الشأن ، وتمتاز هذه المنظومة بخضوعها لجملة من القواعد والقوانين التي تجعل كافة الحركات المالية والإجراءات تتم بسرية تامة ، لضمان الحماية والأمانة للمستخدم. (سليمان وعبدالله وحمحوم ، 2020) .

2.7 أهم وسائل الدفع الإلكتروني في العالم :

أ - "البطاقات الإلكترونية Credit cards:

هي وسيلة تسمح بالوصول إلى الحساب المصرفي للعميل وسحب الأموال عن طريق أجهزة الصراف الآلي أو الدفع للوفاء بالالتزامات ، وهي مقبولة على نطاق واسع كبديل للنقود كما تستطيع أن تؤدي الوظيفتين معاً ، وأهم أنواعها:

1. بطاقة الدفع المسبق Charge card.
2. بطاقة الائتمان Credit card
3. بطاقة الخصم الفوري Debit card (الفراح ،2019)

ب - المحفظة الإلكترونية Electronic Wallets

وهي محفظة مالية يتم خلقها وإدارتها إلكترونيا بوسطة شركات

الخدمات المالية من أجل العملاء كل علي حِدة.

حيث يقوم العميل ابتداء بإيداع مبلغ مالي معين لحســابه في هذه المحفظة، ومن ثم يتم إدارة ونســوية كافة المعاملات المالية التي تخصــه الكترونيا(دنف و دنف ، 2018)

جـــ- "المو اقع الإلكترونية (Electronic Websites)

تعد المواقع الإلكترونية من أهم وســائل الدفع الإلكتروني؛ لأنها تلعب دور الوسـيط بين الذي يقوم بالشـراء والتاجر وتتميز بســهولة شــراء أي منتج من خلال الإنترنت .

د. الحوالات المصرفية Bank Transfers

اســتخدمت هذه الميزة بعدما أتاحتها معظما لمصارف كوسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني واســتغنى بها كثير من العملاء والأشخاص؛ لأنها سهلت عمليات تحويل الأموال فأصــبح بإمكانك تحويل مبلغ معين إلى أي جهة مسـؤولة للشـراء أو تحويل مبلغ معين لشخص آخر باستخدام نفس المصرف أو من مصرف لمصرف آخر أو حتي من مصرف الى مصرف آخر في دولة أخرى.

هـ - شــركات التحويل Conversion Companies:

هي عبارة عن خدمة دفع إلكتروني سريعة ، تتيح للمستفيد استلام الدفعات المالية من خلال خدمة تحويل الأموال العالمية عن طريق تحصـيل الأموال من الوكيل المحلي للشــركات العالمية ، كما توفر هذه الشــركات حرية اختيار الدفع النقدي بأي عملة (خالد ، 2019).

والاعتماد البنكي الإلكتروني Electronic Letter Of Creditوهي اتفاقية مكتوبة بين البنك والبائع والمشتري وتسمح هذه الاتفاقية للبنك بتحويل مبالغ من رصـيد المشــتري إلى البائع بعد تقديمه الوثائق التي تسمح بذلك.

ز ـــ الشيكات الإلكترونية Electronic Check:

هي رســالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك (الزبون) إلى مستلم الشـيك (التاجر) ويقوم بوظيفته كوثيقة تعهد بالدفع تحمل توقيع رقميا يمكن التأكد من صحته الكترونيا، ويتضــمن ملف الكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصــة بمحرر الشــيك ووجهة صـرف هذه الشـيك ، كذلك تاريخ صـرف

الشيك وقيمته ورقم الحساب المجول الية وهو يشبه الشيك التقليدي غير أنه يختلف عنة في أنه يرسل الكترونيا . (معلا، 2007) .

حـــ ـــ النقود الإلكترونية Electronic Money :

هي مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية، وتعرف أيضاً بأنها قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني مخزنة على الوسيلة الإلكترونية (بن عمارة ، 2004).

طـــ ـــ شركات الموبايل للتحويل Conversion Mobile Companies:

تعمل هذه الشركات بأحدث طريقة في مجال الدفع عن طريق الإنترنت، وتعتمد هذه الشركات على برامج معينة خاصة بها، يتم إنشاؤها وتطويرها في مواقعهم المخصصة ، التي تتميز بالسهولة في التحويل ، فيمكنك تحويل مبلغ معين من دولة إلى دولة من خلال هاتفك أو تستخدم التطبيق من جهازك (مايكل 2019)

3.7 وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا

أولاً: . البطاقات الإلكترونية :

1 ـ بطاقات إلكترونية مسبقة الدفع: وهي بطاقة إلكترونية يتم شحنها بقيمة مالية قبل استخدامها، مثلاً " بطاقة تداول " ، التي يمكن الشراء بها من إحدى نقاط البيع لدى التجار الذين يملكون أجهزة للتعامل مع هذه البطاقة ، بحيث يتم تحويل الرصيد من محفظة الزبون إلى محفظة التاجر مباشرة بعد إدخال الرقم السري الخاص بالبطاقة والقيمة المطلوبة مقابل مشتريات الزبون، على أن يكون رصيد البطاقة يغطي القيمة المراد شراؤها.

2 - بطاقات الخصم المباشر : وهي بطاقة إلكترونية تمكن العملاء من السحب من الصراف الآلي والشراء عن طريق أجهزة نقاط البيع وذلك بالخصم المباشر من حساب العميل ولتوفير الحماية لوسيلة الدفع بالبطاقة الإلكترونية يكون هناك الرمز الشخصي عند استلام البطاقة لأول مرة يستخدم في أي عملية إلكترونية على البطاقة، كما يمكن قفل البطاقة عند محاولة إعادة الإدخال الخاطئ للرمز الشخصي بالبطاقة (سليمان و عبدالله وحمحوم ، 2020).

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

ثانياً: ـــــــ خدمة المحفظة الإلكترونية (سداد) :

يوفر نظام سداد للدفع عبر النقال محفظة إلكترونية تحتوي مجموعة من الخدمات المالية ، التي من شأنها تسهيل عمليات التبادل المالي والمدفوعات اليومية، ضمن بيئة رقمية آمنة وتضاف إلى وسائل الدفع الإلكترونية ،حيث توفر شركة المدار للاتصالات (المقدم الرسمي للخدمة) إمكانية تكوين محفظة إلكترونية للزبائن (أفراد) مع مجموعة من الخدمات الإلكترونية مثل الاستعلام عن الرصيد ، تحويل الرصيد ، دفع فاتورة بطاقة اتصالات ، وتتيح الخدمة ثلاثة طرق لدفع قيمة المشتريات من التاجر وهي الدفع اليدوي ، استخدام رمز الاستجابة السريع، استخدام القائمة الذكية(https://nub.ly/services/sadad-service) ، ويتم التعامل مع المحفظة بطريقتين:

طريقة الهاتف النقال عن طريق خدمة القوائم الذكية وطريقة تطبيق إلكتروني معد مسبقاً من قبل الشركة المقدمة للخدمة وقابل للتحديث ومن طرق الحماية التي توفرها وسيلة الدفع الإلكتروني بالسداد عند استخدام الهاتف، أن محفظة الزبون مرتبطة ببطاقة الاتصال المشترك بها في خدمة الشركة ، ولا يمكن الدخول إلا من خلال نفس بطاقة الاتصال مع كلمة مرور ، وتتم الحماية أيضا من خلال طلب الرمز الشخصي الذي تم وضعه عند تكوين المحفظة والذي يمكن تغييره لاحقاً في كل حركة من الحركات الإلكترونية .

أما عند استخدام التطبيق فتتم الحماية باستخدام رقم الهاتف وكلمة المرور، التي تم إعدادها عند تكوين المحفظة للدخول على الخدمات الإلكترونية المتاحة أو طلب الرمز الشخصي، الذي تم وضعه عند تكوين المحفظة والذي يمكن تغييره لاحقاً في كل حركة من الحركات الإلكترونية، أو تسجيل بيانات الجهاز الذي به التطبيق لأول مرة عند إعداد التطبيق بالجهاز، ولا يمكن الدخول بغيره للتطبيق مالم يتم تغييره ، أي بمعنى مسموح بدخول واشتراك جهاز واحد فقط لكل مشترك .

ثالثاً : .خدمة الهاتف النقال الإلكترونية:

هي مجموعة خدمات تمكن زبون المصرف من الاطلاع على كل ما يجري على

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

حسابه المصرفي من حركات، مثل (السحب -الإيداع -الخصم -الإضافة) وفي أي وقت وذلك بعد اشتراكه في هذه الخدمة عن طريق المصرف، وأيضاً الحصول على بطاقات رصيد لشبكات الاتصال المختلفة. والحماية التي توفرها الخدمة الإلكترونية بالهاتف تتم من خلال الاشتراك ببطاقة اتصال واحدة فقط (رقم هاتف واحد) وهي المخولة للتعامل بالحركات الإلكترونية المخصصة من المصرف ومن خلال استخدام رمز شخصي لجميع الحركات الإلكترونية في أثناء الاشتراك لأول مرة، وتتم الحماية أيضا بوضع سقف معين للحصول على بطاقة الرصيد لشبكات الاتصال وحركة تحويل قيمة من حساب الزبون إلى حساب آخر (سليمان و عبدالله وحمحوم ، 2020)

رابعاً: التطبيقات الإلكترونية:

هي برامج تطبيقية بعضها على الهاتف الذكي وبعضها الآخر على أجهزة الحاسوب، وتستخدم للدفع الإلكتروني لتسديد مشتريات الزبون من التاجر، وتحول القيمة من حساب الزبون إلى حساب التاجر الكترونياً بعد موافقة الزبون على ذلك وبكل أمانة وثقة، مع وصول اشعار للزبون والتاجر باستكمال عملية التحويل بنجاح ومن أهم التطبيقات الموجودة التي تقدم الخدمات الإلكترونية

1. خدمة ادفع لي:

خدمة " ادفع لي " هي خدمة مقدمة من مصرف التجارة والتنمية، حيث تتيح لزبائن المصرف دفع قيمة المشتريات للتجار الذين يوفرون هذه الخدمة عن طريق الرسائل القصيرة.

والزبون بعد الاشتراك في خدمة " ادفع لي " يستطيع دفع قيمة المشتريات بإعطاء رقم الهاتف أو رقم الحساب المشترك به في الخدمة إلى التاجر، الذي يقوم بإدخال الرقم في منظومة المبيعات المرتبطة بالمصرف وكتابة قيمة المشتريات، بعد ذلك تصل رسالة نصية إلى هاتف الزبون مكتوب فيها القيمة التي سيخصمها التاجر من حساب الزبون والرقم السري، يقوم الزبون بإعطاء الرقم السري إلى البائع ليدخله إلى المنظومة المرتبطة بالمصرف، فيقوم المصرف إثر ذلك بخصم قيمة المشتريات من حساب الزبون ووضعها في حساب البائع مباشرة.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

وقد ساهمت خدمة" ادفع لي " الإلكترونية في الحد من مشكلة السيولة، وتوفر على الزبون نقل المال نقداً عند التسوق، حيث وجدت هذه الخدمة قبولاً بين زبائن المصرف وبخاصة بعد اشتراك عدد كبير من المتاجر المختلفة في توفير خاصية الدفع عن طريق خدمة" ادفع لي.

ومن طرق الحماية الموجودة بخدمة" ادفع لي " الإلكترونية أن رقم الهاتف هو المخول بالرد على استمرار عملية الشراء من عدمه، كذلك هناك رسالة نصية تصل للزبون برقم سري مؤقت والقيمة المراد خصمها وفي كل حركة شراء يقوم بها الزبون لإتمام عملية الخصم إذا كان موافقاً يعطي الرقم السري للتاجر وتكون هناك أيضا رسالة نصية للزبون بقيمة الخصم بعد إمام كل عملية خصم بنجاح

2. خدمة موبي كاش:

هي عبارة عن خدمة من خدمات الدفع الإلكتروني في ليبيا يقدمها مصرف الوحدة بالتعاون مع شركة مسارات لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني للزبائن، من خلال تطبيق لهم يوجد لدى التجار، وتعمل هذه الخدمة عن طريق خصم قيمة المشتريات من حساب الزبون وتحويله مباشرة من البنك إلى حساب التاجر وتتم عملية الموافقة من الطرفين من خلال أرقام سرية لهم .

ومن طرق الحماية الموجودة في الخدمة الإلكترونية" موبي كاش حصول الشخص على رمز خاص بالزبون يحصل عليه في أثناء الاشتراك بالخدمة، و حصول الزبون على رسالة نصية برقم سري مؤقت تصل لهاتف الزبون للتأكيد على حركة الشراء ، كما أنها الخدمة الإلكترونية الوحيدة التي يمكن فيها للزبون استرجاع القيمة المدفوعة لحسابه من حساب التاجر بالاتفاق معه عند ترجيع البضاعة لأي سبب ((سليمان و عبدالله وحمحوم، 2020)

3. خدمة سداد:

خدمة أطلقتها شركة المدار الجديد بالتعاون مع المصرف المركزي الليبي تتيح للمستخدمين الشراء عبر الإنترنت، كما تتيح للمستخدمين تحويل الأموال فيما بينهم بكل سهولة ويسر، بالإضافة إلى أنها تقدم خدمة كروت الدفع المسبق، التي تتيح للمستخدم أن يستهلكها

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

في عمليات الدفع والشراء إلكترونياً بكل سهولة

https://nub.ly/services/sadad-)
./service)

4. خدمة تي باي :

تعد واحدة من خدمات الدفع الإلكتروني في ليبيا وهي عبارة عن منصة للدفع الرقمي عبر الهاتف المحمول تأسست عام 2004 ، وتوفرها في ليبيا شركة ليبيانا ، تعمل على توصيل المستخدم بمقدمي خدمات الهواتف المحمولة والشركات؛ لكي توفر له عمليات الدفع المالي عبر الهاتف، فهي تسمح له بشراء البضائع وتسديد قيمتها وكذلك الحصول على قيمتها وكذلك الحصول على خدمات عبر الإنترنت من التجار ، ومن أهم ما يميزها أنك لا تحتاج لامتلاك حساب مصرفي أو بطاقة ائتمان ،كما أنها آمنة جداً في الاستخدام (سليمان و عبدالله وحمحوم ، 2020)

4.7 مفهوم جودة أدوات الدفع الإلكتروني وأبعادها تعرف جودة الخدمات المصرفية بأنها خلو الخدمات المصرفية من أي عيب في إنجاز نتيجة الحكم المتعلق بتوقعات الزبون المدركة عن الخدمة المصرفية والأداء الفعلي لها (الميحاوي ، 2006) .

1.4.7 أبعاد جودة الخدمة المصرفية: هي عبارة عن معايير يمكن على أساسها تقييم جودة الخدمة، وقد أشار البعض إلى أنها أبعاد يجب أن تتضمن ما يأتي:

- **الجودة الفنية**: هي ما يتم تقديمه ويمكن قياسه بطريقة موضوعية من خلال الزبون .
- **الجودة الوظيفية**: هي التي تتعلق بالعمليات الخاصة بتقديمها والعلاقة بين مقدم الخدمة والزبون.
- **الانطباع الذهني**: هو ناتج تقييم الزبائن لكل من الجودة الفنية والجودة الوظيفية.

حيث تعددت رؤى الكتاب في مجال مفهوم جودة الخدمات المصرفية حيث حددت في أربعة أبعاد رئيسة هي الخدمة المصرفية ،أسلوب تقديمها ،وخدمة العميل ، والموارد والإمكانيات المادية والإلكترونية (مكاوي ، 2001)

2.4.7 مزايا جودة خدمات الدفع الإلكتروني :

في العالم العديد من المزايا لجودة خدمات الدفع الإلكتروني وبالنسبة

لكل من العملاء ومقدمي الخدمات، ومن أهم هذه المزايا ما يأتي :

1-تحسين الكفاءات من خلال زيادة سرعة المدفوعات وخفض تكاليف الإرسال والاستلام

2 - يسمح بتغطية جغرافية أوسع وإزالة الحواجز المادية وتقليل الوقت الذي يقضيه الفرد بعيدا عن العمل والمنزل للسفر إلى مؤسسة مالية حقيقة .

3 - يعمل كنقطة دخول أولية إلى النظام المالي الرسمي سواء من خلال إدخال مثل هذه الخدمات للعملاء عبر الهاتف النقال أم جمع بيانات المستخدم التي يسمح بها ، والتي يمكن أن تكون بعد ذلك تنطبق على وظائف مثل التصنيف الائتماني.

4 - تعزيز الأمن والمراقبة والشفافية مما يقلل من فرص الجريمة الاحتيال .

5 - إن المصارف تجني فوائد من الخدمات المالية عبر الهاتف النقال .

6 - انخفاض تكاليف المعاملات .

7 - تنفيذ حملات تسويقية متقدمة وزيادة الولاء .

8 - الملاءمة مع ظروف العميل ، فوسائل الدفع الإلكتروني تتيح فرصة أكبر للعميل في الوصول إلى خدمات المؤسسة في الوقت والمكان الملائمين له.

9 - تحقيق درجة أعلى من الخصوصية ، وذلك بتوفير درجة من الخصوصية وحرية اختيار الزبون والتعامل مع تلك الوسائل من خلال كلمات ورموز سرية مما يزيد من درجة رضا الزبون عن جودة الخدمة (معلا، 2007)

5.7 مشكلة السيولة في الاقتصاد الليبي:

1.5.7 مفهوم السيولة:

تعد النقود أكثر الموجودات سيولة؛ لأنها تلعب دور وسيلة الأداء بصفة عامة وحالية وبدون حدود، غير أن خصائص السيولة لا تنحصر في النقود فقط، إذ توجد موجودات أخرى لها سيولة كبيرة وإن كانت دون مستوى سيولة النقود وهي الموجودات التي تلعب دور وسائل الائتمان، فهي لا تحل محل النقود بصفة دائمة ولكنها قابلة لأن تحول بسهولة نسبية إلى سيولة تامة (مسعود ، 2017) .

أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، كما تعبر عن قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات

من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخر (عبد المطلب 2000).

وللسيولة أهمية كبيرة للأفراد وذلك لما تتمتع به من خصائص أهمها وسيلة للتداول وأداة لدفع المعاملات العاجلة، ومقياسا للمدفوعات الآجلة ومستودع للقيمة، ونقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع، كما لها أهمية للمتعاملين الاقتصاديين وهم الفئة الأكثر تعاملا مع المصارف والمؤسسات المالية وهم من يعرف بكبار المودعين الذين يسعى المصرف في عدم تضيع العلاقة معهم وهم يحتاجون لسيولة أكثر من الأفراد لما تتطلب طبيعة أنشطتهم .(أحمد 2009)، وينظر على السيولة من ثلاثة أبعاد هي :

- **عنصر الوقت**: أي سرعة تحويل الأصول المتاحة إلى نقود.
- **درجة المخاطر**: التي تكون مرتبطة باحتمالية التغير باتجاه الانخفاض في قيمة الأصول المطلوب تحويلها إلى نقود .
- حجم التكلفة : وتعني التضحيات المادية أو غيرها التي من الممكن أن يتحملها المصرف جراء تحويل بعض حالة حدوث تغير في قيمة الأصول. (سفر ،2008)

2.5.7 إيجابيات السيولة المصرفية :

تستخدم السيولة المصرفية في مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة وتعد مؤشراً إيجابياً للمصرف في السوق المالي وللمحليين والمصنفين والجهات الرقابية، بالإضافة الي ذلك تجنب المصرف البحث عن مصادر تمويل تكون في الغالب غير مكلفة، وإمكانية البحث عن الاستثمارات الأفضل (حكيم ، 2011) .

3.5.7 أزمة السيولة النقدية في ليبيا :

بدأ ظهور بوادر أزمة السيولة منذ 2011 بسبب حالة عدم الاستقرار ، إلا أنها ازدادت حدة ، وبدأت آثارها العكسية على المواطن وعلى الوحدات الاقتصادية منذ أواخر سنة 2015 ، نتيجة للانقسام السياسي والصراع المسلح بين مختلف التشكيلات المسلحة والسيطرة على الحقول النفطية ،إضافة إلى انقسام مؤسسات الدولة ، وحدوث فراغ أمني، كل هذه العوامل سببت انعدام الثقة في القطاع المصرفي وغياب الأمن في المصارف وهو يساعد بشكل كبير في

فقدان ثقة المواطنين لإيداع أموالهم في المصارف فسحبوا ودائعهم خوفاً من تسريب أي معلومات عن حساباتهم المصرفية، وانعدام الثقة في القطاع الأمر الذي دفعهم إلى التعامل نقدا فيما بينهم و المستهلكين خارج القطاع المصرفي ، والاحتفاظ بالنقود الورقية كنوع من التحوط للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في المستقبل ، وقلة استخدام أدوات الدفع الإلكتروني ، وأيضاً ارتفاع عجز الميزانية بسبب انخفاض إيرادات الدولة وارتفاع النفقات العامة المتمثلة في المرتبات ودعم المحروقات (مصرف ليبيا المركزي ، 2017).

4.5.7 جودة أدوات الدفع في حل أزمة السيولة:

إن إنشاء أنظمة ذات جودة للأدوات الدفع الإلكتروني في القطاع المالي والمصرفي يجب أن تتميز بالحداثة ؛ لكي تستطيع مواجهة التحديات والتطورات على المستوى العالمي ؛ كي تساعد في تسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المدفوعات ، والتشجيع على استخدامها في النظام المالي والمصرفي بشكل خاص والنظام الاقتصادي بشكل عام ، والحفاظ علي الاستقرار المالي والنقدي ، وتعزيز دور المصرف في إدارة وتحديث أنظمة الدفع ، والإشراف والرقابة عليها سعيا لتيسير إجراءاتها وقواعدها ، وإن تفعيل جودة نظام الدفع الإلكتروني سيتضمن القضاء على مشكلة السيولة النقدية ، وحماية الزبائن من عمليات السرقة ، إلى جانب حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة ، وجودة وسائل الدفع سيقضي على مشكلة الازدحام التي تشهدها العديد من المؤسسات الحكومية التي يتدافع أمامها المواطنون لدفع فواتير الكهرباء والماء والغاز وغيرها من الفواتير .

إن اعتماد الجمهور على استخدام نظام الدفع الإلكتروني لمواكبة التطورات التقنية الحديثة والاستفادة منا كالتسويات المالية والمقاصة والبطاقات الائتمانية كوسائل دفع للأغراض التجارية والتحويلات المالية ولربط الشبكي، وحث المصارف على إصدار البطاقات المصرفية وتسهيل الحصول عليها، كل ذلك من شأنه تسهيل عمليات تقديم الخدمات المصرفية والقيام بالتسويات اليومية إلكترونيا حتى يتم الاستغناء عن استخدام النقود

الورقية (شايب ، 2017 ،) ، كما أنه هناك بعض معوقات تقلل من جودة أدوات الدفع الإلكتروني مثل :

- نقص الميزانيات المرصودة لهذه البرامج تحد من جودة أدوات الدفع الإلكتروني.
- ضعف البنية التحتية وضعف وسائل الاتصال (شبكة الإنترنت) الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية.
- نقص المواهب المتخصصة والكفاءات المتمكنة داخل المصارف الليبية، التي تمكن من تحقيق الجودة المطلوبة للأدوات الدفع الإلكتروني.
- التخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام الوسائل الإلكترونية(على ،2013) .

8. الدراسة الميدانية:

يتضمن هذه الجزء من الدراسة عرضنا لمنهجية الدراسة وعينتها ومجتمعها وكيفية اختبارها، ويعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف البحث استخدام الاستبانة كمصدر لجمع البيانات والمعلومات حول متغيرات الدراسة ولاختبار فرضيات وتساؤلات الدراسة استخدم البرنامج الإحصائي Spss لتحليل البيانات واستخراج النتائج وتفسيرها

1.8 مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من الأشخاص الذين يتعاملون مع تطبيقات الدفع الإلكتروني في عمليات البيع والشراء اليومية في مدينة بنغازي -ليبيا أما عينة الدراسة فقد تم اختيار العملاء الذين يتعاملون مع وسائل الدفع الإلكتروني التي تستخدم كالبطاقة يمكن الخصم مباشرة من الحساب و من خلال استخدام التطبيق الخاص بها ، و هما موبي كاش (الوحدة موبايل) وادفع لي (تطبيق مصرف التجارة والتنمية) ؛ وذلك لأنها أكثر تداولاً في مجتمع الدراسة ، وكانت متاحة لكل الفئات المستهدفة، وقد وزعت 200 استمارة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ، تم استرجاع 180 منها 25 غير صالحة للتحليل الإحصائي .

2.8 أداة جمع البيانات وحدود الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة كمصدر لجمع المعلومات، التي تعد الطريقة المناسبة للإجراء مثل هذه البحوث بعد الرجوع للدراسات السابقة، حدود الدراسة الحدود المكانية مدينة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

بنغازي - ليبيا أما الحدود الزمنية كانت خلال الفترة من 2022 -2023.

1.2.8.التعرف على توزيع مفردات العينة حسب الفئات وصف خصائص عينة الدراسة: من خلال الإجابات التي تم الحصول عليها من الاستبانة، سوف يتم تحليل خصائص العينة من حيث العمر والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي والدخل الشهري بالدينار.

1.1.2.8 الفئة العمرية:

من خلال الجدول رقم (1) سيتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية.

الجدول (1) توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية

الفيئة	التكرار	النسبة
25 سنة فأقل	32	20.6
35-26	35	22.6
45 - 36	56	36.1
55 - 46	27	17.4
56 سنة فأكثر	5	3.2
المجموع	155	100.0

من الجدول نلاحظ (1) أن أكثر المشتركين في الدراسة هم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 36 إلى 45 سنة حيث يمثلون أكبر نسبة والمقدرة ب36.1% يليها الفئة 26 إلى 35 سنة وهى 22.6 % أما الفئة الأقل من 25 سنة فنسبتها 20.6 % تم يليها الفئة من 46 إلى 55 سنة وأقل نسبة في الفئة 56 فما فوق وهى 3.2% وهذا يدل على أن وسائل الدفع الإلكتروني موبي كاش وادفع لي يقل استخدامها عند الفئة العمرية الأكبر سناً قد يكون هناك عدة أسباب منها عدم الثقة في وسائل الدفع الإلكتروني أو عدم الإلمام بالمعرفة المطلوبة للتعامل مع هذه الوسائل ، الشكل رقم (1) يوضح الرسم البياني لتوزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية .

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

الشكل رقم (1)

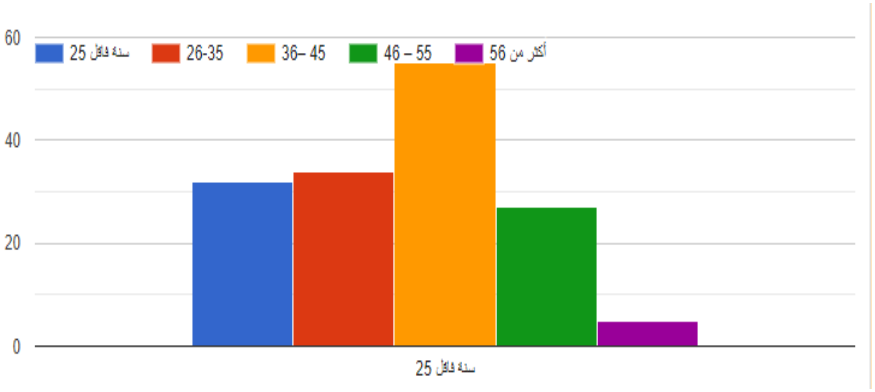

2.1.2.8 المؤهل العلمي:

يوضح الجدول (2) توزيع العينة من حيث المؤهل العملي لأفراد العينة.

الجدول رقم (2) المؤهل العملي لأفراد العينة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوية عامة فما دون	5	% 3.2
دبلوم متوسط	11	%7.1
مؤهل جامعي	80	% 51.6
ماجستير	44	% 28.4
دكتوراه	15	% 9.7
Total	155	% 100

من الجدول (2) نلاحظ أن نسبة 3.2 % من أفراد العينة من حملة الشهادة الثانوية وهي أقل نسبة وأن نسبة 7.1% من أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة دبلوم متوسط وأن نسبة 51% من أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة مؤهل جامعي وهي أكبر نسبة في الدراسة من حيث المؤهل و28% من حملة شهادة ماجستير وكانت 9.7% من حملة الدكتوراه ، وهذه النسب تشير إلى أن أكثر المشتركين في الدراسة من

حملة الشهادات الجامعية مما يعزز نتائج الدراسة، والشكل رقم (2) يوضح الرسم البياني لتوزيع مفردات العينة حسب فئة المؤهل العلمي، الشكل (2) الرسم البياني لتوزيع مفردات العينة حسب فئة المؤهل العلمي

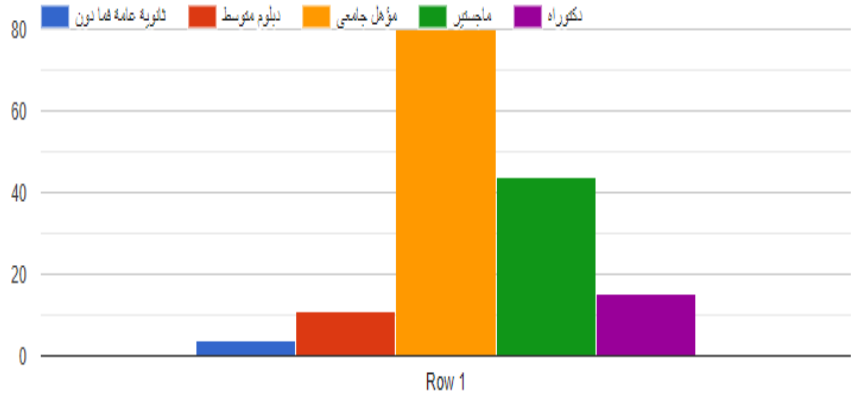

3.1.2.8 المسمى الوظيفي: يوضح الجدول (3) توزيع العينة على أساس المسمى الوظيفي:

الجدول (3) توزيع العينة على أساس المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
موظف قطاع عام	98	% 63.2
موظف قطاع خاص	8	%5.2
أعمال حرة	14	% 9
مالك شركة أو مشروع تجاري	5	% 3.2
أخرى	30	% 19.4
Total	155	% 100

من الجدول (3) نلاحظ أن نسبة 63.2% من أفراد العينة من الموظفين في القطاع العام، وهي أعلى نسبة و19.4% من أفراد العينة من الموظفين في قطاعات أخرى ونسبة 9% من أفراد العينة في مجال الأعمال الحرة ونسبة 5.2% من موظفي القطاع الخاص ونسبة 3.2 % من ملاك شركة أو مشروع تجاري .

وهذه النسب مؤشر على أن موظفي القطاع العام هم أكثر فئة تتعامل مع وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا وذلك لأنه ليس لها مصدر آخر لتوفر السيولة التي يتم الحصول عليها من المصارف بعد كل فترة من الزمن قد تصل إلى3 أشهر أو أكثر، والشكل رقم (3) يوضح الرسم البياني لتوزيع مفردات العينة حسب المسمى الوظيفي .

الشكل (3) الرسم البياني لتوزيع مفردات العينة حسب المسمى الوظيفي

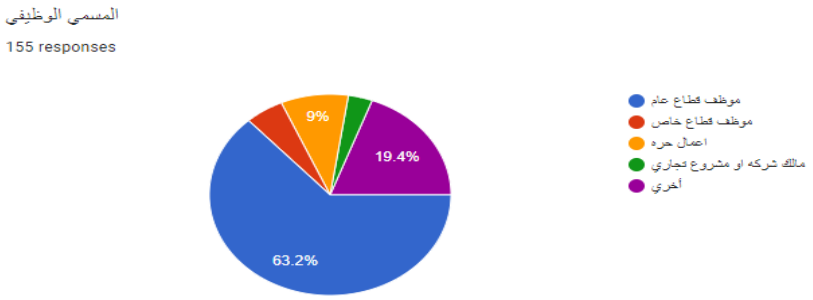

الدخل الشهري :

الجدول رقم (4) يوضح توزيع العينة على أساس مستوى الدخل الشهري لأفراد العينة :

الجدول رقم (4) توزيع العينة على أساس مستوى الدخل الشهري لأفراد العينة

الدخل الشهري	التكرار	النسبة
اقل من500	22	% 14.2
بين 501 -1000	33	% 21.3
بين1001 -0015	23	% 14.8
بين1501 -2000	34	% 21.9

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

أكثر من2000	43	% 27.7
Total	155	% 100

من الجدول (4) نستنتج أن نسبة 14.2% من أفراد العينة الذين يتقاضون دخلاً شهرياً أقل من 500 دينار، وهو أقل دخل في ليبيا ونسبة 27.7 % من أفراد العينة يتقاضون دخلاً شهرياً أكثر من 2000 دينار ونسبة 21.3 يتقاضون راتباً شهرياً بين 501 -1000 دينار ونسبة 14.8% من أفراد العينة يتقاضون دخلاً شهرياً بين 1001 -1500 دينار ونسبة 21.9 يتقاضون دخلاً شهرياً بين 1001 -2000 .

نلاحظ من الجدول تقارب النسب وهذا مؤشر على أن مستوى الدخل ليس عائقاً لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا فهي تستخدم من أفراد المجتمع مهما كان مستوى الدخل ، الشكل رقم (4) يوضح الرسم البياني لتوزيع أفراد العينة على أساس الدخل الشهري .

الشكل (4) الرسم البياني لتوزيع أفراد العينة على أساس الدخل

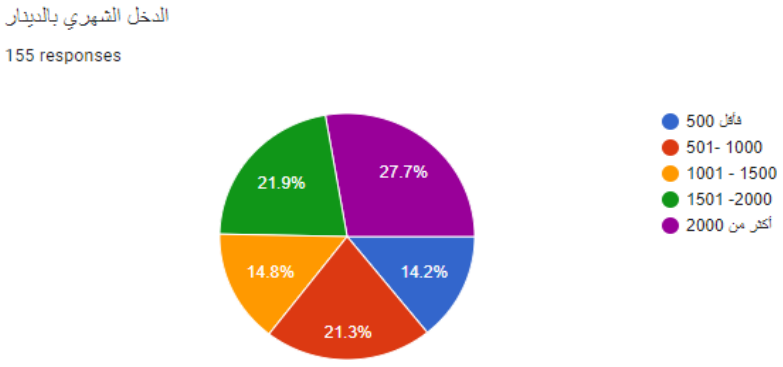

2.2.8 وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة في الدراسة :

أجريت الدراسة على الفئة التي تستخدم خدمة ادفع لي (مصرف التجارة والتنمية) وخدمة موبي كاش (مصرف الوحدة) .

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

يوضح الجدول (5) نسبة استخدام تطبيق موبي كاش وادفع لي :

وسائل الدفع الإلكتروني	التكرار	النسبة
موبي كاش	102	% 65.8
ادفع لي	53	% 34.2
الإجمالي	155	% 100

نلاحظ من الجدول (5) أن نسبة مستخدمي وسيلة الدفع الإلكتروني موبي كاش (مصرف الوحدة) هي 65.8% من أفراد عينة الدراسة وهي أكثر من نسبة مستخدمي وسيلة أدفع لي (مصرف التجارة والتنمية) من أفراد العينة حيث بلغت النسبة 34.2 % وهذا مؤشر على أن وسيلة الدفع موبي كاش أكثر استخداما في المجتمع الليبي ، وهذا يرجع لعدة أسباب منها أن زبائن مصرف الوحدة أكثر من زبائن مصرف التجارة والتنمية ، وذلك بسبب ثقة الموطن الليبي في مصرف الوحدة أكثر من مصرف التجارة والتنمية من وجهة نظر الباحث، كما أن خدمات وسيلة الدفع موبي كاش أكثر وأفضل من خدمات وسيلة الدفع ادفع لي .

الشكل رقم (5) يوضح الرسم البياني لنسبة مستخدمي وسائل الدفع الإلكتروني موبي كاش وادفع لي في الدراسة .

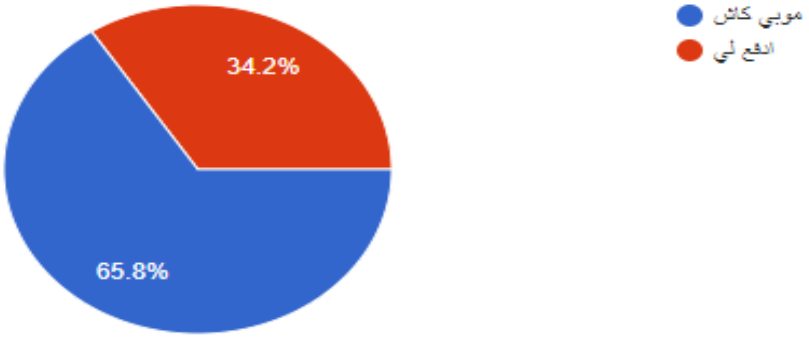

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

3.2.8. متغيرات الدراسة:

من خلال عنوان وفرضية الدراسة، تم تحديد المتغيرات ويتمثل المتغير المستقل في وسائل الدفع الإلكتروني والمتغير التابع في الكاش أو السيولة .

جودة وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للسيولة النقدية في ظل أزمة السيولة في ليبيا

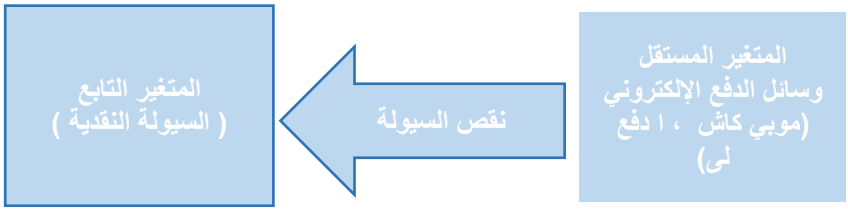

ولقياس عناصر الدفع الإلكتروني في هذه الدراسة تم استخدام نوعين من بطاقات الدفع الإلكتروني التي يمكن الخصم منها مباشرة أو من خلال التطبيق وهذه البطاقات هي:

1 -الموبي كاش (مصرف الوحدة)

2 -أدفع لي (مصرف التجارة والتنمية).

3.8 نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

1.4.8 ثبات أداة الدراسة (Cronbach's Alpha) :

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام مقياس الفا كرونباخ

الجدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) .

الجدول (6) اختبارثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

عدد العناصر	الفا كرونباخ
35	.866

من الجدول (6) نلاحظ أن أداة الدراسة تتمتع بمعدل ثبات 0.866 وهي نسبة عالية ومقبولة بالنسبة للنسب المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة بنسبة 60% وهذا مؤشر يدل على أن نسبة الأداء جيدة وتتميز بالثبات فيما وضعت من أجله .

4.2.8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمفردات الدراسة:

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

لوصـف جودة وسـائل الدفع الإلكتروني كمتغير مستقل له تأثير على المتغير التابع (بديل السـيولة) تم احتسـاب المتوسـط الحسـابي والانحراف المعيـاري لمفردات متغيرات الدراسة .

الجدول (7)

الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاهمية النسبية
يقوم الموظف في المصرف بتسهيل إجراءات الاشتراك في خدمة الدفع الإلكتروني بكل سهولة .	1.0174	4.129	0.8258
يقوم الموظف بالرد على الاستفسارات المتعلقة بخدمة الدفع الإلكتروني بسرعة .	1.1286	3.865	0.773
عدم توفير خدمات الدفع الإلكتروني بشكل مستمر في أي وقت في مراكز البيع والمؤسسات الحكومية والصحية سبب من أسباب انخفاض جودة وسائل الدفع الإلكتروني .	1.1648	3.819	0.7638
تتعلق جودة خدمة الدفع الإلكتروني بجودة شبكة الإنترانت	1.0860	4.232	0.8464
انخفاض جودة الإنترنت في ليبيا هي السبب الرئيس في انخفض جودة خدمات الدفع الإلكتروني .	1.1507	4.026	0,8052
يتم الاعتماد على الخدمات الإلكترونية المصرفية لإنجاز المهام بشكل أسرع من الخدمات التقليدية .	.9921	4.187	0.8374
أماكن استخدام الدفع الإلكتروني محدودة في ليبيا .	1.1243	3.877	0.7754
انخفض جودة منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا مقارنة بالدول الأخرى مما يقلل من الإقبال عليه .	1.0517	4.103	0.8206
وسائل الدفع الإلكتروني تقلل من الطوابير على مكاتب الصرف في المصارف .	.8610	4.439	0.8878
تحميل برامج الدفع الإلكتروني على النقال يزيد من سهولة استخدامها والإقبال عليها	.6166	4.619	0.9238
تتيح أنظمة الدفع الإلكتروني إنجاز جميع الخدمات المصرفية الأخرى دون الحاجة للذهاب إلى المصرف	1.1112	4.135	0.827
عدم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بشكل كبير في ليبيا نتيجة فقدان الثقة في جودة الخدمات التي تقدمها المصارف في ليبيا .	1.1562	3.677	0.7354
ارتفاع نسبة العمولة على وسائل الدفع الإلكتروني من قبل المصرف على العميل والتاجر تقلل من جودة وسائل الدفع الإلكتروني .	1.0717	4.142	0.8384
من السهل التسجيل والدخول على نظام وسائل الدفع الإلكتروني للمصرف وفي أي وقت .	1.1750	3.729	0.7458

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

يفضل الزبون استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدلاً من السيولة .	1.3254	3.381	0.6762
لا يفضل الزبون استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدلاً من السيولة .	1.3204	3.058	0.6116
الدفع الإلكتروني غير آمن مقارنة بوسائل الدفع الأخرى .	1.1297	2.665	0.533
الدفع الإلكتروني آمن أكثر من حمل السيولة بالنسبة للزبون	1.1619	3.884	0.7768
استخدم وسائل الدفع الإلكتروني في دفع رسوم المعاملات الحكومية في ليبيا كبديل للسيولة .	1.1322	3.794	0.7588
تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في دفع فواتير شركات الكهرباء في ليبيا كبديل للسيولة .	1.2175	3.555	0.711
تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في دفع فواتير شركات الاتصال في ليبيا كبديل للسيولة .	1.0832	3.955	0.791
تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في شرا ء كروت شحن الهاتف النقال كبديل للسيولة .	.8252	4.342	0.8684
تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في دفع فواتير الخدمات الطبية في كافة المستشفيات والعيادات في ليبيا كبديل للسيولة .	1.2196	3.923	0.7846
عند استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في جميع المؤسسات يساعد الناس على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدل من السيولة .	.9335	4.194	0.8388
استغلال أصحاب المتاجر بزيادة الأسعار أو زيادة النسبة على المشتريات بواسطة الدفع الإلكتروني تقلل من إقبال الناس عليها كبديل للسيولة .	.9411	4.452	0.8904
معاملة أصحاب المتاجر لزبائن الدفع الإلكتروني غير جيدة لذلك لا يفضل العميل التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني .	1.3238	3.323	0.6646
عدم استرداد القيمة المالية في حالة ترجيع البضاعة مما يجبرك على أخذ بضاعة بديل تقلل من إقبال الناس عليه	1.1015	3.968	0.7936
عدم توفر الخصوصية في وسائل الدفع الإلكتروني	1.2899	3.071	0.6142

حيث نلاحظ من الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي لجميع المفردات يتراوح ما بين (3.071- 4.619) أي أن معظم الإجابات تقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرات وهي تشير إلى خيار موافق أي أن معظم الإجابات تشير إلى أنه كلما ارتفعت جودة خدمات الدفع الإلكتروني كانت بديل للسيولة في ظل أزمة السيولة في ليبيا.

جدول رقم (8) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمفردات للتغيرات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وسائل الدفع الإلكتروني	4.0700	.43046
كبديل للعملة النقدية	3.6832	.46042
عدد العناصر	155	155

وكما هو موضح في الجدول (8) حيث نلاحظ من الجدول أن مقدار المتوسط الحسابي الكلي لجودة خدمات الدفع الإلكترونية هو 4.0700 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت وهي تشير إلى الخيار موافق في أداة الدراسة ، كما يتضح من الجدول أن هناك اتساق عام من خلال الانحراف المعياري 0.43046 وهذه دليل على عدم تشتت إجابات العينة كما يفيد أن هناك اتجاهاً إيجابياً متوسطاً للعينة محل الدراسة نحو جودة خدمات وسائل الدفع الإلكتروني ، ونلاحظ أيضاً أن المتوسط الحسابي الكلي للمتغير التابع (بديل العملة النقدية) مقداره 3.6832 ، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لتكرارات وهي تشير إلى الخيار موافق في الأداة وانحراف معياري 46042. وهذا دليل على عدم تشتت إجابات العينة يفيد أن هناك اتجاه إيجابي متوسط للعينة محل الدراسة نحو جودة خدمات وسائل الدفع الإلكتروني.

5 .2. 8 التكرارالنسبي

يوضح الجدول رقم 9 التكرار النسبي لرأى المبحوثين خلال الاجابة علي أسئلة استبيان الدراسة .

جدول رقم (9) التكرارات والنسب.

الفقرات	المقياس	التكرارات والنسب المئوية				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يقوم الموظف في المصرف بتسهيل إجراءات الاشتراك في خدمة الدف الإلكتروني بكل سهولة	العدد	66	63	11	10	5
	النسبه	42.6	40.6	7.1	6.5	3.2
	العدد	55	52	26	16	6

يقوم الموظف بالرد على الاستفسارات المتعلقة بخدمة الدفع الإلكتروني بسرعة .	النسبة	35.5	33.5	16.8	10.3	3.9
عدم توفير خدمات الدفع الإلكتروني بشكل مستمر في أي وقت في مراكز البيع والمؤسسات الحكومية والصحية سبب من أسباب انخفاض جودة وسائل الدفع الإلكتروني .	العدد	53	54	22	19	7
	النسبة	34.2	34.8	14.2	12.3	4.5
تتعلق جودة خدمة الدفع الإلكتروني بجودة شبكة الإنترنت .	العدد	87	38	14	11	5
	النسبة	56.1	24.5	9.0	7.1	3.2
انخفاض جودة الإنترنت في ليبيا هي السبب الرئيس في انخفاض جودة خدمات الدفع الإلكتروني .	العدد	73	40	19	19	4
	النسبة	47.1	25.8	12.3	12.3	2.6
يتم الاعتماد على الخدمات الإلكترونية المصرفية لإنجاز المهام بشكل أسرع من الخدمات التقليدية.	العدد	73	55	13	11	3
	النسبة	47.1	35.5	8.4	7.1	1.9
أماكن استخدام الدفع الإلكتروني محدودة في ليبيا	العدد	56	52	24	18	5
	النسبة	36.1	33.5	15.5	11.6	3.2
انخفاض جودة منظومة الدفع الإلكتروني في ليبيا مقارنة بالدول الأخرى مما يقلل من الإقبال عليه .	العدد	72	46	21	13	3
	النسبة	46.5	28.7	13.5	8.4	1.9
وسائل الدفع الإلكتروني تقلل من الطوابير على مكاتب الصرف في المصارف .	العدد	95	41	14	2	3
	النسبة	61.3	26.5	9.0	1.3	1.9
تحميل برامج الدفع الإلكتروني على النقال يزيد من سهولة استخدامها والإقبال عليها	العدد	104	45	5	10	1
	النسبة	67.1	29.0	3.2	0	.6
	العدد	78	45	11	17	4

تتيح أنظمة الدفع الإلكتروني إنجاز جميع الخدمات المصرفية الأخرى دون الحاجة للذهاب إلى المصرف	النسبة	50.0	29.0	7.1	11.0	2.6
عدم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بشكل كبير في ليبيا نتيجة فقدان الثقة في جودة الخدمات التي تقدمها المصارف في ليبيا .	العدد	49	39	40	22	5
	النسبة	31.6	25.2	25.8	14.2	3.2
ارتفاع نسبة العمولة على وسائل الدفع الإلكتروني من قبل المصرف على العميل والتاجر تقلل من جودة وسائل الدفع الإلكتروني .	العدد	80	35	25	12	3
	النسبة	51.6	22.6	16.1	7.7	1.9
من السهل التسجيل والدخول على نظام وسائل الدفع الإلكتروني للمصرف وفي أي وقت .	العدد	48	54	22	25	6
	النسبة	31.0	34.8	14.2	16.1	3.9
يفضل الزبون استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدلاً من السيولة .	العدد	43	33	33	32	14
	النسبة	27.7	21.3	21.3	20.6	9.0
لا يفضل الزبون استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدلاً من السيولة .	العدد	30	32	27	49	17
	النسبة	19.4	20.6	17.4	31.6	11.0
الدفع الإلكتروني غير آمن مقارنة بوسائل الدفع الأخرى .	العدد	17	14	40	68	16
	النسبة	11.0	9.0	25.8	43.9	10.3
الدفع الإلكتروني آمن أكثر من حمل السيولة بالنسبة للزبون .	العدد	59	48	27	13	8
	النسبة	38.1	31.0	17.4	8.4	5.2
استخدم وسائل الدفع الإلكتروني في دفع رسوم المعاملات الحكومية في ليبيا كبديل للسيولة .	العدد	49	56	25	19	6
	النسبة	31.6	36.1	16.1	12.3	3.9
تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في دفع فواتير	العدد	43	45	29	31	7
	النسبة	27.7	29.0	18.7	20.0	4.5

شركات الكهرباء في ليبيا كبديل للسيولة .						
تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في دفع فواتير شركات الاتصال في ليبيا كبديل للسيولة .	العدد	58	56	22	14	5
	النسبة	37.4	36.1	14.2	9.0	3.2
تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في شرا ء كروت شحن الهاتف النقال كبديل للسيولة .	العدد	81	52	17	4	1
	النسبة	52.3	33.5	11.0	2.6	0.6
تستخدم وسائل الدفع الإلكتروني في دفع فواتير الخدمات الطبية في كافة المستشفيات والعيادات في ليبيا كبديل للسيولة .	العدد	68	41	19	20	7
	النسبة	43.9	26.5	12.3	12.9	4.5
عند استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في جميع المؤسسات يساعد الناس على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدل من السيولة .	العدد	71	55	19	8	2
	النسبة	45.8	35.5	12.3	5.2	1.3
استغلال أصحاب المتاجر بزيادة الأسعار أو زيادة النسبة على المشتريات بواسطة الدفع الإلكتروني تقلل من إقبال الناس عليها كبديل للسيولة .	العدد	104	29	13	6	3
	النسبة	67.1	18.7	8.4	3.9	1.9
معاملة أصحاب المتاجر لزبائن الدفع الإلكتروني غير جيدة لذلك لا يفضل العميل التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني	العدد	41	30	37	32	15
	النسبة	26.5	19.4	23.6	20.6	9.7
عدم استرداد القيمة المالية في حالة ترجيع البضاعة مما يجبرك على أخذ بضاعة بديل تقلل من إقبال الناس عليه	العدد	67	37	33	15	3
	النسبة	43.2	23.9	21.3	9.7	1.9
	العدد	32	23	39	46	15

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

عدم توفر الخصوصية في وسائل الدفع الإلكتروني	النسبة	20.6	14.8	25.2	29.7	9.7

بالنظر إلى الجدول 9 نلاحظ التكرار النسبي للإجابات المبحوثين على أسئلة الاستبيان نجد أن إجابات المبحوثين بالموافقة والموافقة بشدة بلغت نسبة عالية وهذه وجهة نظر تدعم فرضية الدراسة .

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجدوي من وسائل الدفع الإلكتروني والسيولة للإتمام المعاملات المالية في أزمة السيولة في ليبيا.

6.2.8 اختبار الفرضية:

جدول (10) الارتباط Correlations

			وسائل الدفع الإلكتروني	كبديل للسيولة
وسائل الدفع الإلكتروني	Pearson Correlation		1	.479**
	Sig. (2-tailed)			.000
	N		155155	155 155
السيولة	Pearson Correlation		.479**	1
	Sig. (2-tailed)		.000	
	N		155	155

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

يوضح الجدول (10) من خلال مصفوفة الارتباط أن الارتباط بين المتغير المستقل (وسائل الدفع الإلكتروني) والمتغير التابع (السيولة) كانت دالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.01 و0.05 وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.479 ، وهذا مؤشر على وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع؛ أي كلما زادت جودة وسائل الدفع الإلكتروني كلما كانت بديلاً للسيولة في ظل أزمة السيولة في ليبيا (اي أن هناك علاقة ارتباط موجبة) ، وبذلك يتم قبول فرضية الدراسة ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لجودة وسائل الدفع الإلكتروني

كبديل للسيولة لإتمام المعاملات المالية في أزمة السيولة في ليبيا .

3.8 النتائج والتوصيات :

1.3.8 النتائج :

اتضح من نتائج البحث النظرية والتطبيقية أنه:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لجودة وسائل الدفع الإلكتروني و السيولة لإتمام المعاملات المالية في ظل أزمة السيولة في ليبيا.

- كما استنتج من الدراسات السابقة ومن خلال إجابة المشاركين بالدراسة على الاستبيان أنه كلما زادت جودة وسائل الدفع الإلكتروني حلت محل السيولة في ظل أزمة السيولة في ليبيا ، كما أن وسائل الدفع الإلكتروني تقلل من الطوابير والاكتظاظ في المصارف.

- تنخفض جودة وسائل الدفع الإلكتروني ولا يفضل العملاء استخدامها بسبب عدم اهتمام الجهات المسؤولة بالبنية التحتية الالكترونية والتكنولوجية اللازمة لاستخدام وسائل الدفع الالكتروني مثل ضعف شبكات الإنترانت في ليبيا ، عدم اهتمام الموظفين في أقسام البطاقات المصرفية (وسائل الدفع الإلكتروني) بالعملاء وتقديم الخدمات المطلوبة والسريعة لإنجاز البطاقة المطلوبة للعملاء ، زيادة الأسعار على السلع التي تباع من خلال وسائل الدفع الإلكتروني من قبل التجار، وجود مشاكل أثناء استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مما يقلل من ثقة العملاء في استخدامها ، عدم توفر خدمات الدفع الإلكتروني في جميع المتاجر والجهات الخدمية العامة والخاصة يقلل من تحفيز العملاء على استخدام مثل هذه الوسائل.

2.3.8 التوصيات :

- العمل على زيادة جودة وسائل الدفع الإلكتروني في ليبيا من خلال الاهتمام بالبنية التحتية الالكترونية والتكنولوجية اللازمة لاستخدام وسائل الدفع الالكتروني ومنها بشبكات الاتصال (الإنترانت) في ليبيا .

- يجب على المصارف الاهتمام برضا عملائها من خلال تقديم خدمات أفضل في قسم وسائل الدفع الإلكتروني كما يجب إيجاد حلول أفضل للمشاكل التي يتعرض لها العميل أثناء استخدام وسائل الدفع الإلكتروني .

- تشجيع و تحفيز المتاجر والجهات الخدمية العامة والخاصة على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء .

- تعزيز الدور التوعوي من أجل نشر ثقافة استخدام وسائل الدفع الالكتروني لدى المستهلكين في ليبيا و ضرورة توفير ضمان الأمان والسلامة في المعاملات المالية اثناء استخدام وسائل الدفع الالكتروني من خلال توفير التشريعات القانونية اللازمة من اجل زيادة الثقة عند المتعاملين بها .

قائمة المراجع:

- ابو عبد الله ، ودان ، 2021 ، محاضراتنا موجهة لطلبة السنة الثانية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير فى لاقتصاد النقدي واسواق راس المال ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- أحمد ، محمد سمير ، (2009)"الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن ، ص 69 .

- الباهي، صلاح الدين مفتاح ، (2016) ، أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن: الأردن دارسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان ، رسالة ماجستير ، قسم إدارة الأعمال كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

- الجموعي القرشي محمد (بلا تاريخ) " أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد ،مجلة الباحث ،المجلد 9 العدد 9 .

- الرفاعي ، مفتاح عثمان و الدوفاني ، صالح فتح الله ، (2021) ، معوقات استخدام البطاقات المصرفية في حل أزمة السيولة في ليبيا دارسة تطبيقية بمدينة الخمس ، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال المجلد (8) ، العدد (1)، 8352 -2521.

- الفراح ، عبد الرزاق الطاهر ، (2019) ، الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل البطاقة الائتمانية بالسوق الليبي، مجلة الجامعة ، ،المجلد (5) ، العدد (13) .

- الميحاوي ،قاسم نايف علوان ، 2006 ، "إدارة الجودة في الخدمات "،الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،ص 90

- المختار، ميلاد سالم و الفيتوري ، محمد عثمان (2017)، دور وسائل الدفع الإلكتروني في حل أزمة نقص

السيولة 2017 المؤتمر العلمي حول السياسات النقدية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية ، بني وليد- ليبيا ،جامعة بني وليد .

- بن عمارة ، نوال ، (2004) ، وسائل الدفع الإلكتروني (الآفاق والتحديات) ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية https://dspace.univ-m/123456ouargla.dz/jspui/bitstrea 789/3830/1/BenAmara.pdf

- حكيم ، يرضية ، 2011 ، "التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية "،رسالة ماجستير ،غير منشورة ،تخصص مالية ومحاسبة ،قسم علوم التيسير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ص 14 .

- خالد ، احمد ، (2019) ، ماهو الدفع الالكتروني وما هي مميزاته https://medium.com/@ahmadkhali d_39016

- دنف ، محمود أحمد و دنف ، احمد احمد ،(2018) واقع إستخدام وسائل الدفع الالكترونية في الاقتصاد الليبي ودورها في معالجة أزمة السيولة النقدية ، 101 -153 . https://uot.edu.ly/downloadpublica tion.php?file=FjRSWxy_120716713 90662_pub.pdf

- سفر ،احمد ،2008 ، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، ، المجلد (1) ، العدد (1) ، ص 48 _ 49 .

- سليمان ، رواد مسعود و عبدالله ، محمود جمعة وحمحوم ، فتحي ابو عجيلة ، 2020 ، وسائل الدفع الالكتروني في ليبيا بين الواقع والطموحات ، جامعة الزاوية .

- شايب ،محمد 2017"الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري "مجلة اقتصاديات المال والأعمال ،ص ص218_ 2021 .

- عبد السلام عجاج ، وآخرون ،2020 ،أثر وسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف أزمة السيولة ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، المجلد (8) العدد 51 ، صص86 - 103 .

- عبد المطلب ، عبد الحميد ، (2000)"البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها "الإسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية .

- عجاج، صالح عبد العزيز علي وعجاج، حاتم أمحمد عبد السلام .2020. وسائل الدفع الإلكتروني على تخفيف زمة السيولة .مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، من8 .، ع15 .، ص ص-86 . 102.

- عقيل جمعة فرحات ، وآخرون (2017) معوقات استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية بمنطقة الخمس ، المؤتمر العلمي حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، الخمس ، ليبيا - كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب .

- علي ، أسامة عبد السلام ، 2013، "التحول الرقمي بالجامعات المصرية المتطلبات والآليات "، المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة والجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مجلة 14، العدد33، ص. 277 .

- فتح الله ولعلو (1981)،"الاقتصاد السياسي توزيع المداخيل النقود والائتمان"، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 303.

- معلا ، ناجي ، 2007 ، "الأصول العلمية للتسويق المصرفي المكتبة المركزية ، جامعة المستقبل .

- مكاوي ، أحمد محمد ابو بكر، 2001 ، " أثر جودة الخدمات المصرفية على زيادة القدرة التنافسية للبنوك " دراسة تطبيقية على البنوك المصرية ،رسالة دكتوراه ،غير منشورة ، أكاديمية السادات ، مصر ، ص27 .

- منال صقر ، عدوان علي ، 2021 ، "إدارة المؤسسات المالية "من منشورات الجامعة الافتراضية السورية ،جمهورية السورية .

- مايكل ، عياد ، 2019 ، طرق الدفع الإلكتروني ، صدي البلد .
https://www.elbalad.news/3845210

- وهبة ، عبد الرحيم ، (2010) ، تقيم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في طل وجودها ، مجلة الاقتصاد الجديد، ,المجلد 1 ، العدد 2 ، ص 187 - 216 .

https://search.emarefa.net/detail/BIM-1465363

- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، الربع الثاني ، المجلد 57 ، 2017 ، التقرير السنوي الصادر عن ديوان المحاسبة الليبي .

- مصرف النوران ، خدمة سداد ، https://nub.ly/services/sadad-/service

- نقص السيولة في ليبيا والمواطن ينتظر ، تقرير منشور علاى موثق لجزيرة نت بتاريخ 2017/4/26/29 ، https://www.aljazeera.net/ebusines/s

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

أثر المخاطر المالية على الأداء المصرفي: دراسة ميدانية على مصرف الوحدة - بنغازي

[1].أ. فاطمة عبد اللطيف الشيخي. [2].أ. حواء محمد العريبي.

1.محاضر مساعد بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

2.باحث أكاديمي بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة مخاطر السيولة والائتمان بهدف اختبار أثر هذه المخاطر المالية على الأداء المصرفي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة المخاطر بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي، حيث صممت استمارة استبانة وزع منها 40 استمارة على الموظفين والعاملين في إدارات تم تحديدها وفقًا لهذه الدراسة، واسترجع منها 34 استمارة في حين إن الصالحة للتحليل 30 استمارة، وكانت نسبة الاستجابة 75% تقريبًا، وتم تحليل هذه البيانات باستخدام الانحدار المتعدد التدريجي ومعامل الارتباط (بيرسون)، وهذا أدى إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن درجة تأثير مخاطر السيولة و الاداء المصرفي هما الأقوى ارتباط، وتبين أن اداء المصرف كان أكثر تأثراً بمخاطر السيولة, واوصت الدراسة الى دراسة اثر باقي المخاطر المالية المتمثلة في مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر الطرف المقابل، والمخاطر السيادية، ومخاطر السمعة، ومخاطر التنظيم والامتثال، ومخاطر السلامة.

الكلمات الدالة: المخاطر المالية، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، والأداء المصرفي.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v43i1.7053

Quick Response Code

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

The Impact Of Financial Risks On Banking Performance: Study On Al-Wahda Bank- Benghazi

[1]Mr. Fatima AbdulLatif Al-Sheiky, [2]Mr. Hawa Mohamed Al-Araibi.

1. Assistant Lecturer, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics - University of Benghazi.
2. Academic Researcher of Economic Faculty, University of Benghazi.

Abstract

This study aimed at liquidity and credit risks with the aim of assessing the impact of these financial risks on banking performance. The participants in the study is consisted of employees in the risk management of Al-Wahda Bank in Benghazi. A questionnaire was designed and distributed to 40 employees and staff in departments identified for this study, 34 questionnaires were retrieved, while 30 were suitable for analysis, resulting in a response rate of approximately 75%.These data were analyzed using stepwise multiple inclination and correlation coefficient (Pearson). The study found that the strongest correlation was between the degree of impact of liquidity risks and banking performance. These were the two pivotal factors. Conversely, the weakest correlation observed was between the degree of impact of credit risks and banking performance, which means that the bank's performance have a great impact on liquidity risks. The study recommended investigating the impact of other financial risks, including market risks, operational risks, counterparty risks, sovereign risks, reputational risks, regulatory and compliance risks, and safety risks.

Keywords: financial risk, liquidity risk, credit risk, and banking performance.

1- المقدمة:

يواجه القطاع المصـرفي مخاطر مالية متنوعة ومختلفة، نظرًا لطبيعة نشـاطها، والتطورات المسـتمرة التي يشـهدها هذا القطاع، كالعولمة والتطور التكنولوجي، ومن أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المصـارف، مخاطر السـيولة، ومخـاطر الائتمـان، ومخـاطر التشـغيل ومخاطر السـوق، والتي تؤثر على كفاءة أداء المصارف واستمرارها وتطورها.

فـالأداء المصـرفي يعكس قـدرة وكفاءة المصـارف على اسـتغلال مواردها وقابليتها في تحقيق أهدافها، ومقارنة ما تحـقـقـه مـن الأهـداف مـع الـخـطـة

الموضوعة، ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي، حيث أن الأداء المتدني للمصارف سيكون له مردود سلبي على جميع القطاعات.

حيث تسعى جميع المصارف إلى الاهتمام بعميلة تحسين الأداء المصرفي، لضمان بقاءها في بيئة تنافسية، وذلك بسبب تعرضها للمخاطر المالية، وتُعد مخاطر السيولة والائتمان أكثر تأثيرًا، لذلك لابد من دراستها وقياس أثرها على الأداء المصرفي، وتقييم التأثير الحاصل على محاولة سد الفجوة في الأداء المصرفي، مما يساعد في الحصول على معلومات من التقييم يمكن استخدامها والاستفادة منها، فهدف تحسين الأداء لا يتحقق إلا من خلال دراسة أثر المخاطر المحيطة بها والعوامل المؤثرة فيها (سعيدة، كلثوم: 2017).

2- الدراسات السابقة:

أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

جدول (1): يوضح الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة

اسم الباحث وسنة الدراسة	عنوان الدراسة	أهم الأهداف	ما توصلت إليه
Olufemi and Sunmisola (2022)	Financial Risk and the Financial Performance Of Deposit Money Banks in Ningeria.	تناولت الدراسة مخاطر واستقرار مؤسسات الودائع النقدية النيجيرية، دراسة تجريبية لجميع المصارف المدرجة في البورصة النيجيرية عن السنوات العشر الماضية (2010-2019).	أن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة لها تأثير كبير على الأداء المالي، وأن المخاطر المالية تؤثر سلبًا على الأداء المالي لمؤسسات الودائع النيجيرية.
دراسة ألاء (2020)	أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية.	معرفة أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بأبعاده (التسهيلات الائتمانية الغير عاملة).	وجود أثر لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية.
Ali and Oudat (2020)	Financial Risk and the Financial Performance in listed Commercial and Investment Banks in Bahrain Bourse.	تستكشف تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء الشركات المدرجة في المصارف 11التجارية في البحرين، تغطي الدراسة 2018. إلى عام 2014مصرف من عام	أن هناك علاقة غير معنوية بين أداء المصارف ومخاطر السيولة.
دراسة وهدان (2017)	أثر المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان.	بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي على المصارف التجارية، حيث تم اختيار المخاطر الآتية: كمتغيرات مستقلة (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة،	أن مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال هما الأكثر تأثيرا على

		مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)	الأداء المالي للمصارف التجارية.
Ebenezer and Omar) 2016(	Risk Management and the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria: A Literature Review Revisted.	تقييم تأثير ممارسات إدارة المخاطر على الأداء المالي للمصارف التجارية في نيجيريا، وذلك في ظل سوق تنافسية للغاية.	لتحقيق الربحية يجب على المصارف التجارية أن يلتزم وضعها المالي مع اللوائح والمبادئ التوجيهية المختلفة.
دراسة أحمد (2010)	أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية)	تحديد أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية.	وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة، ووجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال.

3- مشكلة الدراسة:

تعد المخاطر المالية جزء لا يتجزأ من طبيعة العمل المصرفي، حيث تعد المصارف أكثر الكيانات الاقتصادية حساسية للمخاطر المالية، خصوصًا مع ارتفاع حدة المنافسة، والتطور التكنولوجي، وزيادة حجم المعاملات المصرفية، وتتنوع هذه المخاطر وتتفاوت في درجة حدوثها من مصرف إلى أخر، وتُعد المخاطر المالية من الموضوعات الهامة التي تستحوذ اهتمامات الأكاديميين والممارسين على حد سواء، واستناداً للدراسات السابقة التي تم ذكرها في الجدول رقم (1) تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: هل تؤثر المخاطر المالية على أداء مصرف الوحدة بمدينة بنغازي؟.

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدة اسئلة فرعية:

1- درجة اثر مخاطر السيولة على الاداء المصرفي بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

2- درجة اثر مخاطر الائتمان على الاداء المصرفي بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

4- هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التعرف على أثر المخاطر المالية على الأداء المصرفي بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

1- تسليط الضوء على مخاطر السيولة والائتمان التي تواجه المصارف.

2- اختبار أثر مخاطر السيولة والائتمان على الأداء المصرفي.

3- تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين مخاطر السيولة والائتمان ومقدار تأثيرها على الأداء المصرفي.

5- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتناولها موضوعًا يعد ذو أهمية في المصارف التجارية، وكذلك لإثراء الأدب النظري والفكر التمويلي فيما يتعلق بأثر كلا من مخاطر السيولة والائتمان على الأداء المصرفي، وأيضا خدمة عدة أطرف منها الباحثين والمهتمين بهده الدراسة.

6- فرضيات الدراسة:

استناداً إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

1.6- الفرضية الرئيسة الأولى:

H0: لا يوجد أثر للمخاطر المالية على الأداء المصرفي في مصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسة عدة فرضيات فرعية:

لا يوجد أثر مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

لا يوجد أثر مخاطر السيولة على الأداء المصرفي بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

2.6- الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلاله معنوية بين أراء المستقصى منهم حيال متغير الدراسة والتي تعزي إلى المتغيرات الديموغرافية فيه (النوع، التخصص، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخدمة).

7- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي- الاستنباطي، لاستكشاف الظاهرة، وتحديد السمات، والأنماط، التي تساهم في تحديد جميع العلاقات بين متغيرات الدراسة، مع الاعتماد على استراتيجية دراسة المسح لمصرف الوحدة بمدينة بنغازي، وذلك لزيادة دقة المعطيات الإحصائية، وتعميمها على جزء من المجتمع، وكأفق زمني لهذه الدراسة تم الاعتماد على الدراسات المقطعية، فأجريت خلال مدة قصيرة من شهر (مارس إلى مايو 2023م)، وقامت الباحثتان بتوزيع استمارة

الاستبانه كمصدر لجمع البيانات، وكخطوة استراتيجية لدراسة المسح.

8- الإطار النظري:

8-1 مفهوم إدارة المخاطر المالية:

يرتبط دور نشاط المؤسسة الاقتصادية بوجود العديد من المخاطر التي تعيق سير المؤسسة سواء ان كانت هذه المخاطر من داخل المؤسسة او من خارجها، وعليه لابد لهذه المؤسسة التعامل الجيد مع هذه المخاطر بشكل يومي، وذلك من خلال وضع اليات للتعرف عليها وتجنبها او معالجتها.

8-2 أنواع المخاطر المالية:

تتمثل ابعاد المخاطر المالية التي تتناولها الدراسة في كل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، وفيما يلي شرح لهذه المخاطر:

أ- مخاطر الائتمان: تشير مخاطر الائتمان الى تخلف المقترض على سداد التزامه او جزء منه، أى بمعني عدم الوفاء بالتزاماته المتفق عليها وابرزها القروض والسندات (مسعود، 2019)، وهناك عدة تعاريف لمخاطر الائتمان حيث عرفها (محمد، 2015) بأنها "الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة".

وعرف (عمران، 2015) مخاطر الائتمان بأنها "تلك المخاطر الناتجة عن عدم تحقيق التدفقات المنتظرة من القروض أو توظيفات المصارف أو المؤسسات المالية المختلفة سواء بالمبلغ أو بالوقت المحدد".

ب- مخاطر السيولة: تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم قدرة المصرف على سداد التزاماته في المدى القصير، أو عدم قدرة المصرف بتوظيف الاموال بشكل مناسب (عفانة، 2017)، وهناك عدة تعاريف لمخاطر السيولة حيث عرفها (عمران، 2015) بأنها "التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الاموال المتاحة بشكل مواز، وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات".

8-3 مفهوم الأداء:

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للمصارف التجارية، فمن خلاله يتم تحديد وتنظيم الاقتصاد وعلى الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم تتوصل إلى مفهوم

محدد له وذلك لاختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسته وقياسه، وهناك عدة تعريفات للأداء منها:

عرف (عمارة، 2005: 13) الأداء على أنه "جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة".

كذلك عرف (بشناف، 2011: 20) الأداء على أنه "السياسات التي تتخذها المصارف لتقييم مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة دون وقوعها مستقبلا".

لذلك يستخدم عددٌ من البحاث والمنظرين مفهوم الأداء بمؤشرات كثيرة لقياسه، وذلك وفقاً للجوانب المراد تقييمها فيما إذا كانت مالية أو محاسبية أو إدارية أو اقتصادية أو تسويقية أو غيرها، مما يجعل هناك اختلاف في فهم معني مفهوم الاداء.

4-8 مكونات الأداء:

استناداً إلى ما سبق توضيحه فيما يتعلق بمفهوم الأداء، هناك من يرى بأن لمفهوم الأداء مكونات مختلفة.

فمثلاً وضح (عشي، 2001-2002) أن الأداء يتكون من الأهداف، والوسائل، والنتائج التي تميز كل منظمة، حيث الأَهداف هي نتيجة نهائية قابلة (للقياس والملاحظة) التي تسعى المؤسسة إلى الوصول إليها خلال فترة زمنية محددة، أما الوسائل فهي كل أداه تستخدمها المؤسسة انطلاقا من أهداف معينة تريد المؤسسة بلوغها، أما النتائج فهي المحصلة النهائية المعبر عنها بالكمية أو النوعية وقد تكون ربحاً أو خسارةً أو ضرراً أو فائدة أو قيمة ما.

كذلك وضح أن الأداء يتكون من عنصرين أساسين هما: الكفاءة، والفاعلية، حيثُ تُعد الكفاءة هي فعل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة وبالتالي تنخفض التكاليف، فيتم استخدام أقل كم ممكن من المدخلات والموارد كالوقت والجهد والمال للحصول على أكبر منفعة،

أما الفاعلية؛ فهي فعل الأشياء الصحيحة لتحقيق أهداف المؤسسة، فقد تكون المؤسسة فعالة ولكنها غير كفؤة، أي: أنها تحقق أهدافها ولكن بتكلفة عالية وهذه التكلفة العالية تُعد خسارة في مواردها، وعدم كفاءة المؤسسة يؤثر سلباً على فاعليتها.

كذلك وضح أن الأداء يتكون من:

أ- كمية العمل: هو مقدار الطاقة العقلية والنفسية والجسمية المبذولة من قبل الفرد في العمل خلال فترة زمنية محددة.

ب- نوعية العمل: وهو نوعية وجودة الجهد المبذول والتي تقيس درجة الإبداع والابتكار في الأداء.

جـ- نمط إنجاز العمل: وهو الطريقة التي يؤدي به الفرد عمله وقياسه ببعض الحركات والوسائل التي قام بها في أدائه لعمله.

9- الجانب العملي:

تناول هذا الجانب الدراسة الميدانية حيث تم تقسيمها إلى جزئيين رئيسين هما الجانب الميداني والجانب التحليلي:

1.9 الجانب الميداني:

ويبين الطريقة التي تم من خلالها جمع المعلومات والبيانات من مصادرها الخاصة، وتكون هذا الجانب من الأجزاء التالية:

1.1.9 مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مُجتمع الدّراسة من جميع فروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي، وتم اختيار العينة من العاملين في إدارات المخاطر من مسؤولين وموظفين في كلا من إدارة الائتمان، وإدارة المخاطر، وإدارة تحصيل الديون ونائب مدير إدارة الائتمان ونائب مدير إدارة المخاطر ونائب مدير إدارة التحصيل.

جدول (2): الاستمارات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل

الاستمارات	
الموزعة	40
المستلمة	34
الصالحة للتحليل	30
غير صالحة للتحليل	4
نسبة الاستجابة	75%

9 أداة الدراسة:

تم تصميم استمارة استبانة، والتي تكونت من جزئيين تضمن الجزء الأول خمس عبارات عن البيانات الديموغرافية وتشمل متغيرات (النوع، التخصص، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخدمة)، بينما تضمن الجزء الثاني29 عبارة موزعة على متغيرين هما المتغير التابع (الأداء المصرفي) وعدد فقراته 14 فقرة ، والمتغير المستقل (المخاطر المالية)، وعدد فقراته 15 فقرة، حيث أن المتغير المستقل (المخاطر المالية) يتكون من متغيرين هما (إدارة مخاطر الائتمان وعدد فقراته ثمانية وإدارة مخاطر السيولة وعدد فقراته سبعة)، وقد تم الاعتماد على مقياس (Likert) الخماسي في قياس فقرات متغيرات الدراسة، وفيما يتعلق بتحليل البيانات فقد تم استخدام معامل الارتباط لقياس العلاقة بين المتغيرات، وفي حالة وجود علاقة فسيتم اختبار المتغير المستقل على المتغير التابع.

3.1.9 كيفية تجميع البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على استمارة الاستبانه كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث وزعت 40 استمارة استبانه، استلم منها 34 استمارة، 30 منها صالحة للتحليل، ويوضح الجدول توزيع مفردات الدراسة:

جدول (3): مفردات مجتمع الدراسة

الصفة	مجتمع الدراسة
مدير إدارة الائتمان	6
مدير إدارة المخاطر	8
مدير إدارة تحصيل الديون	2
نائب مدير إدارة الائتمان	11
نائب مدير إدارة المخاطر	3
نائب مدير إدارة التحصيل	0
المجموع	30

9. الجانب التحليلي: وينقسم إلى الأجزاء التالية:

1.2.9 صدق وثبات فقرات أداة الدراسة:

استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات فقرات الدراسة، وبأخذ الجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات يتم الحصول معامل الصدق لفقرات الدراسة، وأظهرت نتائجه صدق وقوة الاتساق الداخلي للدراسة بنسبة (93%) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (4): معاملات الثبات والصدق

رقم العبارة	اسم المتغير	معامل الثبات	معامل الصدق
15-01	المتغير المستقل (المخاطر المالية)	0.876	0.935
29-15	المتغير التابع (الأداء المصرفي)	0.946	0.972
29-01	معامل الثبات الكلي للاستبيان	0.933	0.965

توضح النتائج صدق وقوة الاتساق الداخلي للدراسة، حيث أن معامل الثبات الكلي للاستبانة قد بلغ 93.3%، وبلغ معامل الصدق 96.5%، فإن إعادة تكرار عملية توزيع استمارات الاستبانة على نفس العينة تؤدي حتمًا إلى نفس النتيجة، وهذا ما يدل على تناسق وارتباط العبارات الخاصة بكل متغير بجميع أبعاده.

2.2.9 التحليل الوصفي: وينقسم هذا التحليل إلى جزئيين هما:

أ- التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية للدراسة:

تتمثل المتغيرات الديموغرافية في هذه الدراسة في كلا من: النوع، التخصص، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخدمة، ويوضح جدول رقم (5) أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية.

جدول (5): يوضح المتغيرات الديمغرافية للدراسة

البيان	المتغير	التكرار	النسبة
النوع	ذكر	19	63.3
	أنثى	11	36.7
	المجموع	30	100.0

التخصص	محاسبة	6	20.0
	اقتصاد	3	10.0
	تمويل ومصارف	10	33.3
	إدارة أعمال	4	13.3
	أخرى	7	23.3
	المجموع	30	100.0
المؤهل التعليمي	ماجستير	3	10.0
	بكالوريوس	4	13.3
	دبلوم عالي	6	20.0
	دبلوم متوسط	16	53.3
	ثانوية أو ما يُعادلها	1	3.3
	المجموع	30	100.0
البيان	المتغير	التكرار	النسبة
المستوى الوظيفي	مدير إدارة الائتمان	6	20.0
	مدير إدارة المخاطر	8	26.7
	مدير إدارة تحصيل الديون	2	6.7
	نائب مدير إدارة الائتمان	11	36.7
	نائب مدير إدارة المخاطر	3	10.0
	نائب مدير إدارة التحصيل	0	0.0
	المجموع	30	100
سنوات الخدمة	سنوات10-أقل من 5	6	30.0
	سنة20-أقل من 10	7	23.3
	سنة30-أقل من 20	8	26.7
	سنة فأكثر30	6	20.0
	المجموع	30	100.0

تُظهر نتائج التحليل أن معظم مفردات الدراسة من الذكور حيث بلغت نسبتهم 36.7%، وأن 33% من أفراد العينة تخصصهم تمويل ومصارف، و53% هم من حاملي دبلوم متوسط، كما تبين أن 36% من أفراد العينة كانوا من نائبي مدراء إدارة الائتمان، وتتراوح سنوات خدمتهم (5- أقل من 10 سنوات) بنسبة 30%.

ب- التحليل الوصفي لبيانات الأساسية للدراسة:

بَعْدَ أن تم التعرف على خصائص أفراد العينة، تم في هذا الجزء من الدراسة التعرف على تأثير ادارة المخاطر المالية على الاداء المصرفي بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي، إذ تم حساب المتوسطات المُرجحة والانحرافات المعيارية كما هو وارد أدناه.

جدول (6): يوضح إلى أي درجة تُأثر مخاطر الائتمان على الاداء المصرفي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية
درجة كفاءة المسؤولين عن منح ومتابعة الائتمان	4.2333	0.72	1
هناك ادوات قياس لتحديد مخاطر التخلف عن السداد	3.8333	0.94	2
درجة سلامة اجراءات التعامل مع الائتمان	3.8000	0.71	3
اثر جودة المحفظة الائتمانية	3.7333	1.11	4
وجود ادارة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان	3.7000	1.05	5
درجة سلامة نظام التصنيف الائتماني	3.6333	0.76	6
استراتيجيات تقليل الخسارة اذا حدثت (التخلف عن السداد)	3.5667	1.13	7
يستخدم المصرف معايير منح الائتمان الخمسة	3.5000	0.77	8
المتوسط العام	3.7499	0.82	

تظهر نتائج التحليل أن هُناك ثمانية عناصر توضح إلى أي درجة تُأثر مخاطر الائتمان على الاداء المصرفي، وبالنظر إلى المتوسط العام لجميع استجابات المبحوثين يُلاحظ أن المتوسط العام بلغ (3.74)، وهذا المتوسط يفوق المتوسط الفرضي (3)، حيث كانت عبارة درجة كفاءة المسؤولين عن منح ومتابعة الائتمان في الترتيب الاول بمتوسط حسابي (4.2333)، وانحراف معياري (0.72)، وجاءت في المرتبة الأخيرة عبارة يستخدم المصرف معايير منح الائتمان الخمسة بمتوسط حسابي (3.5000)، وانحراف معياري (0.77)، وهذا يدل على أن هناك درجة تُأثر كبيرة لمخاطر الائتمان على الاداء المصرفي.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

جدول (7): يوضح إلى أي درجة تُأثر مخاطر السيولة على الاداء المصرفي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية
يستخدم مصرفكم المؤشرات والنسب المالية وتحليلها والتنبؤ بمخاطر السيولة	3.8667	0.89	1
يحتفظ مصرفكم بمعدلات سيولة متساوية لنسب السيولة القانونية الواجب الاحتفاظ بها	3.8000	0.99	2
هناك تخطيط جيد للسيولة	3.5667	0.97	3
تحاول ادارة المخاطر مواجهة عدم الاستقرار السياسي للبلد	3.5333	0.86	4
تستخدم ادارة المخاطر سياسة جيدة لتوزيع الاصول على الاستخدامات	3.5333	0.97	5
مواجهه الركود الاقتصادي وما يترتب علية من تعثر وعدم القدرة على سداد الالتزامات	3.4333	1.10	6
تواجه ادارة المخاطر التحول المفاجئ لبعض الالتزامات	3.4667	1.04	7
المتوسط العام	3.6	0.97	

يوضح الجدول اعلاه أن هُناك سبع عناصر توضح إلى أي درجة تُأثر مخاطر السيولة على الاداء المصرفي، وبالنظر إلى المتوسط العام لجميع استجابات المبحوثين يُلاحظ أن المتوسط العام بلغ (3.6)، وهذا المتوسط يفوق المتوسط الفرضي (3)، حيث كانت عبارة يستخدم مصرفكم المؤشرات والنسب المالية وتحليلها والتنبؤ بمخاطر السيولة في الترتيب الاول بمتوسط حسابي (3.8667)، وانحراف معياري (0.89)، وجاءت في المرتبة الأخيرة عبارة تواجه ادارة المخاطر التحول المفاجئ لبعض الالتزامات بمتوسط حسابي (3.4667)، وانحراف معياري (1.04)، وهذا يدل على أن هناك درجة تُأثر كبيرة لمخاطر السيولة على الاداء المصرفي.

جدول (8): يوضح درجة قياس الاداء المصرفي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاهمية
إتمام المُعاملات المصرفية بدقةٍ كبيرةٍ	4.1000	0.994	1
زيادة القدرة التنافسية للمصرف	4.0667	1.104	2
زيادة مُعدلات العائد على الاستثمار بالمصرف	4.0333	0.808	3
إتمام المُعاملات المصرفية بسرعة عالية	4.0333	0.999	4
زيادة مُعدلات الربحية بالمصرف	4.0333	1.129	5
زيادة تنوع الخدمات الإلكترونية بالمصرف	4.0667	1.05	6
زيادة شهرة المصرف	3.9333	0.907	7
زيادة الحصة السوقية للمصرف بالسوق	3.9333	0.91	8

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

زيادة مُعدلات النمو بالمصـــــرف	3.9000	1.028	9
زيادة القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل	3.7667	1.072	10
زيادة عدد العملاء	3.7667	0.935	11
زيادة رضا العمـلاء	3.7333	1.25	12
تحسين الصورة الذهنية عن المصـــرف	3.7000	1.26	13
تخفيض تكلفة الخدمات المصرفيـــة	3.4333	1.072	14
المتوسط العام	3.89	1.03	

يوضـح الجدول اعلاه أن هُناك اثنا عشـر عناصـراً يوضـح درجة قياس الاداء المصـرفي، وبـالنظر إلى المتوسـط العام لجميع اسـتجابات المبحوثين يُلاحظ أن المتوسـط العـام بلغ (3.89)، وهـذا المتوسـط يفوق المتوسـط الفرضـي (3)، حيـث كانـت عبـارة اتمـام المعـاملات المصـرفية بـدقـة كبيرة في الترتيب الاول بمتوسـط حسـابي (4.1000)، وانحراف معياري (0.99)، وجاءت في المرتبة الأخيرة عبارة تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية بمتوسـط حسـابي (3.4333)، وانحراف معيـاري (1.07)، وهـذا يـدل على أن هنـاك درجة قياس للأداء المصرفي.

2.2.9 الجـانـب الاسـتـدلالي (اختبـار الفرضيات):

تحتـوي هـذه الـدراسـة على فرضيتان تم اختبارها وفقًا للسياق التالي: تـم إجـراء اختـبـار الاعـتـدال Test Of Normality مـن نـوع Kolmogorov-SmirnovZ لجميع متغيرات الـدراسـة، لبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعـد إجراء الاختبـار تبين أن الـبـيـانـات مـوزعـة طـبـيـعـيًـا، P-vahue>α=0.05

جدول (9): اختبار الاعتدال (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة
مخاطر الائتمان	30	3.7500	.56763	.839
مخاطر السيولة	30	3.6000	.76001	.654
الأداء المصرفي	30	3.8929	.79578	762.

أ. اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

تمت صياغة الفرضية الرئيسة الأولى لهذه الدراسة بعبارة " لا تؤثر المخاطر المالية على الأداء المصرفي"، وتتفرع منها فرضيتين هما: لا تؤثر مخاطر السيولة على الأداء المصرفي، لا تؤثر مخاطر الائتمان على الأداء المصرفي، ولاختبار هذه الفرضيتان تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) لقياس العلاقة بين المتغيرات، وفي حال وجود علاقة سيتم اختبار أثر المتغيرات المستقلة (المخاطر المالية) على المتغير التابع (الأداء المصرفي)، والجدول التالي يوضح أى محورين الأقوى ارتباطاً وأيهما الأقل ارتباطاً:

جدول (10): معامل الارتباط بين محاور الدراسة

المتغيرات		مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	الأداء المصرفي
مخاطر الائتمان	معامل الارتباط	1	0.517	0.306
	قيمة الدلالة		.003	.001
مخاطر السيولة	معامل الارتباط		1	0.500
	قيمة الدلالة			.005
الأداء المصرفي	معامل الارتباط			1
	قيمة الدلالة			

يشير الجدول إلى أن قوة العلاقة تراوحت ما بين (0.306- 0.500)، وبناء على ذلك سوف يتم اختبار الفرضيات المتفرعة منها، حيث سيتم قياس العلاقة وأثر كل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المصرفي، بواسطة الانحدار المتعدد التدريجي ويمكن تمثيله طبقًا للمعادلة التالية:

$$y= B0 + B1(X1) + B2(X2)$$

وهذه العلاقة تعني أن المخاطر السيولة والائتمان هي دالة للقيمة الحقيقة للأداء المصرفي، والجداول التالية توضح نتائج هذه العلاقة وتأثيرها:

جدول (11): ملخص النموذج للعلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المصرفي

النموذج	الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	500 a.	250.	224.	70121.

يبين الجدول اعلاه معامل الارتباط (R) والذي يحدد قيمة واتجاه والعلاقة بين المتغيران، بالإضافة إلى معامل التحديد (R^2) والذي يوضح القدرة التفسيرية لمتغير المخاطر السيولة في الأداء المصرفي، أي أن المتغير المستقل مخاطر السيولة يفسر ما نسبته 25% من التغير في المتغير التابع الأداء المصرفي، وهذا وقد تم استبعاد مخاطر الائتمان لأن هذا النموذج (الانحدار التدريجي) يأخذ أعلى علاقة ارتباط.

جدول (12): تحليل التباين بين المتغيرين مخاطر السيولة والأداء المصرفي

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة
الانحدار	4.597	1	4.597	9.350	.005b
البواقي	13.767	28	.492		
المجموع	18.365	29			

جدول (13): يبين المعاملات بين المتغيرين مخاطر السيولة والأداء المصرفي

النموذج		المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية	T	الدلالة
		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	الثابت	2.007	.630		3.186	.004
	مخاطر السيولة	0.524	.171		3.058	.005

من النتائج التي تم التوصل إليها في الجداول السابقة يتبين أن الأثر بين المتغيران ذو دلالة معنوية عند مستوى0.05، وبالتالي يمكن صياغة معادلة الانحدار بالنموذج التالي:

(مخاطر السيولة) 0.524 + 2.007 = الأداء المصرفي.

وهذا يشير إلى أن التغير بمقدار (1) في مخاطر السيولة سوف يحدث تغير قدره (0.524) في المتغير التابع (الأداء المصرفي)، كما أن قيمة الدلالة أقل من مستوى المعنوية ($P\text{-value} < \alpha=0.05$)، وبناء عليه ترفض الفرضية الرئيسة الأولى.

ب. اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

تمت صياغة الفرضية الرئيسة الثانية بعبارة "لا توجد فروق ذات دلاله معنوية بين أراء المستقصى منهم حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى المتغيرات الديموغرافية فيه (النوع، التخصص، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخدمة). ولاختبار هذه الفرضية

تم استخدام اختبار تحليل (ANOVA)، كما هو موضح بالجداول التالية حيث تبين النتائج أن المتغيرات الديموغرافية لآراء المستقصي منهم حيال المخاطر المالية والأداء المصرفي في مصرف الوحدة بمدينة بنغازي وأن قيمة الدلالة أكبر من مستوى المعنوية (P>0.05).

جدول (14): اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير النوع

البيان		النوع				
		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	قيمة الدلالة
مخاطر السيولة	بين المجموعات	.323	1	.323	1.002	.325
	داخل المجموعات	9.021	28	.322		
	الاجمالي	9.344	29			
مخاطر الائتمان	بين المجموعات	1.523	1	1.523	2.800	.105
	داخل المجموعات	15.228	28	.544		
	الاجمالي	16.751	29			
الأداء المصرفي	بين المجموعات	.371	1	.371	.577	.454
	داخل المجموعات	17.994	28	.643		
	الاجمالي	18.365	29			

تبين من الجدول اعلاه أنه لا توجد هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين اراء المستقصي منهم وبهذا لا يُمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة لمتغيرين النوع.

جدول (15): اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير التخصص

		التخصص				
		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	قيمة الدلالة
مخاطر السيولة	بين المجموعات	1.793	4	.448	1.484	.237
	داخل المجموعات	7.550	25	.302		
	الاجمالي	9.344	29			

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 43
العدد الأول لسنة 2024

مخاطر الائتمان	بين المجموعات	.560	4	.140	.216	.927
	داخل المجموعات	16.191	25	.648		
	الاجمالي	16.751	29			
الأداء المصرفي	بين المجموعات	1.229	4	.307	.448	.773
	داخل المجموعات	17.136	25	.685		
	الاجمالي	18.365	29			

تبين من الجدول اعلاه أنه لا توجد هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين اراء المستقصي منهم وبهذا لا يُمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة لمتغير التخصص.

جدول (16): اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير المؤهل العلمي

البيان		المؤهل العلمي				
		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	قيمة الدلالة
مخاطر السيولة	بين المجموعات	2.491	4	.623	2.272	.090
	داخل المجموعات	6.853	25	.274		
	الاجمالي	9.344	29			
مخاطر الائتمان	بين المجموعات	2.191	4	.548	.941	.457
	داخل المجموعات	14.560	25	.582		
	الاجمالي	16.751	29			
الأداء المصرفي	بين المجموعات	.631	4	.158	.222	.923
	داخل المجموعات	17.734	25	.709		
	الاجمالي	18.365	29			

تبين من الجدول اعلاه أنه لا توجد هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين اراء المستقصي منهم وبهذا لا يُمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (17): اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير الوظيفة

البيان		الوظيفة				
		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	قيمة الدلالة
مخاطر السيولة	بين المجموعات	.954	4	.239	.711	.592
	داخل المجموعات	8.390	25	.336		
	الاجمالي	9.344	29			
مخاطر الائتمان	بين المجموعات	1.263	4	.316	.509	.729
	داخل المجموعات	15.488	25	.620		
	الاجمالي	16.751	29			
الأداء المصرفي	بين المجموعات	5.076	4	1.269	2.387	.078
	داخل المجموعات	13.289	25	.532		
	الاجمالي	18.365	29			

بين من الجدول اعلاه أنه لا توجد هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين اراء المستقصي منهم وبهذا لا يُمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة لمتغير الوظيفة.

جدول (18): اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير سنوات الخدمة

البيان		الوظيفة				
		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	قيمة الدلالة
مخاطر السيولة	بين المجموعات	.418	3	.139	.406	.750
	داخل المجموعات	8.925	26	.343		
	الاجمالي	9.344	29			
مخاطر الائتمان	بين المجموعات	1.242	3	.414	.694	.564
	داخل المجموعات	15.509	26	.596		
	الاجمالي	16.751	29			
الأداء المصرفي	بين المجموعات	1.811	3	.604	.948	.432
	داخل المجموعات	16.554	26	.637		
	الاجمالي	18.365	29			

تبين من الجدول اعلاه أنه لا توجد هناك فروقات ذات دلالة معنوية بين اراء المستقصي منهم، وبهذا لا يُمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بالنسبة لمتغير سنوات الخدمة.

1.10 النتائج:

بعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية تم التوصل الى جملة من النتائج، ابرزها ما يلي:

1- تبين أن هناك تناسق وارتباط بين العبارات الخاصة بكل متغير بجميع أبعاده، وأن البيانات موزعة توزيعاً طبيعيًا.

2- تُظهر نتائج التحليل أن معظم مفردات الدراسة من الذكور وتخصصهم تمويل ومصارف، وكانوا من نائبي مدراء إدارة الائتمان، وتتراوح سنوات خدمتهم (5- أقل من 10 سنوات).

3- تظهر نتائج التحليل أن هناك درجة تأثر كبيرة لمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة على الاداء المصرفي بمصرف الوحدة بمدينة بنغازي.

4- تبين انه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم حيال متغير الدراسة والتي تعزي إلى المتغيرات الديموغرافية فيه (النوع، التخصص، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخدمة)

1.11 التوصيات:

1- يجب على المصرف زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر المالية بمصرف الوحدة لما له من اهمية في تحسين الاداء، وكذلك عدم الوقوع في المخاطر المالية التي لها تأثير كبير على اداء وربحية المصرف.

2- دراسة اثر باقي المخاطر المالية المتمثلة في مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر الطرف المقابل، والمخاطر السيادية، ومخاطر السمعة، ومخاطر التنظيم والامتثال، ومخاطر السلامة.

3- اقامة دورات تدريبية للعاملين بالمصرف وتوعيتهم بأهمية المخاطر المالية.

4- يجب على المصرف العمل على تحسين ادارة المخاطر المصرفية بأنواعها، والتي تتطلب تطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، وتطبيق مبادئ الحوكمة.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المراجع:

الاء، (2020). "أثر ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على الاداء المالي للمصارف التجارية الاردنية"، رسالة ماجيستير، جامعة شرق الاوسط، الاردن.

احمد، (2010). "اثر المخاطر المالية على تقيم اداء المصارف دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

بشناف، (2011). "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

سعيدة، كلثوم، بن خالق، لفقير،(2017). "دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة إيباش للأشغال العامة"، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية ادرار، الجزائر.

عشي، 2001- 2002. "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

عفانة، (2017). إدارة الائتمان المصرفي. دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن.

عمارة، (2005). "تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة قاصد مرباح، الجزائر.

عمران، (2015). "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا"، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (37) العدد (1)، سوريا.

محمد، (2014). "تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المصرية". المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد الثاني عشر.

مسعود، (2019). "واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل 3"، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية بنغازي، ليبيا.

وهدان، أثر المخاطر المالية على الاداء المالي للمصارف التجارية، دراسة ماجيستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا الجزائر، سنة (2017).

Ali and Oudat,(2020), Financial Risk and the Financial Performance in listed Commercial and Investment Banks in Bahrain Bourse,

Revisted,olalere oluwaseyi Ebenezer, Malaysi.

Olufemi and Sunmisola, (2202), Financial Risk and the Financial Performance Of Deposit Money Banks in Ningeria, Applied Science University, Kingdom of Bahrain

Department of Finance, Babcock University, llishan- Remo, Ogun state, Nigeria.

Ebenezer and Omar, (2016), Risk Management and the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria: A Literature Review

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

دليل رسائل الماجستير في الكلية

من 2024/01/01م الى 2024/06/30م

دليل رسائل الماجستير في الكلية عن الفترة من 2024/01/01م الى 2024/06/30م

ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	الممتحن الداخلي	الممتحن الخارجي	عنوان الرسالة
1	فتحي محمد ونيس بوبطينة	تمويل ومصارف	2024/01/13	د. إبراهيم مسعود الفرجاني	ا. د. جمال نصر الشيباني	د. وليد إبراهيم البرغثي	العوامل الاقتصادية المؤثرة في حجم الودائع المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية
2	هند مسعود عبد الرازق ابراهيم	محاسبة	2024/01/22	د. عبد السلام احمد الكزة	ا. د. ابوبكر فرج شريعة	د. عبد الحفيظ علي فركاش	استخدام بطاقة الأداء المتوازن في شركات التامين: دراسة تجريبية على الشركة الليبية الضمانية للتامين المساهمة
3	فاطمة خالد عمر فرج	تمويل ومصارف	2024/01/25	د. إبراهيم مسعود الفرجاني	د. مفتاح إبراهيم الفارسي	د. خيرالدين عبد ربه الحمري	أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف: دراسة تطبيقية المصارف التجارية الليبية
4	ملاك إبراهيم محمد عبد الله	محاسبة	2024/01/24	د. فاطمة مفتاح الفلاح	د. جمعة محمد الفاخري	د. وليد إبراهيم البرغثي	دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في الشركات الليبية: دراسة ميدانية على القضاة والخبراء الحسابيين المقيدين في المحاكم الليبية بالمنطقة الشرقية

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	الممتحن الداخلي	الممتحن الخارجي	عنوان الرسالة
5	عبد السلام إبراهيم عبد السلام العناني	إدارة اعمال	2024/01/31	د. فاطمة علي الفرجاني	د. خالد خليل الطيرة	د. المبروك عبد الجواد العوكلي	القياد الخادمة وأثرها في التفكير الإبداعي: دراسة تطبيقية على جامعة بنغازي
6	مني الناجي عبد الله الناجي	إدارة اعمال	2024/02/01	ا. د. ناصر فرج حسونة	د. عبد السلام محمد المغربي	د. عبد القادر عياد عامر	القيادة الإدارية وعلاقتها بممارسة اخلاقيات المهنة: دراسة ميدانية على الأطباء والممرضين العاملين بالمستشفيات العامة في مدينة بنغازي
7	فاطمة موسي سليمان موسي	تمويل ومصارف	2024/02/03	د. إبراهيم مسعود الفرجاني	د. عادل عبد العزيز سلطان	د. وليد إبراهيم البرغثي	أثر وسائل الدفع الالكتروني على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية
8	محمد ادريس عبد المولي محمد	اقتصاد	2024/02/07	د. خديجة عبد الكريم المجبري	د. علي سعيد الشريف	د. عبد العالي بوحويش حمد	قياس أثر الانفاق الحكومي على متغيرات مربع كالدور في ليبيا خلال الفترة (1991-2014)
9	سمية سليمان بشير مفتاح	إدارة اعمال	2024/02/12	د. هند خليفة الصويعي	د. رجعة المبروك الفاخري	د. عبد القادر عياد عامر	أثر العوامل التنظيمية على الاحتراق الوظيفي: دراسة ميدانية على العناصر الطبية والطبية المساعدة بمستشفى امحمد المقريف اجدابيا
10	أسماء عادل عبد المجيد عرفان	إدارة عامة	2024/02/21	ا. د. ابوبكر فرج شريعة	د. عبد السلام محمد المغربي	د. علي حسن بو راس	مدى مساهمة معايير الحوكمة الرشيدة في التأثير على الانفاق العام في ليبيا: دراسة حالة (الموازنة العامة للدولة) خلال الفترة 2012 - 2021

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	الممتحن الداخلي	الممتحن الخارجي	عنوان الرسالة
11	خلود جمعة عمر الورفلي	تمويل ومصارف	21/02/2024	د. سراج عيسى الشلماني	ا. د. فاخر مفتاح بوفرنة	د. وليد إبراهيم البرغثي	قياس أثر تغير سعر الصرف على الاستقرار النقدي الليبي للفترة 1985- 2021
12	وفاء عبد الله محمد جبريل	إدارة اعمال	2024/02/25	د. نورية سعد الشيخي	د. السنوسي سليمان بوخريس	د. امحمد عبد الله المنصوري	أثر الإدارة الالكترونية على التميز المؤسسي: دراسة ميدانية على شركة المدار الجديد بمدينة بنغازي
13	احمد صالح إبراهيم دومة	محاسبة	2024/02/26	د. المعتز رمضان الشيخي	د. خالد عبد القادر العريبي	د. سليمان بالحسن محمد	دور ديوان المحاسبة في تفعيل مبادئ الحوكمة بالشركات العامة: دراسة ميدانية على الإدارة العامة للديوان
14	المنتصر فرج خطاب عبد الكريم	تمويل ومصارف	2024/02/26	د. عبد الفتاح عثمان العريبي	د. عصام عبد السلام عبد الحفيظ	د. سليمان بالحسن محمد	أثر هيكل راس المال على القرارات التمويلية والاستثمارية بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة 2014-2018
15	ناصر امراجع ادريس مفتاح	محاسبة	2024/02/29	د. خالد زيدان الفضلي	د. المعتز رمضان الشيخي	د. عبد الحفيظ علي فركاش	إمكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل إدارة المخاطر: دراسة ميدانية على شركات التامين الليبية
16	اية ناجي عوض بالهوايل	إدارة اعمال	2024/03/07	د. اوريدة سليمان بوخريس	د. زينب حسن اجبارة	د. عبد القادر عياد عامر	أثر القيادة الملهمة على البراعة التنظيمية : دراسة ميدانية على جامعة بنغازي
17	زهرة ناجي علي المبروك	إدارة اعمال	2024/03/24	د. خالد محمد الرفادي	د. زينب حسن اجبارة	د. عبد القادر عياد عامر	أثر راس المال الفكري على القدرات الديناميكية: دراسة حالة على شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	الممتحن الداخلي	الممتحن الخارجي	عنوان الرسالة
18	مريم حرب مختار عيسى	العلوم السياسية	2024/04/14	د. سيف النصر عبد السلام بالحسن	د. نزيهة تحمد التركي	د. سعد الزروق الرشيد	الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصين: دراسة مقارنة بين ادارتي الرئيس بارك أوباما ودونالد ترامب
19	هند فرج سعيد المعوج	العلوم السياسية	2024/04/14	ا. د. احمد الزروق الرشيد	د. سيف النصر عبد السلام بالحسن	د. سليمان عوض المزيني	التنافس الفرنسي الإيطالي على ليبيا خلال الفترة 2011- 2023: دراسة تحليلية في ضوء النظرية الواقعية التقليدية الجديدة
20	ولاء طارق مصطفي البرغثي	العلوم السياسية	2024/04/24	ا. د. احمد الزروق الرشيد	د. نزيهة تحمد التركي	ا. د. محمد عبد الحميد الطبولي	مدى فاعلية دور الاسرة في عملية التنشئة السياسية: دراسة مقارنة على عينة من المواطنين بمدينة بنغازي
21	نادين سليمان احمد مديقش	تسويق	2024/04/27	د. امل محمد الشريف	د. ادريس عبد الجواد الحبوني	د. فرج خليفة المقطف	أثر تبني التسويق بالعلاقات في تحقيق الميزة التنافسية : دراسة ميدانية على مستهلكي خدمات شركات الانترنت الخاص في مدينة بنغازي
22	عائشة صالح خلف الله محمد	تمويل ومصارف	2024/04/29	ا. د. أكرم علي زوبي	د. عصام عبد السلام عبد الحفيظ	د. جبريل عمر السائح	أثر تحصيل اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي الليبي على عوائد الاستثمارات: دراسة قياسية خلال الفترة (2009-2020)
23	يوسف عبد القادر يوسف الطيرة	إدارة عامة	2024/05/05	د. بشير محمد العبار	د. خالد محمد زهمول	د. يحي سعد حماد	أثر الإدارة الالكترونية على الإصلاح الإداري: دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي – فرع غرب بنغازي

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	الممتحن الداخلي	الممتحن الخارجي	عنوان الرسالة
24	اميرة عبد السيد فضل الله بن حليم	محاسبة	2024/05/05	د. عادل عطية العبيدي	د. احمد علي الكاديكي	د. طارق عبد الحفيظ الشريف	واقع المحاسبة البيئية ومعوقات تطبيقها بشركة الاسمنت الليبية : دراسة حالة مصنعي بنغازي ودرنة
25	طه محمود عبد المجيد علي	إدارة اعمال	2024/05/06	د. احمد محمد الشيخي	ا. د. عبد السلام محمد المغربي	د. محمد سليمان البرعصي	التعلم التنظيمي وعلاقته بالمناعة التنظيمية : دراسة ميدانية على العاملين بشركة المدار الجديد بمدينة بنغازي
26	احمد يوسف علي المزيني	العلوم السياسية	2024/05/16	د. نزيهة تحمد التركي	د. فتحي جبريل عبد السلام	د. عبد المطلب عبد المولي ادريس	الموقع الجيوستراتيجي لأوكرانيا في الرؤية العسكرية الروسية: دراسة في أسباب التدخل العسكري
27	نور عبد الحكيم احمد الكردي	تمويل ومصارف	2024/05/21	د. عبد المنعم حسن اجبارة	د. عصام عبد السلام عبد الحفيظ	د. طارق عبد الحفيظ الشريف	المام الإدارات الرقابية في المصارف التجارية بالأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية: دراسة حالة مصرف الوحدة
28	ملاك عاشور امنيسي العدلي	تمويل ومصارف	2024/05/23	ا. د. أكرم علي زوبي	د. عبد المنعم حسن اجبارة	د. علي مفتاح التائب	دور اليات الحوكمة في الحد من ظاهرة غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية: دراسة حالة مصرف الوحدة
29	احمد عبد الرحيم زنقي الجنجان	تمويل ومصارف	2024/05/23	د. عبد المنعم حسن اجبارة	ا. د. أكرم علي زوبي	د. علي مفتاح التائب	دور إدارات الرقابة الداخلية في تقويم مخاطر الائتمان وتخفيفها: دراسة حالة مصرف الوحدة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI deb.v42i1/10.37376/https://doi.org
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	الممتحن الداخلي	الممتحن الخارجي	عنوان الرسالة
30	ريم مصطفي عبد السلام طاهر	محاسبة	2024/05/30	د. خالد زيدان الفضلي	د. إسماعيل عيسى المقصبي	د. وليد إبراهيم البرغثي	أثر معوقات تطبيق القيمة العادلة على خصائص جودة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية على مهدي ومستخدمي المعلومات المحاسبي في ليبيا
31	أكرم عبد الله حسن عبد الله	محاسبة	2024/05/30	د. خالد زيدان الفضلي	ا. د. ابوبكر فرج شريعة	د. طارق عبد الحفيظ الشريف	أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على تحسين مؤشرات الأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية
32	هويدا علي خميس شاوش	محاسبة	2024/06/10	د. ابوبكر خالد الفاخري	د. عبد السلام احمد الكزة	د. عبد الحفيظ علي فركاش	مدى ملائمة نظم المعلومات المحاسبية لتطبيق الجودة الشاملة في المنشأت الصناعية الليبية
33	هبة سالم عمر عمر	محاسبة	2024/06/08	د. احمد علي الكاديكي	ا. د. ابوبكر فرج شريعة	د. طارق عبد الحفيظ الشريف	مدى التزام المراجع الخارجي بأخلاقيات المهنة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين والمراجعين التابعين لديوان المحاسبة
34	ابتسام محمد هاشم العقوري	اقتصاد	2024/06/06	ا. د. احمد علي الحوتة	د. عيسى صالح الفاضلي	د. خديجة عبد الكريم المجبري	محددات الاستثمار الخاص المحلي في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية
35	نورا عبد السلام امحمد البشتي	تمويل ومصارف	2024/06/11	د. إبراهيم مسعود الفرجاني	د. امال عبد السلام القماطي	د. سكينة عبد الصمد بلعم	أثر الانقسام السياسي على الأداء المالي للمصارف: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics
University of Benghazi
Volume 43 ISSUE 1 Year 2024
مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 43
العدد الأول لسنة 2024

ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	الممتحن الداخلي	الممتحن الخارجي	عنوان الرسالة
36	ايمان مفتاح صالح البرغثي	إدارة عامة	2024/06/25	د. خالد محمد زهمول	د. خالد محمد القطراني	د. علي حسن بو راس	واقع تطبيق جودة الخدمات التعليمية وأثرها على درجة رضا الطلاب: دراسة ميدانية على عينة من طلاب مرحلة البكالوريوس كلية الاقتصاد جامعة بنغازي
37	إبراهيم خالد إبراهيم الحرش	محاسبة	2024/06/25	د. انس عبد القادر عياد عامر	د. عائشة سالم الشكري	د. ايناس ابوبكر الطيب	تأثير متطلبات دليل الحوكمة المصرفي الليبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية

Dirasat in Economics and Business Journal

A Semi-annual peer - reviewed scientific journal

issued by the Faculty of Economics - University of Benghazi

Volume 43 Issue 1

Year 2024

Legal Deposit Number 238/2017

E-ISSN 2663 - 7855

ISSN-L 2663 - 7847